

وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاقْرَأُوا اللَّهَ قُرْآنًا
وَمَا تَقْدَرُوا إِلَّا كُنْزِيكُمْ مِنْ خَيْرٍ يُجَدُّهُ عِنْدَ اللَّهِ

al-Khalili Sa'ed ibn
Khalifan

Lata'if al-hikam

هذه
لطايف الحكم في صدق
النعم للعلامة وحيد العصر
والزمان شيخنا المحترم الشيخ
سعيد بن خلفان الخليلي
رحمه الله آمين

وكان لسبب طبعه لتعظيم نفعه عجيب فاته المكارم
الشيخ سالم بن محمد بن سالم وذلك باهتمام وتصحيح الأقل
محمد بن ابراهيم جعياث يومئذ في شهر رمضان المبارك سنة

2271
50841
K47
355

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من انعم بتركيبته من شاء من عباده فهذا هو هديهم لا
سبيل وشاده وصلوات الله على نبيه المصطفى والحمد لله وشاده
على عباده الذين اصطفى اما بعد فقد عثرت في حال مطالعة
للائثار والتماسي لجواهر الفوائد من صفحات الاسفار على ابیات
جامعة لتفصيل صدقة الانعام في مختصر الفاظها الغريبة الوضع
والنظام فرايت في غرابة وضعها ما خلئت انه في الاختراع نسيج جد
ومن تضامین مختصر الفاظها ما قلت انه لمعجز لمن جاء من بعده
لما اجتمع بعقودها من الایجاز الذي هو منية الحفاظ فشاهدت
كثرة معانيها الطائفة مع قصر الالفاظ وقد علم ان ذلك مما اجتثوا
لديه ركب الرجال وقنزل بساحته الفسيحة غلبا لآمال الا
انها مع الاعتراف بسبق المخترع وفضل المبتدع لم تخل من اختلا
واعتلال وبقدرها فتخط في حضيض النقص عن مراتب الكمال ما
ذاك الا لما سنشروحه انشاء الله موضحين النقص لما في قوافيها
من الاختلال او في معانيها من مخالفة مذهب اهل الحق وموافقة
اهل الضلال وليس في دينك ما يغفروه اهل العدل الانصاف
لا في اللفظ والمعنى من فاسد الاوصاف ولمثل هذا قد تحرك

٩٢
شاهدت

الخاطر الى ابرازها بعد السبك ثانياً في قوالب الاخلاص صوغها
 في عقود اخرى مرصعة بانواع الجواهر التي لم تشهها هجته الانشائية
 فعادت بفوائد بواهر وطلاها من لطافة المسلك ودقة المأخذ
 وغرابة الاسلوب سميتها بلطائف الحكم في صدقات النعم فسبحان
 من اظهر الجميل بحمده وستر القبيح انعاماً على عبده وبعد فاقول
 لمن يعلم واذيع المقالة بجد لمن يفهم اني قد وضعت هذا الانشاء
 تذكرة لمن شاء بشرط النظر فيه لمن هو من اهل النظر وان
 لا يؤخذ منه ما خالف الحق من اصل او فرع معتبر على اني ضاع
 لمن راي فيه خلافاً قد طغى به القلم وزاغ عنه الفهم والبصر ان
 يد مع باطله ان كان لا يحتمل لعدله في قول اهل العلم بالحق
 ان لا يبقى له من اثر او يكتب على اثره ما يستدل به على باطله
 ان ظهر واقول كما قال الاول رحمه الله من اهتاك الينا عيوبنا لكن
 على غير المعابة ان قدر ثم اني استغفر الله تعالى واثناً بالتوبة له
 اجمالاً وتفصيلاً من كل شيء خالف الحق فلست بحمد الله ممن
 اصروه واساله الاعانة والتوفيق لما يرقيضه من فضله لم يشكره
 انه كرم رحيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وتخصر
 في مقدمة سابقة واربعة ابواب ولاحقة فالمقدمة في بيان
 قاعدة كلية تعرف وضع الابيات المركبة الباب الاول في
 صدقات الحيوان الباب الثاني في صفاتها وحملها وما تعلق
 بذلك الباب الثالث في كيفية الاخذ منها وصفة الماخوذ
 واشباه ذلك الباب الرابع في الخلطة واحكامها واللاحقة
 في ذكر اسنان الانعام وبقاها يتم لنا الغرض من تسويد هذا
 النثر والنظام وهذا شروع الابتداء فيه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَأَيْلُهُ عَمَّا سَأَلَتْهُ النَّحْوُ مِنْ الصَّدَقَاتِ الْقَرْضِ فِي قَوْلِ مَنْ حَكَهُ

سأيل بوزن فعایل بفتح الفاء والياء المثناة من تحت زائدة بعد
المدة التي هي الالف المزيدة أيضا بينهما وبين الهمزة الأصلية
مفتوحة وقبلها السين المهملة وهو بهذا الوزن الذي لا نظير له
فعل ماض بمعنى سأل وتركيبها يدل على أكثر المسئلة وتراودها
بدلالة الزيادة في الوزن إذ لا يراد لغير معنى والبيت المستشهد
لا يابى ذلك وهو قول بلال بن جرير إذا ضفتهم وسأيلتهم وتجنهم
علة حاضرة ثم في القاموس أنه جمع بين اللغتين بين همزة
سأل وسأيل وبعد هذا فأقول أنه مع ما سمع كذلك و
جامد أي مختص بالماضي دون المتصرف منه مطلقا أي المضارع
ولا يقيم في الاستحسان من حيث اللفظ لو نطق به كذلك أي
بوزن فعایل بفتح الفاء وتسكن مع همزة الوصل وكسر الياء
في الوجهين والله أعلم فان قلت فحقا لفتوح ان يتعجب لها فما
بال هذا الوزن الغريب ثمة قلت فمادة الكلمة مألوفة فصيحة
فالوزن نفسه غير معتد بغرابيه ما لم يولد ثقلا أو بشاعة والا
فكذلك وزن اهراق ولا نظير له وهو فصيح وفي حديثه صلى الله
عليه ان النفوس جبلت على استطواع كل غريب ولازم ادغام النون
من حرف عن التي هي للمجاورة فيما الموصولة الاسمية كالادغام في
ما الاستفهامية بلاغنة فيها على الشهير خلافا للقاعدة المطردة
في غيرها والياء للظرفية دخلت على السايمة بوزن اسم الفاعل الحقت
به تاء التانيث واشتقاقه من السوم بفتح المهملة وفعله مست
سوم والسايمة في القاموس هي الابل الراعية والصحيح عندنا

٩٢
ترداد

انها كل راعية فلا تختص به الا بل كذا في الحديث والاثرو
 يويد ظاهر اللغة ولا ياباه التزويل ومنه قوله تعالى شجر فيه
 يتيمون بضم التاء من اسامها اي اوعاها والنعم حركة وتشكن
 عينه هو الابل والشاء وقيل هو الابل خاصة والجمع انعام
 وجمع الجمع اناعيم هكذا في القاموس وعلى ظاهره فكان البقر
 غير داخله في مفهوم عبارته في القولين وفي قول الزمخشري
 ان الانعام هي الازواج الثمانية واكثر ما يقع على الابل ولهذا
 هو الصحيح قطعا لثبوته نصا في قوله تعالى ومن الانعام جملة
 وفرشاذن ذكرها بمجاولهم اردفها بالتفسير مفصلا فقال ثمانية
 ازواج من الضان اثنين ومن المعز اثنين ومن الابل اثنين
 ومن البقر اثنين فتمت الازواج الثمانية من الاصناف الاربعة
 فتلك ثلاثة اقوال واربعا ما يستدل به من عبارة شمس العلوم
 على شمول الازواج الثمانية وغيرها لقوله النعم وهي البهايم
 وفي قولهم ان البهيمة كل ذات اربع وكذا فيه عن ابن كيسان
 انه اذا قلت نعم لم تكن الا الابل فاذا قلت انعام وقعت للابل
 وكل ما يرعى فهذا هو القول الخامس وليس الصحيح منها غير الثالث
 كما اسلفناه عن جاز الله والنعم في قول الزمخشري هو اسم مفرد
 يقتضي معنى الجمع مسموع التذكير في قوله في كل عام نعم تحوته
 ينتجه قوم ويلقونه وليس في القاموس الا في شمس العلوم
 ايضا ما يستدل به على ان الانعام قد يكون اسما مفردا في
 معنى الجمع مذكرا كالنعم وقد حكاه الزمخشري عن سيدييه وهو
 صحيح مؤيد بتذكير ضميره في الآية الشريفة وان لكم في الانعام
 لعلوة سنقيكم كما في بطونه وان كان شيخ فيروز اباد قد اهمله

فلعله قد اغفله ولا بأس فذلك دأب لفطرة البشرية ومن
 لبيان المسئول عنه وهي الصدقات جمع صدقة بالتحريك عباقي
 في اللازم عن اخراج بعض المال حق وجب عليه فيه الله تعالى
 باجتماعه الى مبلغ حدده الشارع وغير اللازم عبارة عن اخراج
 مال لمجرد القرينة الى الله تعالى وفي كل منهما جمل تفصيل موضحها
 كتب الفقه وانما نتعرض لنوع منها خاص بالانعام واجب فيها ولطفا
 قال الناظر من الصدقات الفرض بالفرض صدقة وهو صفة
 للصدقات ولذلك وحدته مذكرا كما هو شأن المصدر الموصوف
 كما يقال رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل وهو ابلغ
 من التوصيف بالمشترك منه والفعل منه فرض يفرض كنصر
 ينصر ومعنى فرض الله لكم تحلة ايمانكم اى اوجبها وفرض الرسول
 صلى الله عليه وسلم السنة الواجبة فلخص المعنى من الصدقات
 الواجبات في قول من حكم بوجوبها وهو الحكم العدل سبحانه وتعالى
 اذ لا حكم الا الله على الحقيقة او النبي صلى الله عليه وسلم لانه
 هو الذى سنها وفصلها وعين الواجب منها واعلماء الامة المحمديين
 لانهم الحكم بما في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
 وهذا كقوله يحكم بها النبيون الذين اسلموا للذين هادوا
 والربانيون والاحبار بما استفظوا من كتاب الله والكل راجع
 بالحق الى واحد وهو حكم الله لا غيره ومن بفتح الميم اسم موصول
 المفرد ان كان الحاكم هو الله تعالى مثله او النبي صلى الله عليه وسلم
 وحيد فلا لبس في توحيد عايد المحدث وفوجوا وان
 قدر ان الحاكم بها هم العلماء الذين هم الورثة في كذا على تقدير
 كل واحد في حكمه او يكون لجمع العاقل وتوحيد العائد

من صلته باعتبار اللفظ ويجوز كونه بلفظ الجمع كقوله تعالى و
 منهم من يستمعون اليك وصلاحيته في هذا الوصل للجمع
 وغيره من عاقل كما حققناه في المقاليد وحكم فعل ماض مضارعة
 يحكم بضم الكاف واشتقاقهما من الحكم وهو فصل الخطاب هو
 هاهنا صلة الموصول والعائد منه محذوف والباقي ظاهر
 اعرابا ولغة فلا نطيل بشرحه الكتاب

فَقَالَ سَأُنْطِيقُ الْجَوَابَ مُفَصَّلًا سَمُوطًا بِحِزِّ الدَّرِّ وَالشَّدَرِ مُنْتَظَمًا

الفاء عاطفة على سأيلته والسين من سأنطيك حرف يدخل
 على الفعل المضارع فيخلصه للاستقبال ولكون انطيك من باب
 افعل ضمت همزة المضارعة منه وضمير المتكلم فيه مقدوم معنى
 محذوف لفظا وجوبا لا عطاء ما في حرف المضارعة من مفهومه
 والانتفاء بالنون بعد الهمزة بدلا من عين مهملة لغة في الإعط
 فصيحة وودت شاذة في قراءة ضعيفة اذا انطيناك الكوشر
 والجواب معروف وتفصيله ضد اجماله وهو ان يشرحه
 فصلا فصلا وقوله مفصلا في البيت بقسم الصاد المهملة اسم
 مفعول من التفصيل وبكسرهما اسم فاعل منه وانتصابه
 في الوجهين على الحال وعامله فيها انطيك وصاحبها في الاول
 الجواب والثاني المجيب والشموط بالضم جمع شموط بالكسر
 وهو خيط التزم وقلاوة اطول من المنخقة ونصيبا بدل من
 مفصل بقسم الصاد او حالا منه او من الجواب او مفعولا
 لمفصل بكسر الصاد والباء للظرفية والدر بضم الدال
 جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة وتجمع ايضا على دُرٍ ودُر
 وواتٍ والشذر بفتح المعجمة الاولى وسكون المعجمة الثانية

والثالث مهمل هو صغار اللؤلؤ واقطع من الذهب التقطت من معدنه بلا اذابة او خزن يفصل به النظم والواحدة بهاء وكله صالح في التفسير بمعنى البيت وان كان الخرز من الثلاثة ادنى فكان العدول الى ما هو خير منه اولى والمنظم بفتح الظاء وز مفتعل بفتح العين اسم مفعول من انتظم بمعنى انضم وانتظام الدر والشذر انضمامه الى بعضه بعض في السلك وباقي لفظ البيت ظاهراً

فَرَوْنِكُهَا آيَاتُ عَقْلٍ تَنَوَّرَتْ | بِوَاضِحٍ تَقْلِي مَحْكُمُهَا أَمْرٌ عَشَمَ

الفاء في هذا كان لجواب سوال تقديره ان شئت ذاك فدونك وودونك هي اسم فعل امر معناه الاغراء اى الدلالة على المغرر به والامر بالتزامه وحفظه والمغرى به في هذا الموضع هو القصيدة كلها او ابيات التركيب منها وفي البيت السابق قد وعد باعطاء ذلك لكن بلفظ الاستقبال وعدل عنه هنا الى الاغراء به في الحال انجاز اللوعده وسما بالعرض المسئول عنه والآيات جمع اية وهي العلامة والعبارة والمعجزة ونصب الآيات على البديل من الضمير او على تقدير الحالية وعاملها اسم الفعل لتضمنه معنى الفعل وعلامة نصبها كسر التاء منها مضافة الى العقل هو نور ووحانى تدرك النفس به العلوم الضرورية والنظرية وقيل العلم وفي قول اخراذه قوة يكون بها التمييز بين الحسن والقيم وفي قولهم ان ابتداء وجوده عند اجتثان الولد ثم لا يزال يتم الى ان يكمل عند البلوغ والفلاسفة وغيرهم فيه اقوال كثيرة ليس هنا موضعها وتنورت صارت ذات انوار واسعة والنور ضد الظلمة

والواضح الجلي الظاهر والنقل هو الاسناد ورفع الخبر عن ينقل عنه
والمراد به هنا ما نقل من الكتاب والحديث او الاثر فلم حرف جازم
وبه ينقل معنى المضارعة الى مفهوم الماضي المجزوم به فعل
مضارع مشتق من الحوك الذي هو النسيج عبارة عن نسج
هذا النظم البديع في انماطيات المعاني ومعاني البيان الغشام
تخريبك المعجمتين اعتساف الامر على غير طريقه والالتيان به
على غير وجه سديد والفعل منه غشام كضرب وهو في البيت
كن لك بلفظ الماضي جملة في موضع رفع على تقدير انها فت الامر
وصلاحيتهما لذلك من حيث كونه متكررا ويجوز ان يكون بلفظ
المصدر نعتا له وهو فصيح جدا وعلى تقدير مضاف محذوف
اي ذو غشام وذ لك شايح :

حَوَتْ جَمَلَ الاسْفَارِ فِي ضَمَنِ لَفْظِهَا | الْبَدِيعِ فَبَسْجَاتِ الدِّانِ اَهْمُ الْحِكْمَةِ

حوى الشيء بمعنى جمعه وحرزه والجمل بضم الجيم وفتح الميم جمع جملة
بالضم وهي من الشيء مجتمعه وجملة كضره جمعه عن تفرقة والاسفار
يفتح الهزرة جمع سفر بالكسر وما سوى الفاء منه مهملة في القاموس
انه الكتاب الكبير او جزوا من اجزاء التورات والاول هو المراءد
هنا واللام فيها للعهد الذهبي اي الاسفار المعروفة او الجنسية
وضعا وتخصص بالقريظة لفهم المخاطب والضمن بالكسر مصدر
من ضمن الشيء وبه يضمن بكسر العين في الماضي وفتحها
في المضارع كالضمان بالفتح للصدر ايضا ومعناها الكفالة
بالمضمون والبديع في الشرف وغيره ما بلغ الغاية في باب
والخترع الذي لم يشبه على مثاله فهو على الوجه الاول فاعيل
بمعنى فاعل مصوغ من بدع ككرم ومنه البديع في الاسماء الحسن

قدس الله شرفها وعلى الثاني فهو فعيل بمعنى مفعول وصوغه
 من بدعه كنعه اذا انشاه واخترعه وفي البيت يقبل الوجهين
 اللزوم والتعدية فيه ما تفسيره والقاء في سبحان هي التي تشبه
 بقاء الجزاء كانه قال اذا كان الامر كذلك فسبحان الملهم لذلك
 على معنى التعجب وفيه رفع النظر عن ملاحظة الاثار الى ملاحظة
 انوار مؤثرها فقدست ذاته انما هو نور التوحيد في مقام التفريد
 لاهل التجريد ولا حرم فقد عرف الحق لاهله فالحق الفرع باصله
 وفيه من نظرية هذا المنظوم وتركيبه ما لا مزيد عليه لتوصيفه
 بالحكم الالهامية واسناداتها الى واهب الفضل ومفيض
 العقل تعالى شافه وانما اتى بالظاهر في المضمرة بقوله الملهم الحكم
 مكان قوله الملهم المراعاة القافية وفائدة المعنى الذي عدل بها
 لاجله عن المضمرة والمظهر الى الصفة ولا يخفى ان دخولها ولا في مفهوم
 لفظة الحكم وسبحان بضم اولها كلمة بمعنى التنزيه لازمة الاحضا
 الى اسم من قسمه السموات والارض ومن فيهن تنزيها له من
 كل سوء لا اله غيره وانتصابها في قولهم بالمصدر اى ابرئ الله
 من السوء براءة وقد يقال في التعجب سبحان من كذا وقد يكون السبحان
 مصدرا من سبم كنع اى قال سبحان الله كالقبليم من سبم كقطع
 وقيل سبحان الله معناها السرعة اليه والخفة في طاعته فكان
 اشتقاقها من السبم في المسير ضرب يشبه العوم في الماء ومنه
 فرس سبوح وبه فسرت والسابحات سبحا على انها الملكة
 والنجوم والسفن والرياح والاطهام قد ف الله تعالى النور
 من لطيف امداده في قلب من شاء من عباده بلا واسطة من
 غيره او باضافة الملك من خيره فيبصره الملهم ما قدر له من

غوامض العلم ولطائف الحكم وهي بكسر الحاء وفتح الكاف جمع حكمة
بالكسر وتكون في اطلاقها المعان كثيرة والمراد بها في هذا الموضع
ابرار اسرار غوامض الشريعة في قوالها لفاظا بياقها البديعة
كما فتح الله من فضله ويسر وله الحمد كما هو اهله المقدمة بكسر
الدال عبارة عن نبذة من كلام تقدم طرفا من المعاني المحتاج
اليها الكتاب وهي هنا موضوعة لبيان قاعدة كلية تعرف كيفية
وضع الابيات المركبة وتضبط ما فيها من الرمز بقانون مطرد
على اصل واحد ولا خفاء بمناسبة تقديم هذه في هذا المحل
توطية لما سيذكر بعد ان يسره الله لئلا يكون القول على الجمل
عند المخاطب من اول وهلة ولو قد وتفسيره في التثنية لا
يكون النظر متوقفا على غيره لا غنية فيه بنفسه مع استقلاله
وقد شرع الآن بيانه بقوله ٥

اِذَا شِئْتَ تَسْتَجِلِّيْ تَرَ كَيْبَ ضَمِّهَا | بِقَاعِدَةٍ تَقَعُّكَ اِلَى وَاَضِحِ الْقَمَمِ
اذا اسم ظرف زمان لما يستقبل شرطى جوابه محذوف وبه مقد
نصبه على الظرفية وشئت فعل ماض يائي العين حذف ثانيه
مع الضمير لا اعتلاله ولا مه هزة وسكو فها مع الضمير لازم فرقا
بينه وبينها تلحقه تاء ضمير الانثى ويجوز قلب الهزة منها ياء هنا
ومعناها اردت وابتغيت وتستجلى بفتح تاء المضارعة ولا م الكلمة
او بضمها مع فتحه بناء لما ليسم فاعله ومعناها تستكشف الجلاء
بفتح الجيم والمد هو الظهور والاكشاف والتركييب جمع تركيب المرأ
ها هنا الحروف المترتبة بانضمامها الى بعض دستور الوضع وهي
منصوبة على المفعولية ان فتحت المضارعة وتستجلى ان ضمت تلك
رفعت هذه لانابتها فيما ليسم فاعله عن اسم الفاعل والوضع

تقريبها على تلك الهيئة المركبة والباء للاستعانة دخلت على القاعدة
وهي في كل شيء كالأصل يدور عليها جزئياته وقواعد المودج
خشبات اربع تحتها ركب عليها وتختل بفنائه فعل مضارع
من الهاء ثم يضم الهاء مقصورا وهو الارشاد بالتحقيق الى سواء
الطريق وان ضم تاء المضارعة جاز فيكون من اهله الى الشيء
دفعه اليه والاول ا جود وبالوجهين فهي جملة فعلية نعتت بها
القاعدة ورابطها محذوف وسوغها النعت تنكير الموصوف والى آخر
ينهى ما قبله من مشتق الى ما بعده والواضح من الأمر الجلي ومن
الطرق الظاهر المنكشف وضافتها الى اللقمة محركة وقد تضم اللام
مع بقاء فتحه القاف اضافة لفظية لا معنوية واللقمة جادة الطريق ومعلمه
وقيل وسطه ويجوز ان يعرف الواضح في البيت بادخال الالف اللام
عليه فيكون اللقمة بعد عطف بيان او بدلا واضافة كالحسن الثوب
او منصوبا بالصفة المشبهة باسم الفاعل ومرفوعا بها كالوجوه
الاعرابية التي في الحسن الوجه عند النخاة فانها الثلاثة ويجوز
ان يقال وضحه اللقمة بفتح الواو والضاد المعجمة والوضح هو في اللغة محجة
الطريق ايضا وادخال الة التعريف على الواضح وجه رابع ومعنى كون
اعراب اللقمة كما كان مع تعريف الواضح وكفى به من الاعادة والتكرار
فما هي الا العد والفرض ركباً كذلك والاعتداد بالجمع العلم
هي ضمير المفرد المؤنث اشار به الى التركيب الموعودة واتى قبل الضمير
بما النافية وبعده بالافادة للمصري قول لا معنى لها غير اعدا ووضوح
تركبت كذلك ثم شرع في التبيين فشرح كيفية تركيب العدد او لا
لانه المقدم فيها وضعا واستحقاقه التقديم طبعاً كقدّم الاصل
على الفرع لان بوجود ذلك المعدود يجب لفرض شرعا وعطف الفرع

عليه بالفاء على انه من بعده مطابق له بلا فصل لان الفاء حرف
عطف للترتيب من دون محلة فهذا يستدل على ان ذكر الفرض
لا يتقدم العدد ولا يكون الا بعد تمام العدد بل يتبعه فصلا
فصلا هكذا يراد به واجتماعهما على هذا النسق هو المعبر عنه
بالتركيب الاعداد جمع عدد والواحد من العدد فيه اختلاف و
صحح الانطاكى وغيره المنع لعدم تعدد ووضع لفظة العدد دال على
متعدد وهو من الاثنين فصاعدا الى غير نهاية فظاهر الاطلاق في
وتصحيحاتهم يدخل فيها من الواحد الى ما زاد والجمل بضم الجيم و
نشدا الميم مفتوحة وقد تخفف وتشديد ها في البيت يلزم للوزن
هو حسنا مشهور ولهذا وصفه بالعلم بحركة اى الجمل الشاغل لشهرته
في المنظورات وحساب الجمل عند علماء الحروف قاعدة معروفة
وطريقة مألوفة ولكونها هي المراد هنا فلا باس ان نورد هاهنا مفصلة
بكمالها وناتي معها الاعداد برسم اشكالها تامة للعائدة وتكملة
للعائدة فها هي مودوعة هذا الجداول التساعي بسطا والعشا
نصبا نبدا فيه بوضع الحروف اولا سطر اسطر ونحت كل حرف
ماله من الاعداد فتري وبمجموع ذلك هو الجمل المشهور وهذه
صفته كما في الجدول مسطور

ا	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
ي	ك	ل	م	ن	س	ع	ف	ص
١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠
ق	ر	ش	ت	ث	خ	ذ	ض	ظ
١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠
٤	بع	جمع	دع	هغ	وع	زع	حغ	طغ
١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠
اي	ايق	ايقم	اق	يق	اقم	يقم	اع	يع
١١	١١١	١١١١	١٠	١١٠	١١٠٠	١١١٠	١٠٠٠	١٠١٠

وقد وصح بهذا ان ترتيب العدد في الحروف بالجمال انما هو بالتوالي
على ترتيب ايجاد بشرط خلوها من الاعداد المركبة لفظا من عددين
فاكثر سواء كان تركيبها مزجا كاحد عشر واضافة كتسع وتسعين
وبهذا القيد استكملت الاعداد جميعا من الواحد الى الالف في
ثلاث مراتب قامة عقود وعشرات ومئات ومن الرابعة اولها
وهو الالف عدد الغين المعجمة لكونها واس ايجاد كما هو عند اكثر
اهل العلم وبعضهم ينسبه في قاصيله الى المغاربة وعند المشائخ
ان الشين المعجمة هي الالف والغين تسعة والظاء ثمان مائة
ولهم فيه ترتيب اخر واختلاف فكيف عنه بالشهير فهذا هو الجمل
البسيط في اعداد الحروف ومتى احتيج الى تركيبها قدم الاقل
فنطق به مع الاكثر الى غير نهاية فتقول ايق في احد عشر ومائة
وايقع ان زدت الالف معهم وبعض يقدم الالف مع وجوده على
مادونه في النطق فيعكسها فيقول فيقول احد عشر ومائة وال
غخيا وهذا احسن لئلا يلتبس بمعدود الالف فلا استنطقت
احد عشر الفا ومائة الف لم تستطع ان تقول الا ايقع وقد يحسن
مع هذا التوجيه تقديم الالوف وبقاء مادونها بعد لا يتاء بسا
العدد بعدها على ترتيبه وكل ذلك لاستحالة النطق بمكرر الغين
متى كثرت الاعداد ولهذا قلنا في الالفين بن وفي الثلاثة الال
لاف جن وفي الاربعة دغ الى اخرها ولم نقل غغغغ وبالقاعدة
المطردة ينعرف ان ليس المراد به اربعة الالف لاننا نقول حينئذ
غدوغه وهكذا اهر يا من اللبس وان جاز قياسا ورايا فيما قل
وكثر فلا بأس ان تصرفنا فيه فصل وان اطراد القول بنا في
هذا المنهج الى ذكر تركيب الحروف والاعداد فسندرده انشاء الله

ببيان رسوم هذه الأعداد بالقلم الهندك الشهير بالمتري المختص
 بها كاختصاصها به في الغالب وقد رسمناه في هذا الجدول فلا بد
 من ذكر قواعد لا تمام فوائده فنقول مدار العدد د كله لفظا والاسما
 والاصل ونعرفها بالمرتبة الاولى ثم ان ضرب كل منهما في عشرة
 فالثالثة وهكذا مطلقا من كل ضرب كل مرتبة في عشرة فتكون
 المرتبة التي فوقها بالغاما بلع ويسمى كل منهما باعتبار موضعها ^{بنية} فالثانية
 العشرات والثالثة المئات والرابعة الالوف والخامسة عشرات
 الالوف والسادسة اللكوك والسابعة عشرات اللكوك والثامنة
 الكروير فكذا فهذا ترتيب العدد ببيان على ان ليس به لفظة
 لك ولا كروير معنى العدد فلعلهم امن الالفاظ المصطلح عليها في دفاتر
 الحسابات وقد وردت في كتب اهل العلم بلسان اهلها ولكل
 ما اصطحو عليه وامارسه بالقلم الهندك فاشكال اختراعها
 الحكيم هارث الهندك فيما يقال من صوم النجوم السماوية من وجوه
 عطار خاصة فوضع اشكالها وابرز للناس تماثلها فنسبت اليه
 فيما قيل ودوره على ترتيب مراتب العدد لكونه تسعة اشكال
 لتسعة اعداد لا غير فالمرتبة الاولى هي العقود التسعة واشكالها
 مستقلة بذاتها كما راي في الجدول وكفي والمرتبة الثانية العشرات
 فيزداد كل شكل منها نقطة من خلفه عن يمين الكاتب فيكون بها
 شكلا للعشاري المولد من شكله الاحادي بالضرب السابق فذكره
 فالواحد للعشرة والاثنتان للعشرين والثلاثة للثلاثين وهكذا
 وفي المرتبة الثانية تزداد نقطة اخرى لكل شكل فتجتمع
 نقطتان وفي المرتبة الرابعة يجتمع ثلاث نقاط وفي الخامسة اربع
 وفي السادسة وهي اللكوك خمس وهكذا ففسرناه اصل لا ينحرم

بيان فهذا وضع البسيط منها كما رايت وسمعت واما المركب
 مضى في تركيب الحروف يبدل بالاقل فالأكثر على الترتيب وكل
 شكل ينوب عنه صفرا مستقر في جانبه اى مكانه والصفرا بالصا
 المهملة والفاء والراء المهملة في اخره هو في قول شيخنا شكل مدر
 تجويفي وقد يجتزى عنه بالنقطة لوضوح التسمية وتفسير هذا
 ان شكل الالف يرسم بثلاث صفور من ورائه لتعديده ثلاث
 مراتب الاحاد والعشرات والمئات وبهذا تعرف ان كل صفرا نوب
 في الوضع عن مرتبة محذوفة فلو وجد شكل تلك المرتبة المحذوف
 مستقرا في موضعه لبطل الصفرا كما رايت في رسم ايقع في الجدول
 مجرد من الصفور لوجود اشكال ما قبله من المراتب تماما فلو فشت
 الاولى من المراتب كان لصفرا واحدا فقط عوضا لها لا غير كما قرناه
 في مادة ايقع في الجدول او حذفنا الثانية فقط كان الصفرا في الش
 فحسب كما في اقع او حذفنا الثانية والثالثة قام مقامهما صفرا
 وثبت الشكل الاول كما في رسم اغ في الجدول وعلى ذلك ففسر فيما
 نقصا وزاد الى غير نهاية واذا عرفت ضابطه فاستغن عن
 تفصيل شرح سائر مركبات الجدول وغيره استغناء بالاصل
 عما لا طائل تحته واما اللفظة الصفرا فان تكن عربية فهي من تسمية
 الثيبى باسم محله والصفرا مثلثة وكثف هو الخالي والجمع اصفار
 وقد صفر يصفو صفورا اي خلا ومعنى تسمية النقطة بذلك
 لنيابتها عن الشكل المحذوف فهو خالي الموضع لخلو المحل منه
 فسمى باسم موضعه فصارت التسمية له به كالعلم القائم بذاته له
 فهذا وجهه عندك وان كان من المصطلحات فغه مقتصر الى توحيه
 وبهذا قدم الغرض لنا من تفصيل الجمل وعلايقه واما بيان الفرض فهذا

وَحَرْفٌ مِنْ اسْمِ الْفَرْضِ كَافٍ فُخْذٌ مِنْ | وَأَوَّلُهُمَا كَالشَّيْنِ لِلشَّاةِ مُجْتَزِمٌ

المجترم بوزن مفتعل بفتح العين اسم مفعول من اجتزمه بالجيم والزا
بمعنى اقتطعه وباقي لفظ البيت ظاهر والمعنى انه يكفي في التركيب مع
العدد بحرف واحد من اسم الفرض المعين فيه فيركبه مع العدد
المختص به كما في النظر ثم بين موضع الاخذ من الاسماء بقوله فخذ
من واولهما اي يؤخذ الحرف المشار اليه من اوائل الاسماء المختصة
والاوائل جمع اول اصله اول فقلبت الواو الثانية ياء ثم همزة
للتخفيف لمناسبة الكسرة ثم شرع في التمثيل بكيفية الاخذ منها فقل
كالشَيْنِ للشَّاةِ مجترم اي مقتطع من لفظة الشَّاةِ للعبارة به عنها
واختصاصه بالاخذ دون سائر حروفها لكونه اولها فالاعتكاف عنه
الى ما بعده حكمه لا موجب ثم ان ما ذكر اوله فالباقى في قوة المذكور
بحكم التبعية وهكذا في سائرهما وقد ذكرها مفصلة لافادة التوضيح
بزيادة التصريح

وَمِيمٌ مُخَاضٌ مَثَلٌ لَا مَبْلُوفٌ | وَحَاجَةٌ كَالْجِيمِ لِلْجَدْعِ الْأَشْمِ

ولما كان ماكمل له سنتين من لابل لازم التركيب من اسمين
بالإضافة كان مظنة للوهم في الاخذ من ايهما يكون فتعين التنبيه على
ذلك فصرح به مقتضيا له من اول المضاف اليه على قانون القياس
ان المضاف اليه اعرف في باب الإضافة لكون المضاف الى غيره
فرعا بالنسبة الى المضاف اليه ولهذا شاع حذفه استغناء عنه
مع امن اللبس منه حذف الناظر اياه في قوله مخاض ولبون
والاصل بنت مخاض بنت لبون ولما تعين ذلك اخذ للاسم فيما
اول المضاف اليه فكان الميم عبارة عن بنت المخاض واللام عن بنت
اللبون والى تساويهما في حكم الحذف والاخذ اشاء بقوله وميم وميم

مثل لام لبونها ثم الحاء المهملة عبارة عن الحق والجيم عن المجدة بالثاء
 السابق في الكل ولتساويهما في الاخذ والاشتم هو الطويل الرفيع وباقي
 لفظ البيت ظاهر وليس في القصيدة رمز لاسم غير هذه الحروف الخمسة
 المذكورة وجمعها ج شمل ولم ترمز للبقر لاحالة التما على الابل لواختيم
 التي رفرلها مثلاً لاخذناه من اول اسمائها ايضا طرد اللقاعة فالتاء
 من التثنية والجيم للجذعة والطاء للتثنية والراء للرباعية وهكذا
 وبهذا قد تمت المقدمة وبعد هـا مسألة قلت واذا اخذت
 فقري من مال الفقراء ا يكون الجواب فيه مثل الزكاة في هذا ام لا
 الجواب نعم مسألة قلت له واذا كان عندك واس مال للتجارة فبعت
 وبجاء تركته لكفاني سنة لعولي ولكن اصفته الى الاصل خوفا ان
 لا يكفي في ذلك في السنة القابلة لتحل لي الزكاة على هذا ام لا
 اذا كان ما تركته اصلا من هذا المال لا يكفيك ما يحصل من غلته
 في كل سنة لمؤنتك ولن يلزمك عوله او ما يجب عليك من الوجوه
 التي لا بد لك منها فاذا جعلته اصلا كالاول استعداد الماعسى ان
 تحتاج له من هذا فعندى انه لا يضيق عليك ذلك على هذا القول
 ويجوز لك من بعد ان تاخذ من الزكاة لسنتك والله اعلم مسألة
 اخرى عن ابى سعيد ومعنى انه قد قيل له ان ياخذ من الزكاة ويشتر
 جميع ما يحتاج اليه ما ينتفع الناس به من الاواني والدابة ليركها
 والمينة والضيعة واشباه هذا ولو كان في يده ما يغنيه عن فقره في
 سنة الا لشراء الاصل فمى انه يختلف في ذلك انتهى ما وردناه
 وعندك ايها الشيخ ان شراء الاصل على هذا لما يختلف فيه اذا كان
 من الزكاة ام يختلف هذا بالقيم خلاف ذلك تفضل ببيان ذلك ما
 جورا الجواب نعم هو ما يختلف فيه بضم الياء لا بفتحها وقد اختلف



الناس في الزكاة على مذاهب منهم من شدد فقال لا يأخذها الا لقد
 ضرورته من التمر والخبز فلا ياكل بها اللحم والحلوات ولا يشتري الا
 متعة وكان الكسوة من ضرورياته اذا كانت بقدر الحاجة فهي لاحقة
 بهذا وبعض وسع له في ذلك ان يأخذ لحاجته من غير تقشف
 ولا تقثير ويكون هو الناظر لنفسه في ذلك لكن ما يرى عنه الغنا في
 حاله فليس له اخذه وبعض اجاز له اذا اخذ في الاصل قد ولا يعنيه
 في سنته ان يتوسع فيه بما شاء من المباح لا شراء الكتب والاصول
 و اجاز بعضهم ان يشتري من الكتب ما يحتاج اليه لآخرته وما يكون
 علة لاصلاح دينه وفي قول خامس فاذا اخذ من الزكاة قدر ما
 اجاز له فيجوز ان يشتري منها المصحف والكتب غيرها من المباح الا
 الاصول فاكثر قولهم انه يمنع من شرائها بما اخذ من الزكاة وفي قول
 سادس انه اذا اجاز له التوسع بالمباح فيما في يده من الزكاة الجائزة له
 اخذها في حالة جوازها له فلا مانع له من جواز ذلك لانه في الاجل
 من نفس المباح لكن لا يباح له الاخذ للشراء خاصة وانما اجاز له الا
 لشراء الاصول فكذلك في قولهم انه لا يأخذ منها اللح وانما لا يحج منها
 الاذ وغنا او ذوعنا واذا اخذ منها الفقير ما اجاز له في حبيته فاي طاع
 له من انفاقه مثالا في الحج عن نفسه فانه نوع طاعة واداء فريضة واذا
 جاز الاختلاف وثبت في المباحات كلها فاي طاع من ثبوته في الحج به اذا
 اخذ ما اجاز له في الاصل لفقير ولا ارى في الصحيح الا ان هذا الوجه
 الحق بالجواز واولى بثبوت الاختلاف وان لم نجد فيه بعينه في الاثر الا
 المنع منه فكأنه مبني على قول من لا يرى جواز التوسع بما شاء من التجار
 لا غير لكن مثل هذه الوجوه ينبغي لا تظهر لاكثر الخلق وان كانوا فيها
 فزع من الرفق لكن معتمدا لفقهاء في هذا على غير هذا نظر في مصححا

الاسلام ورد المم في المصلحة العامة والله اعلم به

باب في صدقات الحيوانات

يَذِي الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مِنْ اَنْثَاءِ عِمِّمْ لَمْ تُشْرَعْ زَكَاةٌ فَتَرْتَسِمُ

ذى اشارة الى المذكورة في الباب وهو الحيوانات جمع حيوان بفتح الحاء وهو في عبارة القاموس جنس الحي في شمس العلوم كل ذى روح والمعنوسواء فهو اسم جنس يشمل الكل كالملوك والناس الدواب الطير وغيرها حتى ذوات الماء وليس المراد منها هاهنا الاجنح ما يقع الملك عليه كما سياتى انشاء الله وقد مضى ان الانعام جمع انعام ومعنى لم تشرع اى لم تفرض ولم تسن وترسم بناء لما لم يسم فاعله من ارتسم الشيء بمعنى رسمه اى جعله ذارسم واصل الرسم فى الارض الباقي بها بعد ان يعفيها الغيث ومقتضى البيت ان مطلق الحيوانات ليس بها الانعام وهو صحيح وانما صدر بالباب هنا بذكر الحيوانات جميعا لاستيفاء حكمها واشتمال الجمل منها على مفصلها وليطرح القول فيما عدا ما صرح به الشارع صلوات الله عليه من العفو عن بعضها ولهذا قال على سبيل التمثيل بهاء

كَعَبْدٍ وَخَيْلٍ وَالْبِغَالِ وَخَنَازِيرٍ وَطَيْئٍ وَعِلٍّ فِي شِمَارِنَحْمَا اَعْتَصَمَ

الكاف للتشبيه ويفيد عدم المحصر لان الحيوانات اكثر من ان تحصر وانما ذكرنا في الشطر الاول من هذا البيت ما ثبت تخصيصه في الحديث عن صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم وفي الشطر الثانى اشارة الى شئ مما يشبه بالانعام صورة ويقع الملك عليه ولم يثبت فيه ما ثبت من الزكاة فيها ولا يخفى ان العبد فى اطلاق اللفظ قد يقع على كل من البشر في خاصة نفسه لكونه مروب بالرب ومملوك كالمالك وهو المالك لتحقيقى لا غيره سبحانه وقد يطلق على غير الحقيقة على المملوك من البشر لما لكة

الأصغر وهو المراد هاهنا ويسمى قيقا بقا فين للواحد والجمع ومن
 أشهر جموع العبد عبيد وعباد وعبدان بالضم وله صور آخر تنيف
 عن العشر لم ينزل بها وليس في القاموس ولا منتخب الشمس ما يصرح
 لمؤنثه بالحاق الهاء ولا عدمها وعسى أنه بهذا اللفظ قد يطلق
 على الذكور والأنثى فليست في رد والخيل جماعة الأفراس لا واحد له
 أو واحد خايل لأنه يختال والجمع أخبال وخيول ويكسر هـ هذا
 في القاموس بنص لفظه والبغل بالفتح حيوان يتولد من بين الخيل
 والحير والأنثى بالهاء والجمع بغال بالكسر والبغول بالمد اسم جمع لها
 وفي غريب المنقولات بغلة حملت باصفهان كذا في التذكرة حكاه
 الانطاكى عن نقله والله أعلم بصحته والنخلة مثلثة النون والحاء
 المعجمة المشددة هي الحير فيما قيل وهي المراد في النظم هاهنا دون
 النخلة بالفتح للرقيق والبقر العوامل وقد تضم لأن الرقيق قد
 سبق ذكرهم في صدر هذا الشطر بحكم البقر سياقي فيما بعد
 مفعلا وإن شاء الله والطبي بالفتح معروف وقيل في جمعه اظب
 وظبيات بفتح الباء واطبائا الكسر وظى بضم الظاء وكسرها والوعل
 بالفتح وككتف وقد تضم الواو مع كسر العين في النوادر وهو تنيس
 الجبل كذا في القاموس والأنثى بلفظها وفي عبارة الانطاكى أنه
 المقرة الوحشية والجمع اوعال ووعل ووعول بضميتين ووعلة
 بالكسر وموعلة والشماريخ جمع شمر اخ بالكسر وهو راس الجبل
 واعتصم به اى امتنع وهكذا شأن الاوعان في الاستيطان
 والضمير في الشماريخ يعود على الوعل اضافة للجبل الى الحال فيه
 لم يرجع الى الجبال وان لم يتقدم ذكرها لعدم اللبس وقد شاع
 الفصيح نحو ما ترك على ظرها من دابة فصل في الاحاديث

الواردة في هذا الباب قال صاحب القواعد يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عفى عن امتي زكاة الخيل والبغال والحمير انتهى وفي آثار الشيخ أبي سعيد رحمه الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عفى عن امتي زكاة العبيد والخيول والجمجمة انتهى وتفسير من كلام هذا الشيخ المذكور ان الجمجمة الخيل والجمجمة الحمير قلت له وعلى هذا فكانه يقع في الرواية هذه على الحمير اذ لا معنى لذكر الخيل ثانية بلفظ الجمجمة بعد ثبوتها في صدر الحديث بلفظها وفي كتاب الكفاية عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في الجمجمة صدقة ولا في النخلة ولا في الكسعة صدقة انتهى وفسر الجمجمة بانها الخيل وهو الصحيح وقد وقعت في شعر ابن النظر وهي النخلة والكسعة وتفسيرها يخرج على هذا اوكذا في شمس العلوم والقاموس ضبطها بفتح الجيم وسكون الباء الموحدة وفي كتاب الاشراف ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وهذا موافق لآثار اصحابنا فصل اخر فلهذا الاخبار والآثار كلها بعضها من بعض وعليها جمهور الصحابة والتابعين من اصحابنا وغيرهم وكفى بالجملة عن تعدد لطسمائهم ومن ذكره صاحب كتاب الاشراف من القائلين باسقاط الصدقة عن الخيل والوقوع على بن أبي طالب ابن عمرو ابن عبد العزيز والشعبي النخعي والحسن البصري والثوري والشافعي ابو حنيفة واحمد بن حنبل ابو بكر بن شاذان ويعقوب محمد ووقع فيها قوله اخريد كونه موجود في كتب عقودهم ان في كل فرس دينار وان شئت قومتها دراهم فجعلت في كل مائتين درهم خمسة دراهم والله اعلم بهذا القول عن يحيى بن محمد وقد وجدنا في هذا الموضع بياضا فيه لكن صرح صاحب القواعد بانه من قول حماد بن

ابن سليمان وابي حنيفة قال واحتجوا بان الخيل حيوان مقصود بها
النمو والنسل فاشبهت الابل والبقر انتهى قلت وبهذا قد ظهر للنعمان
فيهما روايتان لكن لم يجد اشتراط سومهما في كتاب الاشراف عز قاله
من القوم فكانه اعم والفرس اسم للذكر والانثى بالسوء وقد
تزايد الهاء ايضا في الانثى والله اعلم به به

وَمَا كَانَ مَقْصُودًا بِهِ لِتِجَارَةٍ | بِأَتَمِّهَا تَجَرُّمُ الزَّكَاةِ أَوْ الْقِيمِ

لفظ البيت ظاهر ومعناه ان كل حيوان ملك يقصد التجارة به
ففيه الزكاة على شروطها اذا وجبت فيه زكاة التجارة كما سيعاد
تفصيلها ان شاء الله وفيه دلالة على ان ما لم يقصد به التجارة
من هذا النوع فلا زكاة فيه ومعلوم باستقراء الشريعة ان ليس كل
حيوان يصح ملكه وما لا يصح تملكه فلا تقع التجارة منه وما لا تقع التجارة به
لا يدخل فيه حكم الزكاة البتة اذ ليس في الحيوان زكاة الا على وجهين اما
في ذواتها كالانعام واما في اثمانها كسائر ما يصح ان يراد به التجارة
ولا تجدد وجهها ثانيا ولا يخفى ان للانعام حكما قائما بنفسه وسيأتي
ان يبرر الله وهذا حكم التجارة واشراطها في البيت به

إِذَا تَرَحُّوْلٌ بَعْدَ تَرَبُّصٍ بِهَا | وَذُوْنُكَ فِي الْأَنْعَامِ قَوْلًا قَدِ انْجَمَ

الشرط الاول تكملة للبيت الاول لسابق وفي لشرط الثاني خروج
الى النوع الآخر الذي هو زكاة الانعام ومعنى انجم قولنا قد انجم
من انجم الغيث اذا انصب وتتابع فاستعير لما كان من القول
مترعاني قوالا لسلاسة والسهولة خاليا عن خشونة التقيد
والبشاعة وقد سمي به نوع من البديع بخصوص في عرف اهل
البيان بما كان على نحو هذه الصفة ونحن الان نشعر في بيان
النوع الاول مقسما في مسائل المسئلة الاولى في بيان التجارة

وما يصح ان يتجر به فالتجارة هي قتنا شيئ من المال للبيع والشراء
 طلب للربح ولا يصح هذا ان يكون في شيئ من النوع المكلف بالعامة
 الاملاخه الشارع من اجازة ملك العبيد من سائر اصناف الاجسام
 خاصة دون غيرهم من العرب المحجور تملكهم وجائز فيما سوى هذا النوع
 من كل ما خرج تملكه لمعنى الانتفاع به مطلقا لا كالا وغيره الاماخص
 بدليل فله حكمه الخاص به كالمنع من بيع كل سبع لحكم الشارع
 صلوات الله عليه بقتلها مطلقا في كالا اسد والنمر والذئب الدب
 ونحوها وكذلك قد هي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعها فيما لو طأت
 الاقاربه فتمنحها حر فيما قيل الاما تخصص بدليل فقد اختلفوا
 في الضبع والثعلب والارنب على قولين فبعض قال ممن من الصيد
 والمحظا اخرون بالسباع فعلى قيا داول لقولين فيجوز فيمن الملك البيع
 والشراء كغيرهم من الصيد وعلى الثاني فلا ولا بد ان يشمل الفهد
 هذا الاختلاف لثبوت سبيعته ولما جاء في الاثر من جواز بيعه
 ليصطاد به ولا شك ان ابن عرس مثله قياسا في هذا فله حكمه
 او هو كالهرة وفيها اربعة اقوال لمنع للسبعية والاجازة لثبوت النفع
 والكرامية واجازة الشراء وتكرية الثمن وفي رواية جابر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه نهي عن ثمن الكلب والهملا كلبا الغنم ففي كلب الغنم وكتب
 الراعي روايتان والاشهر اجازة تملكها وثنمها للحديث فقد ثبت في
 كلب الزراع ورواية ابي هريرة ما ثبت في كلب الغنم ورواية جابر
 واما كلب الصيد فقد ثبت استثنائه في الحديث الذي لا يختلف
 اهل العلم في حكمه وفي كتاب الله ما يستدل به على ثبوت ذلك
 فيه وليس في غير هذه الاضاف الثلاثة من نوع الكلاب الاما لا قول
 فيه غير شمول لنهي عن تملكه والمنع من ثمنه فانه ما لا وجه للاختلاف

فيه وهكذا قد يخرج المنع في الفويسقة وهي الفارة كونها من جملة السباع
مع زيادة ما فيها من الحديث المتواتر بأباحتها وقتلها والغراب الحداة
والأسودين العقرب والحية بل ذلك واجب فيها فما اشد بذلك بلالة
قوله عليه السلام ليس من آمن فرعها مخوفاً منها فهذا لفظه وكذا في امره
عليه السلام في قتل الوزغ ما يستدل به على نحو هذا فيه قطعاً بل
كذلك حكم كل مود طبعاً ولو كان كالزنا بغير الساعة لثبوت قتلهم شرعاً
إلا ما جدي بتملكه نفعاً ولم يصح فيه ما يوجب منعاً كالنحل وفي كتبنا
أنه ما يستدل به على ثبوت أباحتها وكفى به لمن شاء الحق تباحاً وليس
في الخنازير والقردة الا تحريم ثمنها وتملكها اجماعاً وما يقع فيه لغير الاكل
فهو تبع للجملة في اجازة البيع وعدمه وقد اختلفوا في لحم الضب اليربوع
والورل والقنفذ واضرابهن من الحشرات حتى الضفادع وكذا القول في
كل شيء يخلب من الطير كالنسر والرخم والصقور والاجدل والاخليل ونحوها
كاختلافهم في البوم والمهدهد وفي نفسى انهما لا من ذوات الخالب
فلا ادري ما سبب الاختلاف فيما ان صح ما توهمه ولا ادري ما الضياع
فقد اختلفوا فيما فان القول لهم رافع ولهم في نفع الحق تابع وكما ثبت الاختلاف
من تلك الأنواع فيه فكل قد ثبت به من قولهم التكريه وقيل بجواز بيع
البازي ليصطاد به وهو صحيح وإن اختلف في لحمه فان للبيع حكماً آخر
فيما ثبت الانتفاع به لغير اكله كما قررنا من ثبوت الاجازة في اصله اذ
لا يكون بذلك القيمة في ثمنه من الاضاعة للمال فتمنع لكونه مما ينفع
واذا ثبت هذا فيه فالشياهين والصقور فيما عندنا مثله لثبوت
هذه المنفعة بهما فاتخاذ العلة موجب لاستواء الحكم بالزبيب وهكذا
حكم سائر الحيوانات على الاطلاق بالحق كل منهما في باب هذه المسئلة
في اختصارها من بابها من حسن تقضارها قد اودعت بعون الله تعالى

من جوامع الاحكام ما لا يخفى على المتامل واما حيوان البحر فتملكه حيا
 كالمتعد رومع كونه لحماله ما يثبت فيه من احكام اللعوم ولم يتعرض
 لها هنا الا لتفصيل احكام الحيوانات القائمة الذات باحكام الحياة
 ولو احلناها على ما سبق في هذه المسئلة لكان صحيحا خارجا على وجه
 الصواب والله اعلم المسئلة الثانية في ذكر النصاب وبيان ما يؤخذ
 منه فاعلم ان زكاة التجارة ربع العشر باجماع لانها من باب كاة النقود
 فهي تحمل على كل من الذهب والفضة كما ان كلامها يحمل على الاخر
 ونصاب التجارة هو نصاب المقد في كل مائتي درهم خمسة دراهم
 وفي كل عشرين مثقالا ذهبا نصف مثقال وما زاد ففي كل ربعين
 درهما درهم واحد وفي كل اربعة مثاقيل ذهبا خمس نصف المثقال
 وهو عشر مثقال وما دون هذا في المعدنين فكسر لا زكاة فيه الا
 على قول من يوجبها فيما قل وكثر بعد تمام النصاب والاول اشهر وقد
 نظمت لهذا الاصل الشريف بما فيه من الاختلاف فقلت

مِنْ الذَّهَبِ الْبُرْقُورُ وَالْفِضَّةُ الزُّكَاةُ	خُذْ رُبْعَ عَشْرٍ بَعْدَ تَمِّ نَصَابِهَا
وَعِشْرُونَ مِثْقَالًا تَمَامًا نِصَابُهُ	وَحُمْسُ الْاَوَاقِ حُدُودُ لُصْطَفِيِّهَا
وَمَا زَادَ اِنْ كَانَتْ حُمْسُ النِّصَابِ	فَهُوَ عَقْوٌ وَبَعْضُ قَالِ خُذْ بِحَسَابِهَا

انتهى وخمس الاواق هي وزن مائتي درهم بوزن المدينة المشرفة و
 قد ثبت في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 في خمس ذود صدقة وفي خمسة اوسق صدقة وفي خمس اواق صدقة
 فالاولى اول نصاب الابل والثانية نصاب الثمار والثالثة نصاب
 الفضة وقد يختلف وزن الاوقية بحسب اختلاف البلاد وما مضى
 هو المجتمع عليه في هذا الاصل فاختلافها لا يؤثرها هنا اختلافها ولا حمل
 هنا البسط الا وزان وقوله خمس النصاب بضم الخاء والميم وقد نسكن

الميم تخفيفا كما في البيت قد سبق تفسيره ولا لبس ان اربعين درهم
 هي خمس المائتين واربعة المئتا قيل خمس العشريين ولفظه ما تنقيد
 النفي في قوله ان ما تم خمس النصاب والباقي واضح المسئلة الثالثة
 اشتراط الحول بعد تمام النصاب فانه شرط لازم فقبل الحول لا تجب
 الزكاة ثم في كل حول تجب لزكاة اجماعا ما لم ينقص النصاب فان نقص
 في الحول قبل تمام السنة لم تجب لزكاة بخلاف فعله حتى يتم النصاب
 من اول الحول الى اخره ثم ان نقص النصاب في الحول لثاني او ما بعده
 من الاحوال ففي قولهم انه ما بقي من النصاب الاول ولو درهم فان
 استفاد ولو على راس الحول ما يتم به النصاب اخرج زكاته وفي قول
 اخر انه لازكاة عليه ان لم يبق عنده من النصاب اربعون درهما
 واربعة مئتا قيل ذهبنا فان بقي هذا المبلغ واستفاد عليه في الحول ما يتم
 به النصاب فقد انقطع النصاب الاول فان استفاد شيئا فليس ثمة
 نصابا اخر المسئلة الرابعة في تقويم التجارة لخراج الزكاة منها وهي
 اصل كبير وعليها مدار هذا الباب واليها الاشارة بالشطر الثاني
 من البيت الاول وذلك مما قد اختلف فيه اهل العلم على قولين
 احدهما انها تركى بالثمن الثابت فيهما في الاصل من الدراهم التي
 هي راس المال وثانيهما ان تقوم يوم تجب لزكاة بالقيمة واختلفوا ايضا
 في تقويمها فقيل بسعر البلد في الحال قيمة وسطا وقيل لصاحبها
 الخيار ان شاء زكى من نفس العروض بالاجراء او بالقيمة وزاد الشيخ
 ابو سعيد قولا اخر لم يتصرح عندى من لفظه واستحضرت شخطين
 من اثاره فلم اجد هما الا كذا لك والذي يتلهم لي من فحواه كانه
 اراد تقويمها بقيمة الوسط على راس العدول بما لامضوة فيه على راس
 المال ولا على الزكاة من وزن نظر الى سعر في الحال وكان لهذا

لا يبعد عن الصيحم واذا ثبت الخيار لرب المال في قول بين التجزية
او القيمة فخير فيها بين التجزية والتمن كانه اولى بالنظر ولا مانع
من ذلك في الاثر ولو قيل فيها بنظر الاوفر في الزكاة لكان قوله سديلا
كما شاع في امثاله فلينظر فيه وبهذا قد تم لنا ما اردنا من صدقات
اصناف هذه الحيوانات ما سوى الانعام والحمد لله على المنة منه والانعام

القسم الثاني من هذا الباب في تفصيل صدقة الانعام

وبيان فروضه من على الوفاء والتمام واليه الامتارة بالشطر الاخير من البيت
السابق كما علمت وهذا الفصل خاصة هو الذي سبق القول منا عليه
بافاقدا حتى ينافيه منهاج من تقدم منا بترتيبه على ذلك النظام
وشوقا الى الاستماع اليه في هذا المقام وقد رايت اسعافه به تقريبا
لبغيته وانجازا للمنيته فعسى ان ياخذ منه او يدع ولربما يشهد له
بغريب ما اخترع واعترافا مني بالحق لاهله فان الفضل بيد الله ينعم
على من شاءه لفضله وكما قيل الفضل للمتقدم وربما نبهت على ما بها
من قصور واختلال او مخالفة واعتلال ايضا بالحق واذاعة لشكر الله
على التوفيق لما هو احسن وبيانا للمزيد لهذا الانشاء الفاخر ففي المثل
كم ترك الاول للآخر ولم اجدها منسوبة الى ناظرها فاذا بيع باسمه و
انما استدلت على انه من اهل الخلاف بدليل ما اورده في زكاة
البقر من ناظرة نظمه اذ لا قاييل بذلك من اصحابنا الا واخروا الاول
وفد فرها صالح بن محمد المنتقى في كتاب لطيف سماه مائدة الطلاب
في حل رموز النصاب وهذه الابيات المشار اليها من قول ناظرها
مشق كآج قد تم قشقش الغنم في البقر التمسست تم لتمسست
كمضلون موج ساح ثم عون في الابل صاحب قال لبونا ومنم قل نعم
ولباس ان نورد بعدها بيان ما فيها من شرف اورداة او واقفة

او مخالفة فهي اربع حالات الحالة الاولى شرفها وذلك باختراع التركيب
 وابتداء الوضع على هذا القانون العجيب ثم شدة اختصارها وقرب
 مناخذها فقد جمعت في هذه الكلمات اليسيرة جلا جلا يلى من تصانيف
 كثيرة ما بين منظوم ومنثور ومقبول ومجهور ويصدق ما قلناه
 ان الشيخ ابا بكر احمد بن النظر رحمه الله مع الاعتراف بسبقه في
 هذا البحر وتواطى القول على انه في فن البيان متصف بجائز النسخ
 لم يتيسر له جميع هذه الاصول الا فيما قارب ثلاثين بيتا من الشعر
 وقد جمعها هذا الناظر في اربعة ابيات وينعم المنتقى فيهما بيتان كما
 سيعاد ان شاء الله وقد عرفت على ايراد ما قاله الشيخ الكبير احمد
 بن النظر في هذا الباب كالشاهد لما قلناه في الخطاب تصديقا
 لما ادعيناه او لا فاستمع ان شئت ذلك ٢

له طريق واضح مهيح
 ملحة او بعضها ملمح
 شائق والضعف له اربع
 بنت مخاض ستمها اوضح
 بنت مخاض سنه ارفع
 بنت لبون ثم تستبع
 طرقة للفحل لا تمنع
 من مدفع دون التي تجدع
 بنت لبون فرضها اجمع
 تسعون في مبركها وقع
 طرقتان فيهما مردع
 من بعد عشرين لها مبع

والابل والباقر عشرهما
 ان حال حول هي مع رثها
 مشاة عن الخمس وعن ضعفها
 فان تزد خمسافيهما اذا
 وابن لبون ان تكن لم تجد
 رفي ثلاثين وست ترى
 وان تزد عشرافيرانه
 وان على الستين زادت فيا
 والست والسبعون تصديقها
 وان تزد واحدة قبلها
 فحقتان حكمها عندهم
 وان تعدت مائة فاقه

فأربع على ثلاثة سننها
وكل عشر طلعت بعد
فكل خمسين لها حقة
والأربعون الحد في سننها
ثم على إذا فاقها أن تكن
لا يفرق الجمع إذا زكيت
والعين عشرون إذا زكيت
وكل ربيع الحق في سنه
ثم ثني ورباع ومن
بنت لبون الأبل ثنياها
وأربعون حدها عا كمر
والشاء في تبعها عندهم
ثم على الضعفين في ذلكم
والمائتان أن علت بعدها
وأربع أن بلغت أربعا

بنت لبون أن تكن أربع
فهي على حسيانها تتبع
تنوخ في فأيلها الأصبع
بنت لبون جوها ممرع
تعقل أو تبصر أو تسمع
يوما ولا تقر يقها يجمع
عنهما وخمس جذع أنزع
عن كل خمسين إذا تربع
بعد ربيع سدس جرشع
حين تزكي البقر الصلح
ثنية في حدها مصقع
شاة ولحق سنا يسطع
شئان من أوسطها تفرع
فيها ثلاث غنم رثع
من مائة مادونها مقنع

فخذ مع أنه لم يذكر ما بعد الأربعائة من الغنم ولا ما قبل
خمس وعشرين من البقر ولا صرح بأحالتها من الأبل إلا في مواضع
تصرف بالاستقراء كما في الباقي يلحقها بالقياس ولعله تسامح
لذلك سماحه الله تعالى وقد أحقها بأبيات في بيان شيء من
أحكامها لا بأس بذكرها هنا بكاملها على سبيل الاستطراد فهي هذه

أكولة أو ما خض ملمع
شريعة ما مثلها تشرع
ولا التي تجمع أو تضلع

وليس للجاني كرا زولا
والتيمة العيط الأربابها
ولاله مسخلة شافع

وما حوى المعطن والمرتع الكسعة والجهة يستبدع واخر في ملكه اربع اقناؤها ذاك لمن يرضع تخط عنه ذاقه توضع	وما خطا الجهلة زكياته وليس في النخلة عشرو ولا وقيل من كانت له اربع وفاقة بينهم شركة فان عن كل امرء شاتة
--	---

انتهى فهذا آخر ما نظمه الشيخ من زكاة الانعام اوردها به بكمالها
والصلاة والسلام على محمد وآله الحالة الثانية موافقتها للشريعة
المحمدية كما في صدقة الغنم والابل تكملها كما سيفصل انشاء الله
الحالة الثالثة مخالفتها للنظما من وجهين احدهما زكاة البقر فعند
اصحابنا حكمها كزكاة الابل اجماعا وعندنا لناظر الاول لها حكم اخر كما
نظمه في بيته ولا بأس ان فسرناه لتمام المعرفة بقوله في البقر التمس
فاللام والميم من التمس للعدد والتاء والسين لاسم الغرض والتاء
معناه تبعية والسين مسنة وغير خاف ان عدل اللام ثلاثون والميم
اربعون كما سبق في الجداول يقول في الثلاثين تبعية وفي الاربعين
مسنة والقاء من قوله فسدت للعطف والسين للعدد والتاء ان
للفرض اى في الستين تبعتان وقوله ثم التمس على التفسير السابق
امشاة الى استيناف الفرض بعد كل ستين وهكذا وظاهره ان
ما قبل الثلاثين لا زكاة فيه وقوله صارتم تكملة للبيت وهذا
وان كان غير صحيح في المذهب فلا يبعد من عيوب النظم لكونه يتكلم
على مذهبه وثانيهما مخالفته لنا في بعض الرموز كالأضارب بنت الحيا
والنون لبنت اللبون وما وصفناه اولى لما ذكرناه لانه يطرده على
طريقة قيمة والحالة الرابعة رداءتها وفسادها من جهة النظم
الخروجه عن حد الجواز في انواع الشعر وهو اختلاف الروى الى اللام

المولدات ما يشبه ذلك فيقول به كالدوبيات والمواليات والكالكان
 فالعدول الى طريقة لا تعريف لها غير مسلم وعلى المدعى حضار
 البينة بايضاح الدليل فان قلت اذا ثبت هذا فكيف الوجه في
 قافية البيت مع اختلاف الروي فيصح ذلك في شعر قلت الوجه
 المحقق ببعض الانواع المعدودة عند علماء القوافي من اكبر العيوب
 التي ليس للمولدين استماعها وفي قول بعض لا ينبغي استماعها
 لمولد وفي هذه ما دل على ان مستعملها لا يعذر وعن استعمال شيء
 مستقيم هجين لكنه غير خارج عن نفس التسمية بشعر على ما فيه
 وهذا النوع ان كان من الاحرف المتقاربة في المخرج فيسمى بالكفاءة
 والاف الاجازة والثاني اقيم من الاول وكل قيم وفي هذه القافية المش
 اليها في النظم الاول ذلك النوع الثاني المرسوم بالاجازة وقد اشدها
 في كتب العروض قوله ٤

الاهل اري ان لم اكن ام مالك	بملك يدي ناكفاءة قليل
راي من خيليه وفاء وغلظة	اذا قام يبتاع القلوص ذميم

ثم لم يكف الناظم هذا كله بان جمع اليه نوعا اخر من الثقل يسمى
 التوجيه وهو اجتماع الكسرة مع الغنة فيما قبل الروي المقيد ولكن
 هذا بالنسبة الى الاول يكاد لا يلتفت اليه مع انه متناع في الفصح
 ومن هاهنا فنشرع في بيان ما وضع له الباب فنخصره انشاء الله
 في ثلاثة اصول ٤

الاصل الاول من هذا الباب الاول في ضد الغنم

وهذه مسئلة لا باس بايرادها ان قيل لم قدمت ذكر الغنم على الابل
 وان اشرف الازواج الثمانية حمر النعم وهي الابل مع انها كانت اكثر
 اموال العرب فيما قبل ولذلك قدمت في غالب تصانيف اهل الخلا

والوفاق فالجواب القاطع ان لا اقتباس من نور القدس هو الذي سوغ
ذلك ووجهه ففي كتاب الله تعالى وقعت مفصلة قوله ثمانية
ازواج من الضمان اثنين ومن المعز اثنين ثم قال ومن الابل اثنين
ومن البقر اثنين وعلى ذلك قد جرى بنا اتباع لا ابتداء فان يكن المقابل
بحال فليقل والحمد لله على ما لهم واذم فان قلت الاقلت رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى الساعة كان الابتداء فيها بذكر الابل فيما قيل
قلت نعم كذا يروى عن وجه اخر وبه يصح الاقتداء ايضا من ذلك مثلاً
ونحن جرينا على الترتيب السابق لما اخبرناك وكفى وهذا النظم المشار اليه

ايه سائل

ميشر القشتر رجبش تدش قشتر العنم وبعض الناسك ندر في مكانك تسجرح

بعض ذ البيت يختل الى ضابطين احدهما في ضبط الفاظه وحروفه
عن التغيير والتصنيف ووزنه عن الخلل واعرابه عن التحريف والشك
في بيان المعاني فنصرهما في فصلين انشاء الله الفصل الاول
في الضوابط الحرفية وهي خمسة اولها كلمات الشطر ست كلها ومن
الا السادسة ولا رمز في الشطر الثاني الا كلمتان الثانية والخامسة
بل اول الثانية الباء للظرفية متعلقة بالقافية تانيها حروفه بجميعها
سبع شذونات معجمات وثلاثة قافات وجيم وقاء مشناة من فوق وليس
زاي ولا ذال معجم وبضد قد يعرف الشيء فلا لبس واما السادسة
فعرمية لا لبس فيها فهذا الشطر الاول واما الثاني فعربي لا يلتبس
الا الخامسة منه فهي الرابعة من الشطر الاول بعينها والثانية من
هذا بعد الباء الموحدة همزة وشين معجمة فذال مهملة فشين ثالثها
حركاته وهذا يخاطب من لا يدركه في اوزان الشعر ولا سليقة فانه
بين صحيحه وعائله والا فالقصيدة من البحر الطويل المقبوض عرضاً
وضرباً وتفعيلها في كل فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن ومن مثاء

العرف فيه فيطالع في كتابنا المسمى بمظهر الخافي المضمن للكافي في علم
 العروض والقوافي فانه نظر مختصر جامع شافي وقد وضعنا سبله بشرح
 طريقه وافي وشله يعرف كيفية وضعها وقاصيلها وقناسيها مع بعضها
 بعض في تفصيلها فليست ان شاء الله في القصيدة التي سميناها بفتح
 الخاف وافرناها فكشف له عما وراء تلك الستائر وما شاء من كتب هذا
 الفن ومصنفاته القديمة ما بين منظوم ومنثور كالحز مرجية والقوافي
 والكافي ونحوها وان تقاصرت به الهمة عن ذلك فاكفني بضبط هذا
 المركب فقط فلا بأس ان يقال له الشطر الاول كله محرك الا الكاف
 وثالثها الشينيات ورابعتهن والخامسة والسادسة منهز والوصل
 والوقوف من الكلمة الاخيرة ولازم تنوين الشين الاولى ومن الشطر
 الثاني فتسكن الشينيات الثلاث من الكلمتين وباقي التركيب
 محرك والقاعدة العربية تجري على قانون الاصل الى اللغة والضمير
 والنحو ارجها لا محل لها من الاعراب فاهي الاكلمات ركب من آخر
 لغرض ثم نطق بها على نبح التعديد فهي كفواخ السور الشريفة من
 هذا الحيث او معربة بالرفع خبر المبتدأ محذوف كقولهم باب فصل
 ثم بعد فتشبه ما جاز بناؤه لجودها وعدم تأنيها للعامل فيجوز
 كسر ما بعد ساكن كامل وفتحها كابين او ضمها كحيث ومانون فجايز
 كسره على تقدير سكونه اولا ثم ادخال التنوين عليه فكسر الاول
 لا لتقاء الساكنين وشاع هذا في القوافي ومعاملة الوصل بما
 الوقف شائع في الفصيح ثم انه الطريق المهيج عند علماء الحروف
 والاسرار فيما تركب عندهم من الجمل الحرفية والمعدودات الوقفية
 او مركب كذلك بالطريقة التفسيرية او البسيطة المنزجية
 الخالقاعة المطردة عندهم كونه في اللفظ على هذا النحو والترتيب

كالتركيب والتركيب يشبه التركيب مع ما جردوا عليه في هذا الاستدلال
 من الاسامي السريانية والعبرانية وغيرها من كل خارج عن دستور
 العربية فلا كلام فيه هنا لعدم المشابهة بينه وبين هذا واذا
 نون المرفوع لم يتجوز الى توجيه غير ما سبق فيه اما نصبها مع التثنية
 فحل استجلا به الف الوقف فيكون زايد على الغرض مظنة للبس
 وبه فيجب تركه لا من تعذر التوجيه له لاحتماله نصب لا غير ونحو
 ثم بعد المحرك كعَشَقَشْ وهَشْهَشْ فان حركته جازا لاتباع بحركة
 ما قبله ان فتحة مفتحة هكذا وان سكنته بناء ككَمْ كَمْ جاز وان
 فتح على حال جاز لانه الاخف اوضح فكذلك لانه كالاصل عند
 حيث لا موجب لغيره خامسها الرسم بقليلين مختلفين احدهما
 للاعلاء والموضوعات وثانيهما للحروف المنتزعة من اسماء المفروضة
 وكفى برسمنا اياها كذلك تماثلا لا يجتدى وانمود جابه الغنى عما
 لا طائل تحته من التفسير الفصل الثاني في بيان المعاني والصور
 في مسئلتين المسئلة الاولى في معاني الفاظه العربية الغنم بالضم
 اسم جنس لا واحد له من لفظه يطلق عليه الضان والمعز ذكورا
 واناثا والجمع اغنام وغنوم واغافر وغافر والشاة في المركب اطلاق
 على الواحدة من المعز والضان وهي الظان لغة حجازية فيما قيل
 وهل تسمى به الصغيرة كالكبيرة فيه اختلاف نصرطيه في القوام
 وهي للذكر والانثى ايضا كذا في القاموس والشمس وراسم بهذا
 الضباء والبقرة والغنم وجرال وحش المرأة وليست بمراد لنا ولا للفقهاء
 المتكلمين في ذالالباب بشمول لفظة الغنم على المعز والضان يستدل
 على ان حكمها سواء والبيت يعيها والشاة فيهما كل نوع من نوعه
 ومعنى جزم في لقافية بالجيم والزاء اي قطع وبعض الشيء طائفة

الفصل
الثاني

منه والمراد في البيت بعض هل العلم وفي مكان تدش اي في موضعها
 قال بذلك عنها كما سبق ان شاء الله في هذه المسئلة الثانية
 في معاني رموز البيت كل كلمة منه تصرح على اصل قائم بذاته
 فالجيم والشين عبارة على ان في الاربعين شاة فالجيم للعدد والشين
 لبيان الفرض كما عرفت ذلك من الكلمة الاولى والهمزة والكاف والقاف
 للعدد وبعدهما الشينان لبيان الفريضة الثانية مقتضاها ان
 في احك وعشرين ومائة شاتين فالشينان لبيان الفرض
 وما قبلهما للعدد ومن الكلمة الثالثة فالهمزة والراء للعدد
 الى المائتان والواحدة والفرض فيها ثلاث شياه هي المعبر عنها
 بالجيم والشين فالجيم لبيان عدد المفروض اي ثلاث والشين
 عبارة عن الشياه والتاء من اول الكلمة الرابعة عددها اربعاة
 وفيهن اربع شياه عبر عنهن بالدال والشين كما في الكلمة السابقة
 والقافان من الخامسة لبيان العدد فيما زاد وبينهما الشينان
 لبيان الفرض اي في المائة شاة وهكذا في الغنم بالغنة ما بلغت
 وهذا الاصل الشهير متداول في كتب الحديث ويروى عن ابي بكر
 وعمر وعامة فقهاء الامة الشافعي وابي حنيفة وابي ثور واسحاق
 والثوري وغيرهم وفيما قول ثان لاصحابنا اشار اليه بقوله وبعض
 باشدش في مكان تدش جرير والمراد ان بعض العلماء يجعل
 اربع الشياه في الغنم اذا بلغت ثلثمائة وواحدة وهي المعبر عنها
 بالهمزة والشين في كلمة باشدش في اولها والدال والشين
 في اخوها لبيان نوع الفريضة منها فيكون ذلك فيها الى خمس
 المائة فسقط عبارة تدش السابقة مع وجود باشدش هذه
 اللحقة فانهم العبارة وفيها قولان اخرا لاصحابنا احدهما قول

الحسن بن صالح في ثلثماية وواحدة أربع شياء وفي اربعمائة وواحدة
 خمس ثانيتها وهو رابع الاقوال يروى عن الشعبي هو فيما قيل يروى
 عن معاذ بن جبل رحمه الله اذ بلغت مائتين واربعين ففيها
 ثلاث شياء وفي ثلثماية واربعين أربع شياء وقال ابو بكر وليس
 هذا الحديث عن معاذ بن جبل لان الشعبي روى عنه وهو لم يلقه
 انتهى وقد عرفت ان نذكر بعض الشبهات لما فيها من الفوائد فذكرنا
 في هذه القواعد القاعدة الاولى قد وضعها اسلفناه ان موضع الخلاف
 في صدقات الاغنام واحد وهو فيما زاد عن ثلثماية الى اربعمائة و
 ليس لغيره الاقول ان فقيه وجوب الاربع بالزيادة على الثلثماية
 وقيل ببلوغ الاربع مائة كما تقدم وبه يستدل على ان ما بلغ
 اربعمائة فما زاد عليها او ثلثماية فما زاد ولها كل متفق عليه عند اصحابنا
 بخلاف وان خالفهم بعض اهل الخلاف القاعدة الثانية قد منا
 الاقل من مراتب العدد في كل فرض ثم الاكثر فالأكثر ثم الفرض
 ليعني بين احدهما لما تعدد المفروض هنا فاحتج الى النطق
 بعد لا يكتسب بالعدد والاول كما في لفظة تدش وهذه القاعدة
 اندفع اللبس فكانت اعظم فائدة وثانيتها ان الاقل مقدم على الأكثر
 بالطبع كما لا يخفى وما تقدم طبعاً وجب له التقديم وضعا وقد فات
 الناظر الاول هذا الترتيب فعكس وجربنا على ذلك في هذا البيت
 وما بعد بتوفيق الله القاعدة الثالثة حذف الشينان من كلتي
 راجش تدش في الشطر الاول والاخرتين من اشدش من تدش
 في الشطر الثاني جازع التوين عوض الكل لاستقامة الوزن
 وجوانه لا يمكن الاكتفاء بمعدود الفرض كما تقول رايت رجلين
 ثم ثلاثة ثم اربعة فيعلم ان المضاف اليه العدد هم الرجال بل يجوز

عدد دياكاد

حذف الشينين من اكتشش ايضا بشرط ابدالهما باء موحدة منونة
جريا على هذه القاعدة كما فعل لناظر الاول من اختيارنا ما سبق
فيه من زيادة التوضيح والله الحمد والمنة

الفصل الثاني من الباب الاول في صدقة الابل قال لناظر

وَبِالْأَبْلِ هَشْهَشٌ قَبْلَ هَكَمْ وَكَلِّ وَخَ وَأَسْبَحْ وَعَلِيلٌ أَصَحُّ أَكْفَلٌ لِكُلِّ أَلَمْ

وفي شرحه فصولان كالاول الفصل الاول في ضبط الفاظه فنقول
اما كلماته فاثنتا عشرة كلها من الاثلاثا أو لاه والثالثة منه والقافية
واما حروفه فالعربية لا تلتبس والركبة فالجمع منها الشينان في
هشهش والجيم في اسبح وقاف والباقي مامل واما الحركات فلام الشعر
والباء من لفظة الابل سواكن وسائرهما حرك وكذا الشطر الثاني
فسكن منه الجيم والعين وتنوين وعلل والصاد والحاء الثانية والفتا
وتنوين اللام الاولى من المجتمعات وتنوين ثالثه من اللامات
وبميم الروي والباقي متحركات واما اعرابه ورسمه فكالبيت السابق
حد والنعل بالنعل وكفي الفصل الثاني في بيان المعاني وتنحصر
ان شاء الله في تولين القول الاول في معاني الالفاظ العربية فالأبل
بكسرتين حيوان معروف وتسكين ثانيه لغة كما في البيت لفظة
اسمها بصيغة المفرد يقع على الجمع وليست بجمع وفي القاموس لا
اسم جمع وقد يوجد عن غيره انها اسم جمع والجمع ابال وقيد بعض
المتكلمين بوزن افعال كجمل واجمال وتصغيرها ابيله والنسبة اليها
ابلي بفتح الباء والباء الجارة في قوله بالابل متعلقة بلفظة الم في الف
وكان معناها الاصلاف كبريه والم فعل ماض من باب افعال المضارع
المدغم يقال الم به كذا اي نزل ومعناه ان الابل قد حمل بها هذا
الحكم المذكور ونزل من وقع وبل حرف للاضراب إشارة الى انقطاع

الفصل الثاني من الباب الاول في صدقة الابل

الفصل الثاني في بيان المعاني

الحكم السابق في هشمش واستيناف حكم آخر كما عين القول الثاني في
حل رموزه التركيبية فالها أن هشمش لبيان العدد والشينان
لبيان الفرض ومقتضاه في الخمس شاة فإشار بال تكرار الى القياس
ففي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين اربع ولهذا لم يقل هشم
بششرا وهش يب مع ان في البيت سعة كما رايت واتى بحرف الاضطرار
بعدها إشارة الى انقطاع القياس فيما استوفى الحكم آخره ابتداءه
اذا بلغت خمسا وعشرين وحينئذ فالزكاة فيها من نوعها وهكذا
الى غير نهاية على نسق ما ترقب في الحديث عن صاحب الشريعة صلوات
الله عليه والى الترتيب مفروضاتها بالتفصيل سبقت كلمات هذا
البيت فرضا فالهاء والكاف من قوله حكم للعدد والميم رسم لاسم
المفروض فيها اى في الخمس والعشرين بنت مخاض لان الهاء والكاف
خسة وعشرون في حساب الجمل عند علماء الحروف كما في الجدول
وقد سبق مع ذكر الرموز للفرض ان الميم لبنت المخاض هذا حكم
سائرهما فيكتفى عن مزاوجة التكرار الكلى لكن تعريفا لمن قل نفسه
لا باس ان يقال والواو واللام الاولى من كلمة ول للعدد واللام الثانية
للفرض اى في ست وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين حقة
والى العدد اشارة بالواو والميم من و مح وعبر عن الحقة بالحاء منها
ايضا ثم ان تكن احدى وستين ففيها جذعة والى العدد اشارة بالهمزة
والسين من الكلمة الاولى من الشطر الاخير من البيت والى الفرض
اشارة بالميم في آخر هذه الكلمة ايضا ثم في ست وسبعين بنت لبون
واشارة الى العدد بالواو والعين من الكلمة الثانية منه والى الفرض
باللامين عبارة عن بنتى اللبون ومجموعها كلمة وعلل ثم ان بلغت
احد وتسعين ففيها حقتان والى العدد اشارة بالهمزة والصاد

كلمة اصح وعبر فيها بالمحتمل عن المحققين على الترتيب ثم ان بلغت
 احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون والى هذا العدد
 اشار بالفرقة والكاف والقاف من كلتي اقل لى والى بنات اللبون اشار
 باللامات الثلاثة المتوالية من الكلمتين وقد فرق هذا الفرض
 في كلمتين ولا يثنى غيره من الفروض كذا لك لكثرة حروفه وتزاحم
 الاعداد والفروض فيه فكان الاحسن فيه تعريفه في النطق به لفظا
 مع بقاء اجتماعه صورة وحكما وعلى شبه هذا قد جرى فيه للنظام
 الاول قال لبونات فالكلمة الاولى اراد بها العدد والثانية للفرض
 واتى فيها بلفظ الجمع على ارادة اقل مجموعها وهو الثلاث وما يسهو
 عنه لنا في النظر اولى لمعان احدها التصريح بثلاثة اللامات عن
 كونها ثلاثا بخلاف ما ذكره وهو من الجمع فان الجمع على اطلاقه يشملها
 مع ما زاد الى العشرة على تقدير الحكم عليه بالقلّة وهل يشتمل الاثنين
 فيه خلاف كما في مسألة الاخوة عند الفقهاء وربما يندفع اللبس
 بمراعاة الترتيب والتصريح احق بالترجيح لما فيه من مزية التوضيح
 ثم ان قوله لبونات هو جمع لبونة لا جمع بدت لبون كما تمسده كتب
 اللغة فطالع البحر ان شئت فانه القاموس المحيط واللبونة ذات
 اللبين وتجمع على لبونات قياسا وجمع بدت لبون بنات لبون وعبارة
 شمس العلوم ان تكن كما هي في مبرى لكوم المنتخب منها فيها قصور
 وتسامح لا يلتفت اليها اللهم الا ان يكون غلطاً في النسخة فانه
 لا ادريه والله علام الغيوب وقد مضى ان المقافية لا رز فيها وهنا
 يقول بلى ولا لبس منها ايضا المعنيين لانها لو قدرت للعدد والفرض
 معاً لم يكن العدد والا احك وثلاثين او كلها عدد لم تبلغ الاحك
 وسبعين ولم يبق ذكر للفرض وكل قد جاوزه الترتيب فلا مغزى للجمع

القمري الا ان تكون كلها رمز الاسم فرض فالهمزة ليست بذلك
ثم ان اعلام العدد قبل الفرض شاهد بانعلامه فلم يبق تشبيث
للبس من جهة وهذا تمامه ان شاء الله ٢

وَقَالَ وَعَلَّتْ يَا اَقِصْنِمَا بِلْ وَنَحْ | وَبِالْبَقْرِ اسْلُكْ مُطْلَقًا فَهَجَزِي التَّعَمُّ

القاف واللام من كلمة قل كلاهما للعدد فن ذلك مائة وثلاثون فان كانت
الابل مائة وثلاثين او زادت عن هذا المبلغ عشر اعشر او اليها الاثنا
بقوله او علت يا يا نعمى علت ارتفعت وزادت وقوله يا يا اصله
يا يا بئد مما فقصر فالضرورة وقصر الممدود في الشعر لمن اضطر
اليه فصيح فيها للعدد لان عد والياء عشرة عند علماء الحروف
كما سبق وتكرارها عبارة ان الزيادة معتبرة ما كانت عشرة عشرة
وان في هذا الموضع خاصة باسم الحرف فانه لو جاء بنفس الحرف
مع كونه فردا لاجتيم الى وصله بهاء السكت لازما فيلتبس بها
بخلاف الاثنين باسمه فهو الاصل وقد وضح فتكرر غير مرة انها اذا
بلغت المائة والثلاثين فكما زادت عشر ففي كل اربعين بنت لبون
وفي كل خمسين حقة والى هذا التفصيل شار بقوله اقسمنها بمل
ونح فالباء للظرفية كانه قال اقسمنها فبالميم لام وبالنون جاء بالتفسيو
السابق الذي هو بالاربعين بنت لبون فقوله بمل ونح صكلمان
حركتان لبيان العدد والفرض فيما زاد على ترتيب القسمة ولا بأس
بالتكرار ولو غير مرة لاجل التوضيح فالميم من الكلمة الاولى للعدد
الذي هو الاربعون واللام لاسم الفرض وهو بنت اللبون والنون
من الثانية للعدد وهو الخمسون والحاء عبارة عن الحقة طروقة كما
هو مفهوم في المتون وهكذا الى غير نهاية فقصه بعقلك وفي قوله
اقسمنها دلالة على استيناف الفرض في هذا المبلغ الى ما زاد

على الترتيب فانه يكون بالقسمة على ما خبرناك وكفى بمسئلة اقلت
 فيكيف هذه القسمة وما مثلها اذ لا تخبرني قلت بلى كفى لي يسئيل
 الى جواب بنعم اوبلى وقد وضعت في هذه المسئلة خاصة ما كان
 يصوره الاعشى ويهتدى اليه بلا دليل في حندس الليلة الظلم وما
 ذاك الالما تقاصرت الهمم وكلت الازهان في هذا القرن الثاني
 عشر وقل لمعبر وعدم الخبر والتحقيق عن غوامض الاثر وقفت على لفظ
 هذه المسئلة كما اوردوه لم يفهموا انه مع الناظر النصف من اهل
 الفهم لم يفهموا لولا ان قلت من الفهوم واخترت الازهان
 والحلوم فاحتجنا الى مذاكرة وبحوث مطالعة فسيهان الملاك الحى
 القيوم ومثال تقسيمها ان شئت فاسمع وادراها بتغاير الاعداد
 تكون على اربعة انواع لاحاسن لها فى السماع فالولها ما يجتمع فيه
 النوعان كالمائة والثلاثين فافها تنقسم بخمسين واربعين واربين
 ففيها حقة عن الخمسين وبنات لبون عن الاربعين والاربين
 فذاك فضها كذا ان زادت عشر فكانت مائة واربعين فافها
 تنقسم الى اربعين وخمسين ففيها بنت لبون وحقان ومثلها المائة
 والسبعون ففيها حقة وثلاث من بنات لبون لانقساما مما الى ثلاث
 اربعينات ومعها خمسون وفي المائة والثمانين حقان وبنات لبون
 كما فى المائة والتسعين ثلاث حقا وواحدة من بنات لبون وهكذا
 باطراد وثانها ما تكون فيه الحقا وحدها اذ لا يقبل القسمة
 غيرها كالمائة والخمسين فافها ثلاث خمسينات ففيها ثلاث حقا
 ولا يصح قسمها بالاربعينات وحدها ولا مع الخمسينات ومثلها
 ثلثمائة ففيها ست حقا وخمسة مائة ففيها عشر من الحقا وهكذا
 فى باينها وما هو الا باعتبار اماكن القسمة فانهم قالوا ما يخص بنات

اللبون وحدها لعدم تاقى القسمة بغيرها كما لمائة والستين فاتها اربع
 اربعينيات وفيها اربع بنات لبون ولا يصلم قسمها الى الخمسينيات
 لا وحدها ولا مع الاربعينيات فواجبها ما تعارض فيه النوهان
 بالسواء كما لمايتين لانها تنقسم الى خمس اربعينيات او الى اربع
 خمسينيات وهما يقع التخيير بين اربع حقائق او خمس بنات لبون
 كذا في اربعة اية يصح ان تقسم الى عشرة اربعينيات او ثمانى خمسينيات
 فيكون التخيير ما بين عشر من بنات لبون او ثمان حقائق فما زاد فبالقياس
 نكتة وقد علم باستقراء ما سبق ان بنت المخاض لا تكون الا في
 موضع فذ ولا الجذعة الا في موضع فرد وان ليس فيها مادون بنت
 مخاض ولا فوق جذعة وان سائر فروضها اما بنت لبون واما حقة
 واماها معا فصل لا خلاف بين اصحابنا المشاركة والمغاربة في
 هذا النسق كله من ترتيب صدقة الابل وفي قولهم ان ذلك ثابت
 بالجملة في كتاب الصدقة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبه عمل
 الخليفةان رضوان الله عليهما ووافقنا على ذلك الشافعي وابو ثور
 واسحاق واصحاب الحديث وفي المسئلة قول اخر عن احمد بن حنبل
 وابى عبد الله وعبد الملك الماجشون ومحمد بن اسحاق صاحب
 المغازي ليس فيما زاد على عشرين ومائة شيء حتى تبلغ ثلاثين و
 مائة وفي قول لحام وابى سليمان في خمس وعشرين ومائة حقتا
 وبنت مخاض وارباع الاقوال لابراهيم النخعي ان فيما زاد على العشرين
 ومائة في الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي الخمس عشرة ثلاث
 شياه وفي العشرين اربع شياه فيكون على هذا القول في مائة
 واربعين حقتان وارباع من الغنم ثم في خمسين ومائة ثلاث حقائق
 فاذا زادت استأنفت الفريضة كما استأنفت في اولها هكذا في

هـ
 في قولهم ان ذلك ثابت بالجملة في كتاب الصدقة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبه عمل الخليفةان رضوان الله عليهما ووافقنا على ذلك الشافعي وابو ثور واسحاق واصحاب الحديث وفي المسئلة قول اخر عن احمد بن حنبل وابى عبد الله وعبد الملك الماجشون ومحمد بن اسحاق صاحب المغازي ليس فيما زاد على عشرين ومائة شيء حتى تبلغ ثلاثين و مائة وفي قول لحام وابى سليمان في خمس وعشرين ومائة حقتا وبنت مخاض وارباع الاقوال لابراهيم النخعي ان فيما زاد على العشرين ومائة في الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي الخمس عشرة ثلاث شياه وفي العشرين اربع شياه فيكون على هذا القول في مائة واربعين حقتان وارباع من الغنم ثم في خمسين ومائة ثلاث حقائق فاذا زادت استأنفت الفريضة كما استأنفت في اولها هكذا في

كتاب الانشراح وكانه قول ابي حنيفة واصحابه لكن صفة الاستيناف
عندهم هذا بيانها من كتاب لد والمختار في شرح تنوير الابصار ثم
تستأنف الفريضة بعد المائة والخمسين ففي كل خمس شاة مع الثلاث
الحقاق ثم في كل خمس عشرين بدت فخاص مع الحقاق ثم في ست
ثلاثين بدت بلون معهن ثم في مائة وست وتسعين اربع حقاق
الى مائتين ثم تستأنف الفريضة بعد المائتين ابدا كما تستأنف
في الخمس التي بعد المائة والخمسين حتى يجب في كل خمسين حققة
انتهى قول المصنف والشارح بمزوجا على الاصل فان يكن هو قول
الحنفي ففي العبارة الاولى قصورا لان مقتضاها تستأنف في كل مائة
وخمسين الى مائة وخمسين وهكذا ظاهرا عبارة كتاب الانشراح
فان تكن هي فنقول الحنفية خامس الا فهو مفسر للاول متم لقصوه
فهذا ما وجدناه من قولهم واما كتاب الصدقة المروي عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فنسورده في اخر هذا الباب ان ساعف الوقت
وساعد لتوفيق الاصل الثالث من الباب الاول في صدقة
البقر كما وضع لذكرها الشطر الاخير من هذا البيت المقدم وستشعر
ذالك ان شاء الله في فصول على نحو ما تقدم الفصل الاول
في لفظ هذا الشطر وعباراته فباء الجر بعد العاطفة اما بمعنى مع اي
اسلك معها ذاك المنهج المشار اليه واما للتعدية اي اسلكها ذاك
المنهج ان شئت الحكم عليهما واسلك الطريق دخله كذا في الشمس
والقاموس والمنهج الطريق الواضح كذا فيهما ايضا ومعنى مطلقا اي
في جميع حالاتها واذى اشارة الى التقريب وازادها الى النعم وهي
الابل على الاعرف والاشهر فيها وقيدها بالاشارة الى قرب المذكورة
اليها من الاصناف لئلا يتوهم بالاطلاق ارادة الشاء لشمولها

في التسمية دفعا لظن قايلا بالشمول والله اعلم الفصل الثاني
قد صرح في هذا الشطر من البيت ان حكم البقر في الصدقة كالابل
وهي كذلك حذو والنعل بالنعل عند اصحابنا المشاركة والمغاربة
ولا علم لنا هل صح معهم فيها حديث لم نقف عليه ام لم يصح فيها شيء
فاوجهها القياس بدلالة اقوالهم في كتاب الله تعالى كما اقترنت
الضأن والمغز فاستولوا وكذا في توجيه الشيخ ابي سعيد رحمه الله
ويجوز ان في الخمس من البقر شاة وفي عشر شاتين وفي خمس
عشر ثلاث شياه وفي العشر من اربع شياه وفي خمس وعشرين
تبيعة سن بنت الخاض وفي ست وثلاثين جذعة سن بنت لبون
وفي ست واربعين ثنية سن الحقة وفي احدى وستين رعييا
سن الجذعة من لابل وفي ست وسبعين جذعتان وفي احدى
وتسعين ثنيتان وفي مائة واحد وعشرين ثلاث جذاع وان
بلغت ثلاثين ومائة فتستأف القسمة ففي كل اربعين جذعة
وفي كل خمسين ثنية لما سبق ان الجذعة سن الحقة من الابل
والثنية من البقر من الجذعة من الابل وعلى هذا ففي الثلاثين
والماية جذعتان وثنية وفي الاربعين ومائة ثنيتان وجذعة
وفي الخمسين ومائة ثلاث ثنايا وفي الستين ومائة اربع جذاع
وفي السبعين ومائة ثلاث جذاع وثنية وفي الثمانين ومائة ثنيتان وجذعتان
وفي مائة وقسمين جذعة وثلاث ثنايا وان استوت القسمة
كالمايتين فانت بالخيار بين اربع ثنيات او خمس جذعات وعلى
هذا فنقسم مطلقا الفصل الثالث اختلف الناس في زكاة البقر
على اقوال فاولها ما اسلفناه فانيها عن سعيد بن المسيب في
كل خمس شاة الى خمس وعشرين بقررة الى خمس وسبعين

فبقرة ان الى مائة وعشرين فاذا جاوزت ففي كل اربعين بقرة قالها
 عن ابي قلابه ان في كل خمس شاة حق تبلغ ثلاثين فيها تباع
 ومروى عنه موافقة بن المسيب تارة اخرى وابوها قول حماد بن
 سليمان في ثلاثين جذع او جذعة وفي اربعين الى خمسين
 في الحساب خاصها قول الحكم بن عيينة وهو كقول حماد الا انه قال في
 خمسين مسنة سادسها قول ابراهيم النخعي والحسن البصري والشعبي
 ومالك والشافعي والليث والثوري وعليه معظم فقهاء القوم ان
 في كل ثلاثين بقرة تباع او تبعة وفي كل اربعين مسنة ثامنها قول
 الثعالب فيما زاد على الاربعين فحسابه قيل وفسره ابو ثور فقال في
 خمس واربعين مسنة وثمان وفي خمسين مسنة وربع قال وكذلك
 ما زاد قل وكثر قلت ومفهومه ولو زادت واحدة ففيها خمس ثمن
 مسنة وفي خمسين مسنة وربع وفي ستين تبعتان وما زاد
 على الستين ففي كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين مسنة عاشرها
 ما يوجد عند فقهاء الحنفية مثل قول النخعي الا ان عندهم في كل
 ثلاثين تباع او تبعة وفي كل اربعين مسن او مسنة وصابين
 الاربعين الى الستين فبالحساب واما فوق الستين ففي كل
 ثلاثين تباع او تبعة وفي كل اربعين مسن او مسنة كذا في
 تنوير الابصار وحكي شارحه في الدر المختار في رواية اخرى
 عن الامام يعني به ابا حنيفة انه لا شيء فيما زاد على الاربعين
 الى الستين فهو هذا يوافق الشافعي ومن قال بمثل هذا وتقدم
 مسئلة الجاموس نوع من البقر فلها حكمها على كل حال فانها منها
 وكل جنس فانواعه تحته مشمولة به هكذا في قولهم واما البخت
 من الابل فلا جد فيها شيئا بالنص من قول اصحابنا وفي القاموس



والشمس انها الابل الخمرسانية وشاع في كتب القوم ان لها سنامين و
 انها نسبت الى بخت نصر لانه جمع بين العجمية والعرب فولد من
 بينهما نخسيا ككروسي وقد جمع على نخجات كجوار ونخات ككروسي ولو كانها
 من الابل فلا بد من ان تدخل تحت الجنس العام عليها فيكون لها
 حكمها على حال واما ما يوجد في آثار القوم ان لفظة البقر الوحشية
 والاهلية وكذا الابل ولفظة الغنم عن المتولد بينهما وبين الظباء
 فكل ذلك لا يسمى غنما ولا ابلا ولا بقرا هكذا قالوا ولم نجد في آثار
 اهل مذنبنا فلا نعرفه ولا نسمع بديارنا ابلا وحشية ولا نعلم لها
 وجود في مكان ولا سمعنا بذكرها في زمان ويخرج عندنا في معاني
 الاحكام لها حالتان اما ان يراد بها نوع مخصوص عند اهل العرفان
 ليس هو في الاسم ولا في الذات بالاصل فهذا الاحتراز صحيح واما ابل
 من الابل على التفصيل والاجمال فانه ولو اختلف الوانه فسكن
 القفار وبجر الديار والفر الوحوش والنفار فلا يخرج له في هذا كله
 عن اللماق بحكم اصله وهكذا القول في البقر وهذا النوع الثاني جاء
 الاثر بمحو الازحمية من البقر الوحشية وفي هذا ما دل على وجوب
 الزكاة فيها اذا اقتنيت وكان قولهم هذا على ظاهره يخص به ما سمي بالبقر
 الوحشي كما لها بفتح الميم جمع ممهاة واولادها الجأذ رجح جؤذرو فيها
 لغات القطيع منهن وبرك فيما يقال فانها في ظاهر قول اصحابنا على هذا
 من جملة الانعام فلها حكمها جزما ولا غيره بكونها وحشية خلافا
 لمن خالف اللهم الا ان يكون مرادهم النوع الاول ومراد فقهاءنا
 النوع الثاني فيكون القول ان جميعها من المعنى الصحيح فان قلت
 فاذا صح لك ان انواعا اخر تسمى البقر الوحشية او الابل الوحشية
 ولو جازا في التسمية فهذا التوجيه مقبول والا فلا فائدة قلت ان

فثبت ذلك لهم لا ان صح لي وذلك من الواجب على ان لا اقطع بالتعيب
 عنه عيب ثم ما يوجد ما يشبه ذلك في بعض المصنفات ففي تذكرة
 الاقطاكي ان الوعل هو البقر الجبلي مطلقا وهو حيوان كصغار الجواميس
 شديد السواد انه تبي بلطفه واذا ثبت هذا فينبغي الاحتراز من
 مثله فان الوعل نوع اخر من البقر في اجماع ولا قول وتسميته بالبقر
 مجوز وهو من الوحشيات فيمكن ان لا احتراز من مثله ولعل في الابل
 ما يضاحي ذلك ولم نقف لها على شكل الى الان فناق في به بتصريح
 البيان والسكوت عما لا نعلم اولى واسلم والله اعلم الفصل الرابع
 في نقل كتاب الصدقة المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقد عن منا على توطيته في هذا الموضع كالشاهد لما قبله وانقله
 بلطفه من كتاب الحديث المشهور عند لقوم بهذا الفن من العلم
 ليكون اثبت حجة وانته على ما خالف من الاصول فيه ليكون اهدى حجة
 والله اسأله الهداية والتوفيق والرعاية وهاك ذلك من كتاب تيسير
 الوصول الى اجماع الاصول من احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم
 وهذا لفظه عن سالم عن ابيه رضي الله عنه قال كتب النبي صلى الله
 عليه وسلم كتاب الصدقة فقرنه بسيفه ولم يخرج به الى عماله حتى
 قبض وكان فيه في خمس من الابل ثمانية وفي عشرة شتان وفي خمس
 عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع وفي خمس وعشرين بنت ضحى
 الى خمس وثلاثين فان زادت واحدة ففيها حقة الى ستين فان زادت
 واحدة ففيها حقتان الى عشرين ومائة فاذا كانت الابل اكثر من
 ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون وفي الغنم في
 كل اربعين بشاة ثمانية الى عشرين ومائة فاذا زادت واحدة ففيها
 شاتان الى المائتين ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة فان كانت الغنم

أكثر من ذلك ففي كل مائة شاة شاة ثم ليس فيما شي عحق تبلغ المائة
ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق مخافة الصدقة وما كان
من الخليطين فانها يترجعا بالسوية ولا يؤخذ في الصدقة هزيمة
ولا ذات عيب قال الزهري اذا جاء المصدق قسمت الشاة ثلثا
اشرارا وثلثا خيارا وثلثا وسطا فياخذ المصدق من الوسط اخبره
ابوداود والترمذي حديث اخر عن انس بن مالك ان ابا بكر
الصديق رضي الله عنهما كتب له حين وجهه الى البحرين هذا المكتات
وختمه بخاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نقش الخاتم
قلاوة اسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر

بسم الله الرحمن الرحيم
هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم
على المسلمين والتي امر الله تعالى بها ورسوله الله صلى الله عليه وسلم
فن سؤلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سؤل فوقها
فلا يعط في اربع وعشرين من الابل فاد وفيها من الغنم في كل خمس
شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين الى الخمس وثلاثين ففيها بنت مخاض
انثى فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون فان بلغت ستا وثلاثين
الى الخمس اربعين ففيها بنت لبون انثى فاذا بلغت ستا واربعين
الى ستين ففيها حقة طروقة الفحل فاذا بلغت واحدة وستين
الى الخمس وسبعين ففيها جذعة فان بلغت ستا وسبعين الى تسعين
ففيها بنت لبون فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها
حقان طروقتا البهل واذا زادت على عشرين ومائة ففي كل ربعين
بنت لبون وفي كل خمسين حقة ومن لم يكن معه الا اربع من الابل
فليست فيها صدقة الا ان يشار بها فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها

شاة وفي صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت اربعين الى عشرين ومائة
 فشاة فاذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين ففيها شاتان وان
 زادت على مائتين الى ثلثمائة ففيها ثلاث شيا واذا زادت على ثلثمائة
 ففي كل مائة شاة واذا كان سايمة الرجل ناقصة عن اربعين شاة
 شاة واحدة فليس فيها صدقة الا ان يشار بها ولا يجمع بين
 متفرقين ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلطين
 فانهم يترجعان بينهما بالسوية ولا يؤخذ في الصدقة هزيمة ولا ذات
 عوار ولا تيس الا ان يشاء المصدق وفي الرقة ربع العشر فان لم تكن
 الا تسعين ومائة فليس فيها صدقة الا ان يشار بها ومن بلغت
 عنده من الابل صدقة الجذعة وليس عنده جذعة وعنده
 حقة فانها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين اذا استيسرتا له
 وعشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده
 الحقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق
 بالتخفيف عشرين درهما وشاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة و
 ليست عنده الابنت لبون فانها تقبل منه ويعطى شاتين وعشرين درهما
 ومن بلغت عنده صدقة بنت لبون وعنده حقة فانها تقبل منه ويعطيه
 للمصدق عشرين درهما وشاتين ومن بلغت عنده صدقة بنت لبون
 وعنده بنت مخاض فانها تقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهما
 او شاتين ومن بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده الابنت
 لبون فانها تقبل منه بنت اللبون ويعطيه المصدق عشرين درهما
 او شاتين فان لم تكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون
 فانه يقبل منه وليس معه شئ اخرجه البخاري وابوداود والنسائي
 وبعد هذا فلا باس ان نذكر شيئا من دلائل هذه الحديث

ورد الاصول اليها وبيان ما لم يجمع منها عند اهل الفقه من علماءنا
 لتعم بذلك الفائدة وتعمد هناك العائدة فاقول اما الحديث الاول
 المرسوم بكتاب الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية
 سالم عن ابيه فكله باعتبار موافقة الاصول صحيح ثابت موافق لما عند
 اصحابنا من روايات الاخبار وتصانيف الاكار الى اخره الاقول
 الزهري في خاتمته فانه ليس من الحديث واما الحديث الثاني
 المسند عن رواية انس الى ابي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم فعلى فسخ الصحة والموافقة لما عليه اصحابنا الى حد قوله
 وفي الرقة ربع العشر فان لم تكن الاتسعين ومائة فليس فيما قد
 الا ان يشار بها وما بعد ذلك ففي قول اصحابنا انه لا يثبت ذلك
 عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن ابي بكر رضي الله عنه
 وقد قالت الامة فيه على اقوال مستذكرة فيما بعد مستوفاة انشاء الله
 وهذه الدلالة من غير نوعها بقوله صلى الله عليه وسلم في خمس
 من الابل مثاة الى قوله وفي العشرين اربع شياء وكذا في الحديث
 الثاني قوله في اربع وعشرين من الابل فادونها في كل خمس مثاة
 الدلالة الثانية قوله في الحديث الاول في خمس في عشر في خمس
 عشرة في عشرين يفيد ظاهره ان ما بين كل خمس وخمس الى العشرين
 فهو شئق ولا يفيد ذلك دخول ما بين الفريضتين مع الاول في الركا
 وكذا في الحديث الثاني بالتصريح لكن فيه اشارة لطيفة الى الحق
 ما بين الفريضتين بالاولى لقوله في اربع وعشرين ولم يقل في عشرين
 فادونها زيادة الاربع مع العشرين وهي نافية على القسمة لا يكون الا
 لتلك الفائدة فكافها هي الدلالة الثالثة واما الدلالة الرابعة
 فهي بيان فرض صدقة الابل من نوعها على الترتيب المذكور في الحديثين

الدلالة
الثانية

المتعلق
بالركا
والدلالة
الرابعة

الدلالة العشرين الدلالة الخامسة بيان ان لا وقص بين
 الفريضتين في هذا الباب وكلا الحديثين بذلك صريح بل الثاني
 اصريح فليتامثل وهو اكثر قول اصحابنا وان كان فيه عندهم اختلاف
 نذكره الدلالة السادسة اني ما زاد على مائة وعشرين فيقبلة
 ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وهو كذلك ومن
 هنالك قيل في مائة واحد وعشرين ثلاث بنات لبون لكون
 زيادة الواحدة معتبرة لنفس الزيادة واصل العدد يقبل القسمة
 الى ثلاث اربعينات ثم لا يقبل قسمة اخرى الا اذا انتهت مائة
 وثلاثين ثم كلما زادت عشر اقبلت استيناف القسمة والحديث
 على اختصاره يفهم ذلك كله غير قابل لوجه سواء لكنه يحمل هذا
 تفسيره المجتمع عليه الدلالة السابعة ان الزيادة فيما بين
 القسمتين مسكوت عنها فكانها الوقص لكون وجوب الثلاث
 من بنات اللبون في احد وعشرين ومائة تنادي بلسان
 الحال ان لا وقص لا شناق في مع الاولى بحكم التبعية والحقا
 فليعتبر ذلك الدلالة الثامنة في بيان صدقة الغنم
 مفصلة الى ثلثماية الدلالة التاسعة استيناف للقسمة
 فيما زاد على ثلثماية فيكون في كل مائة شاة وبهذا يستدل
 على ان ما دون اربعماية لا يقبل القسمة اذ لا يحتمل اكثر من
 ثلاث شياه وهي حاصلة من قبل الدلالة العاشرة ان
 ما بين الميات فيما بين الاربعماية مسكوت عنه فهو اما وقص و
 اما مقبيل على ما قبله وداللسكوت عنه الى حكم المنطوق به
 لكونه من باب واحد الدلالة الحادية عشر توصيف الغنم
 في الحديث الثاني بالسائمة واهلها في الحديث الاول وعدم

اشتراط سوم الابل في الحديثين وسيعاد القول في ذلك في
بابه ان شاء الله وفي الحديثين وامثاران غير ما ذكرناه ظاهره
كالخيلطين وتفریق الجمع ونحوها وانما تعرضنا لما نحن بصدده في
هذا الباب مسئلة فان قلت فلفظ الحديثين يقتضي القسمة
في الابل فيما زاد على مائة وعشرين واكتفى بذلك عن عدّها
الى مائة واحد وعشرين ثم مائة وثلاثين ثم تقييد الزيادة عشرا
عشر اكم انت وضعت في النظم فما بال هذه الزيادات المستغنى عنها
في هذا النظم المبني على الاختصار الكلي مع ان الناظر الاول يتعرض
لهذه الزيادة الاولى الا ان عبارة الفقهاء تتواطؤ وتبعناهم عليها
لمعان اجدها الاحتراز عن قولهم ما قاله محمد بن اسحاق صاحب المغاز
واحمد بن حنبل ومن شايهم في هذه المسئلة وقولهم قد مضى
قائما بتوضيح الزيادة عشرا عشر افيما عد ذلك فيما يشهد صريحا بخالفته
ما قيل في المسئلة عن النخعي واتباعه واشياؤه قالتهما زيادة التوضيح
والبيان والتصريح وذلك فائدة تغتم لاذنب يغترم فهو بهذا زائد
بمزية على النظم الاول لان فيه معنى الحديث بما يخرج به عن الاحتمال
الى غير ما وافق اهل الاستقامة من الاقوال وكذا الجواب في قصد
الغنم ولو اردت الوجه الاول الى لاقتصار على مفهوم الحديث من
دون زيادة على نفع الايضاح والتفسير لكان الامر سهلا والنظام
ميسرا باهون سعي ودونك ان شئت على هذا المنوال لكن بتقديم
الاكثر من العدد على الاقل كما في شعر الناظر المخترع والرموز بحالها
وانما سقناه على هذه الطريقة لان للعرب مجالا رحبا في تفنين

المقالات وتنويع طرائق الكلام

مِثْرُكَ شَرٌّ أَجْشَرُ كُلِّ قِشْرٍ غَنَمٍ وَقِيلَ بِشَادُشْ وَالْأَبْلُ هَشْشُ شَمَكٍ

وَلَمْ يَجْعَلْ سَاجٍ عَوَّلٌ صَاحٍ إِلَى | قَدْ كَانَ نَزْدِمِلْ نَحْ كَذَا الْبَقْرِ الْغَنَمِ

وما اخفنا وضعه بالاصل كانه احسن لما فيه من المزايا المذكورة
سابقا ومن التصريح المشار اليه لاحقا ثم ان كل واحد من هذه
المناطيم قد فاق ابیات الناظر الاول بانه قد زاد عليها الكثير كالاختلاف
في الغنم والبداية في الابل من اولها وزيادة التصريح في اخرها
وتجويد العبارة في تركيبها وجمعه للابیات الاربعة في ثلاثة او
بیتين مع هذه الزوائد كلها ثم حسن النظم باحكام متوافية و
اتقان ابداعه عن طرق الخلل فيه كما يبراه الله واعان الله الحمد
والمنة وعليه التكلان وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد تمت الاصول الثلاثة مستوفاة
واشبعنا القول فيها لانها ام الكتاب وسياتي من بعد ما تمس الحاجة
اليه من دون ايجاز وخل ولا الطناب الاصل الرابع من الباب
الاول في ذكر الاوقاص والاشناق في النظم ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

وَأَوْقَاصُ مَا عَفَوْكَ شَنَا قَهْ أَوْ | الزَّكَاةُ بِمَا مَعَتْ مَا تَكْتُهُ عَلَى الْأَعْمَى

الاوقاص والاشناق ما بين الفريضتين في الزكوة كذا في القاموس
والشمس وهما جمع وقص وشئقي حركتين وكذا في الكتابين وزعم
المتنقي ان تسكين القاف من الوقص لغة وفي قوله وعليها أكثر الفقهاء
واخطأ من لحنهم واخره الصاد المهملة والشين المعجمة فالنون فالقاف
ضابط الكلمة وبعض اهل العلم يجعل لاوقاص في البقر خاصة والاشناق
في الابل وقيل في الابل والغنم وفي قول رابع ان الشنقة ما دون
خمس وعشرين من الابل والبقر وما عداها صدقة وظاهر هذا القول
يخرج على ان الصدقة من غير النوع نفقة ولا صدقة كذا في ظاهر
كلام الشيخين ابي معاوية وابي سعيد رحمهما الله وفي القاموس

قول اخوان الشنق الاعلى في الزكاة بدت مخاض والاسفل شاة في
 خمس من الابل و مراد الناظر في هذا الموضع القول الاول و اراد
 بالعفو عدم الوجوب للفرض لان العفو في اللغة قد يكون لمعان منها
 الصغم والمحق و الايجاب كسر الميم المشددة و الصغم عن الشيء هو اخراجه
 و التجاوز عنه و التوك و كله صالح لتفسير البيت به فان ما بين
 الفريضتين معرض عنه متجاوز الى غيره متروك من الاخذ يحق
 من ديوان الاعطاء مح من سطر الوجوب فيه و الشناق بكسر الشين
 اخذ شي من الشنق و منه الاشتاق كذا في القاموس و لفظ المحق
 المشار اليه قوله صلى الله عليه وسلم لا خلط ولا وراط ولا شناق
 ولا شغار و سياتي بعد ان شاء الله المسئلة المنظومة قد
 سبق ان بعض اهل العلم يخص في التسمية الاوقاص بالبقرة لهذا
 قال اوقاصها كالاشناق في الحكم بالسواء خلافا لمن خالف من الامة
 في الاوقاص خاصة كما عن النخعي و ابى حنيفة و اصحابه في صدقة
 الباقر من اجزاء الحساب فيما بين الاربعين الى الستين على ذلك
 المذهب و الى هذا الخلاف بين الامة بجملة ما قاله صاحب قواعد
 الاسلام في كتابه ان معاذ ارحمه الله توقف عن الاوقاص في لبقرة
 فقال حتى سال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قدم الميثاق
 وجد قد توفي صلى الله عليه وسلم فاختلف اهل العلم في وجوب
 الزكاة فيها و من قاسها على الاشتاق فلا زكاة انتهى معنى قوله
 فذلك قولان هنا عند الامة و عند اصحابنا لا خلاف في الحكم في الحق
 حكم الوقص بالاشتاق و بهذا يقول اكثر اهل العلم كالشافعي
 و انس بن مالك و الحسن بن صالح و الثوري و اسحاق بن راهوية
 و محمد و ابى ثور و في كتب القوم عن معاذ انه قال لم يامرني رسول الله

الاشناق
المنظومة

صلى الله عليه وسلم فيها بشي هكذا حكى عن قولهم في الاوقاص وكانت
 يشتمل ما بين الفريضتين من الارواح الثمانية قال قول فيه مساواة و
 بذلك قال فيها اهل الاستقامة في الدين وانما اختلفوا فيها من باب
 التوسع اتفقهم على هذا فقل ان الاشتاق والاوقاص عفو لا زكاة
 فيها فهو القول الاول وفي القول الثاني ان كل شئ او وقص فزكاته
 مع ما قبله من فرض وان شئت قلت على هذا انه لا وقص ولا
 شئ بل الفريضة محلها من اول النصاب الى وجوب الفرض الثاني
 الاخر بينهما الا ذلك فلا يمكن للنصاب الا على فللنصاب الادنى و
 هكذا الى ما لا نهاية له انه اصل مطرد وكان هذا مما يشبه في حكمه
 الاوقات بعض الصلوات المفترضات كالظهر والعصر والمغرب
 والعشا فوجب الفرض في اول التوقيت كوجوبه في اخر الوقت
 سواء ومتى خرج وقت الفرض الاول دخل الثاني وما لم يجز الثانية
 فلا دوى وهكذا فالنصاب الاول في الغنم الاربعون واخره المائة
 والعشرون واول لنصاب الثاني منها مائة واحد وعشرون
 واخره المائتان فالشاة الواحدة صدقة عن الاربعين وما زاد عليها
 في المائة والعشرين وعن خمس من الابل والبق وما زاد عليها الى
 تسع وبنت الخاض صدقة عن خمس وثلاثين من الابل فما زاد فيها الى
 خمس وعشرين والجذعة صدقة عن خمس وسبعين من الابل
 الى احدى وستين وهكذا سائر فروض الانعام باطلاق وهذا
 القول هو الاكثر والاعم والاشهر كما صرح به الشيخ الكبير ابو سعيد
 رحمه الله واليه الاشارة في النظر بقوله على اعم اى من الاتوال
 واما القول الاول فنقتضاه ان الشاة زكاة لما كان من الغنم من واحد
 الى اربعين والثمانون التي بين الفريضتين شئ لا زكاة فيها

الى مائة وعشرين فان بلغت مائة واحدى وعشرين وجب النصاب
 الثانى شاتان وما بينهما فموشق معفوعنه الى وجوب ثلاث الشياه
 وهكذا الابل فالشاة زكاة الخمس فادونها والشاتان زكاة العشر فالاربعة
 التي بين الخمس العشر هو الشنق وحكمها في العفولة تنظر النصاب
 كحكم الاربع التي قبل الخمس لوجوب الشاة فالنصاب كالنصاب الاربع
 في الثاني كالاربعة في الاول والعفوعنها كالعفوعن الاول سواء سواء وسائر
 فروضها هكذا وكفى قد علم النصاب حدد فالحاق ما بعده به محتاج الى
 دليل قاطع فعلى المدعى تقويم البينة من برهان ساطع ولتاعليه
 الحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا شئ في ذلك
 بالحجة تؤيد ما قلناه وتوضح الحجة لما اصلناه وعلى الله قصد السبيل

وَيُظْهِرُ سِرُّ الْخُلْفَانِ وَاحِدٌ مِنَ الْخَلِيطِينَ فِيمَا يَحْتَوِيهِ النَّصَابَةُ

لفظ البيت من حديث اللغة والمعنى ظاهر ومقتضاه جواب سوال
 متقدم كانه قيل ما فائدة هذا الاختلاف في الاقاص والاشناق
 ان لم يكن لمعنى لاخذ منها كما عند الاحناف في بعضها فاجاب بان
 في ذلك ستر الا انه قاعدة عظيمة يتفرع عليها في الاثر اقول واقدسية
 ثم نبه عليها بقوله ويظهر سر الخلف الى اخر البيت وبه فيستدل
 على ان الخلاف يظهر سره اي فايده في اصل واحد بشرط واحد
 فالاصل المشار اليه يكون المسئلة من مسايل الخلطة فلو كانت
 الانعام لواحد فلا يظهر الخلاف فايده والشرط فيها ان يكون احد
 الخليطين عنده تمام النصاب ولا يشترط في الثاني على ظاهر البيت
 والخليط في اللغة هو الشريك وهذه المسئلة المنظومة خليطان
 لاحدهما خمس من الابل والاخر ثلاث ففي المسئلة قولان احدهما
 الشاة على صاحب الخمس لان الزكاة قد تمت فيها وليس على الاخر

شيئ وفي قول الشيخ ابي معاوية عزان بن الصقر رحمه الله يعجبه ذلك
 وثانيها على صاحب ثلاث ثلاثة اثبات الشاة وعلى صاحب الخمس خمسة
 اثباتها وهذا القول اعدل والصح كذلك الاختلاف يوجد في اثر
 مسایل عن الشيخ ابي الحواري في خليطين لاحدهما ربعون شاة
 وعنده شاة خليطة لصاحب تسع وثلاثين ان الشاة على
 صاحب الاربعين وعلى حسب هذا يجري الاختلاف بين المسلمين
 الفقهاء الاسلاف فعليك بحفظ الاصول والمستنبط الفروع بذهنك
 ان تكن من اهل العقول فذلك خير من الاطالة بما لا يطول
 فصل في نتائج هذه القواعد فاقول الزايد على النصاب الاخر
 اما غفولا زكاة فيه واما زكاته مع الاول فان كان الوجه الثاني
 فمن له بقرة سادسة خليطة مع صاحب خمس فلا كلام فيها الا ان
 سدس الشاة على صاحب تلك البقرة لان في الست من البقر شاة
 وهكذا الى التسع على قول من لا يثبت الخلطة في غير المشاع واما
 على القول الاول وهوان الزايد شقيق او قص غفولا زكاة فيه فيخرج
 فيها اقوال احدها لا شيئ على صاحب السادسة لانها شقيق والشقيق
 غفو وثانيها لا شيئ عليه لعدم المضرة منه والتراجع بالمضرة هكذا
 ظاهر تعليمهم والقولان ضعيفان لما سيأتي في الثالث ان شاء الله
 والثالث ان عليه سدس شاة وعلى صاحب الخمس سايرها لان
 الوقص ان ثبت انه غفو فلكل من الخليطين قسطه من الزكاة
 والغفوسعا والا فلا نكح بلا دليل ولا موجب لكون الوقص لاحدهما
 والزكاة على الاخر وحكم المختلط كالشيئ الواحد ولذلك شرعت الزكاة
 في الخلطة ايضا وهذا يستدل ايضا على ركافة قول من لا يوجبها
 عليه ويحتاج بعد المضرة فما اقربه الى لا نكسار على من تشبث به

والاقدار ثالثة خلط لكل واحد منهم اربعون شاة فعلى ايهم يكون
 فالقول بها على واحد ظاهر الفساد واذا بطل في الثلاثة بطل في الاثنين
 كذا لو ان لاحدهما ثمانين والاخر اربعين فالزيادة لم تعتبر والمسئلة
 بما لها اذ لا فرق فلو خصومة لاحدهما على الاخر بان للوقص له فوجب
 ان الوقص لهما فالزكاة عليهما وما بين ذلك في التفريع هكذا له من الحكم
 وهما ينكسر القول بالمضرة ايضا ويثبت التخاصص بينهما بنفس
 الخلطة واذا ثبت ذلك في اربعين وتسع وثلاثين وما بينهما
 وما زاد عليهما مآكل يتقاسط فهو الاصل الصحيح المعول عليه ويؤيده
 قول الرسول صلوات الله عليه وما كان من خليطين فانما يترجعان
 بينهما بالسوية فان قلت فعلى هذا لم تظهر للمخلاف فائدة لان حكم
 الوقص وعدمه قد صار بالسواء فما فائدة البيت قلت قد سبق
 ذكر الاختلاف في هذا عن اقوال شهيرة حكيت عن الراسخين
 في العلم ففائدة المخلاف تظهر في تلك الاقوال ولا سبيل لابطالها
 لشبوتها في صحيح الراي وانما هذا ترجيح وتوضيح لا دمع لما ثبت في
 قوانين الصريح لانه لا سبيل اليه في الجائز وحسبك بهذا التماسيل
 عما سواه من التطويل ولهذا قد تم لنا الباب بالتفصيل والحمد لله
 رب العالمين الباب الثاني في صفاتها وشروطها وجمالها
 وعلايقها

الباب الثاني في صفاتها وشروطها وجمالها وعلايقها

رَضَائِي حَوْلَ تَمَّ سَوْمٌ وَالْاَكْتِفَا عَنْ الْأُمُشْرَاطِ بِمَا الْفَرْضُ يَلْتَمِ

الاشراط جمع شرط وهو وزن قلة لان الشروط المذكورة اربعة
 متى اجتمعت وجبت الزكاة باجماع لا سبيل فيه الى نزاع ومتى
 اخل احدها دخلت في باب الاختلاف فلا منهج يقضى بها الى الا
 يتلاف الا الشرط الاول فبانعدامه ينعدم وجوبها اجماعا اذا انعدم

بإجماع ولا غفلى حسب ما يكون الحكم فيه فيها كذلك والشرط الاول
هو النصاب ومحلّه الباب الاول قد سبق مستوفى فيه وكفى والشرط
الثاني الحول والشرط الثالث السوم والشرط الرابع الكفاؤه اعم الامتياز
وكل من هذه الثلاثة سيعاد ذكره بالقفصيل

فَفِي عَدِّ صَغْرِ الْبَيْتِ خَلْفُ أَكْثَرِ وَإِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَفْنِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ
الْبَيْتُ بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ وَسُكُونِ الْهَاءِ وَفَتْحِ الْبَاءِ وَجُزْءِ شَعْرٍ وَشَعْرٍ
وَلَحْمٍ وَلَحْمٍ وَاتِّىَ بِاللَّغَتَيْنِ جَمِيعًا فِي الْبَيْتِ وَهِيَ فِي اللَّغَةِ السَّخَالِ الصَّغْرِ
بِضَمِّ الصَّادِ تَأْنِيثُ الْأَصْغَرِ وَالضَّمِيرِ الْمُؤَنَّثِ الْمَفْرُودِ الْمَرْفُوعِ الْغَائِبِ بَعْدَ
إِذَا الْشَّرْطِيَّةِ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ وَالْبَيْتُ فِي الْقَافِيَةِ عَطْفٌ
بَيَانٌ عَلَى الضَّمِيرِ أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ يَجُوزُ أَيْدَالُهُ مِنْ ضَمِيرِ التَّعْيَا
وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ الضَّمِيرُ لِلشَّانِ وَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ بَعْدَهُ خَبْرٌ عَنْهُ
فَالْبَيْتُ فِي هَذَا فَاعِلٌ لَمْ يَسْتَفْنِ وَكَأَنَّ الْوَحْهَيْنِ وَاسْمٌ فِي بَابِ الْفَصَاحَةِ
عَرِيقٌ وَقَدْ دَلَّ بِقَوْلِهِ وَأَكْثَرُ عَلَى تَعَدُّدِ الْاِخْتِلَافِ وَكَثْرَةِ الْأَقْوَالِ
فِيهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَكَتَفَى بِذَلِكَ عَنْ ذِكْرِهَا وَاحِدًا وَاحِدًا مَا جَاءَ لَهَا
مِنْ ضَابِطِ الِاسْتِغْنَاءِ عَنْ أَمْعَافَاتِهَا إِذَا اسْتَفْنَتْ أَرْتَفَعَ الْخِلَافُ
وَوَجِبَ أَنْ يُعَدَّ لَهَا فِي الزَّكَاةِ مِنْ جَنْسِهَا وَمَادُونِ ذَلِكَ فَلَا يَحْيِصُ
فِيهِ عَنْ شَمُولِ الْاِخْتِلَافِ عَلَيْهِ وَالْمَعْنَى كُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ
وَلَوْ تَعَدَّدَتِ السُّبُلُ وَاخْتَلَفَتِ الْمَأْخُذُ لَتَسْوِغُ النِّزَاعِ وَكَانَ
أَكْثَفَى بِالْأَصْلِ فَأَشَارَ إِلَى كَثْرَةِ التَّعَدُّدِ فِي مَا دُونِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ
كَمَا مَضَى فِي التَّلَاوِيحِ السَّائِرَةِ لَمْ تَكْفِهِ الْإِشَارَةُ وَالْعَمَلُ لَا يَفْهَمُ الْعِبَارَةَ
وَأَنْ شَيْئًا أَنْ أَذْكَرُكَ بِالنَّقْلِ مَا قِيلَ فِيهَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ كَمَا
وَجَدْنَاهُ فِي أَقَارِ السَّادَةِ الْقَادَةِ الْإِشْرَافِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ مِنَ الْأَسْلَافِ
فَأَوْ لَهَا قِيلَ يُعَدُّ كُلُّ مَوْلُودٍ فِي كِتَابِ الْقَوَاعِدِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قال يعد صغار الغنم وكبارها ويعد السخال وعجاجيل البقر انتهى وثانيهما
يعد ما تبع امه وثالثها بعد اذ اخرج راعيا ورابعها بعد اذ اقطع الوادي
وخامسها اذ اقطع الوادي راعيا وسادسها اذ اخلط الشجر مع اللبن
وسابعها يعد لشهره مذ وضع وثامنها كذلك لشهر او شهرين وتاسعها
لا يعد للشهرين وعاشرها لا يعد الا ما استغنى عن امه وفي قول
الشيخ ابي سعيد رحمه الله لا يعلم بعد هذا شيئا يختلف فيه وقيل
في العجاجيل يعد لشهرين والفصيل اذ اتبع امه وعندى انه يخرج
فيه الاقوال العشرة لاستوائهن في العلة المعتبرة بالحق لعدم ما
بينهما من الفرق مسألة ربط البهم فلم يقطع الوادي ولم يرع
ولم يخلط الشجر اكتفاء بالحليب فما الحكم فيه فالجواب قد صرح
بعض الفقهاء في ذلك بانه يعد اذا كان في حد ما يتصف بتلك
الصفات من تبع او قطع واذا اكل الشجر وغيره وهو الحق لاحالة
وكفى به عن الإطالة

وفي الأخذ من غير السوا ثم قرروا

خلافهم ثم العوامل حين طم
تقرير الخلاف جعله مستقراى ثابتا وطم اصله استعارة من طم
الماء اذا عم وطلاء وعلاف كان الخلاف لتزايد ما به من الشمول قد طم
على العوامل كما طم الماء على الارض فغطاها وباعليها وباقي لفظ البيت
ظاهر وتفسير لفظه السامية في قول اصحابنا هي الراعية ولبعض
فقهائ الخفية في كتاب تنوير الابصار السامية هي المكفية بالرعى
المباح في اكثر العام لقصد الدر والنسل والزيادة والنسل والزيادة
والسمن وفي قول بعض الشافعية الاحم عنده انه المرجع في قدر
السوم والعلف الى اهل العرف فهذا قولهم وفيه دلالة على التفرقة
بين العلوقة والسامية وهو في كلام صاحب التنوير صريح واشترط

سومها حولاً ظاهر في قوله أو أكثر القول بحكم التغليب وإن لم يوجد
 في هذه المسئلة ما عرفه من قول اصحابنا فاستدل به على ابطال
 هذه الشروط ولا ثبوتها فارفعه بعينه لكن يستدل بالقرائن
 على ثبوت السوم حولاً كاملاً أو في معناه من حكم التغليب انه
 شرط معتبر لان مطلق التسمية بالسوم لو جاز بدون ذلك
 في الحكم لثبت من شهر أو ما دونه من يوم إلى مرة وذلك لا يصح
 ثبوته فدل على ان الحول عبارة في ذلك وكان مقتضى ما عليه اصحابنا
 يخرج ان المراد بالسايمة ما تركت للجرم المرعى حولاً مقصوداً بها
 النمل والنسل فلا عبارة بالعلف ولو كثروا دام فانه غير يخرج لها
 عن كونها سايمة في تلك الحال ولو علفت قارة وإياها واسيمنت
 قارات وزمافا ولم تستقر على قصد ترك السوم بذلك وكان السوم
 فيها هو الاغلب فهي سايمة بحكم التغليب بخلاف ما لو تجردت
 لاحدهما فانفردت به في زمان معتبر خاص بها فهي في ذلك الحال
 مختصة بما هي عليه فوهي في اسم وحكم والجردة للسوم لو امتنعت
 منه لغرض كمرض لم يكن لها الاحكام اصل المقررة عليه فانهم هذه
 الاصول فان هذه المسئلة كالغريبة في هذا الموضع اذ لم توجد
 كذلك في آثار اهل الاستقامة فيما نعلم والله نسأله العافية
 والمزيد من فضله المسئلة الثانية اجتمعت الامة على وجوب
 الصدقة في السايمة اذا بلغت النصاب واتمت الحول وفي جامع
 ابن بركة يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في سايمة
 الغنم الزكاة وفي خمس من الابل سايمة زكاة واختلف اصحابنا
 وغيرهم من فقهاء الامة في غير السايمة على اقوال وسبب الخلاف تعارض
 الرواة وتصحیح النقول فالمرورى من طريق عائشة رضي الله عنها عن النبي

صلى الله عليه وسلم في أربعين مشاة مشاة وفي حديث عن علي بن
 ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم في أربعين مشاة مشاة فان
 لم تكن الانتعا وثلاثين فليس فيها شيء وفي كتابه صلى الله عليه وسلم
 الى الاقبيال والعباهلة من اهل حضر موت في التبعة مشاة والتبعة
 لصاحبها وهي العلوقة للذبح وفي اشارة الى وجوب الزكاة في العلوقة
 لان النبي عن التبعة ها هنا كهي معاذ بن جبل عن اخذ كرايم الاموال
 قالوا وفي هذه الاحاديث كلها وغيرها من امثالها لم يخص سايمة
 ولا غيرها فالتعلق بالعموم اولى حق يصح غيره ويروى هذا القول
 عن علي بن ابي طالب ومعاذ بن جبل رحمه الله وان على هذا القول
 عامة الفقهاء وقال مرة اخرى ان غير هذا القول لا يصح معه
 لان فيه بطلان الزكاة الثابتة بالسنة في الابل والبقر والغنم كل شيء
 على حدة فلا ينتقل شيء منهما عن اصله الابدليل واضح يزيل
 الاصل عن موضعه الثابت وتروى الشيخ ابن بركة في هذه
 المسئلة فخرج مرة هذا القول واحتج له وقال ذكر السايمة في الحديث
 الاول يوجب الصدقة في السايمة فقط ولا دلالة فيه على ابطال
 الصدقة عن غير السايمة وقد قام الدليل بوجودها فيها من
 احاديث اخرها المسقطها من غير السايمة محتاج الى دليل وقال
 في موضع اخر والنظر يوجب عنده ان الزكاة في السايمة واما
 ما اقتنى واستعمل فلا يرى الزكاة فيه واجبة والله اعلم واحتج
 ابو محمد لهذا القول باحاديث اوردها في الكسعة والقتوبة
 ونحوها وستذكر ان شاء الله المسئلة الثالثة غير المتناظرة
 تنقسم ايضا الى قسمين لانها اما من العوامل واما الاكلا النوعين
 داخل في مفهوم البيت فالاختلاف لهما متماثل والترجيح فيها كامل

الزكاة
 وجوبها
 في
 الجماع
 عليهم
 السلام
 وجوبها
 في
 الجماع
 عليهم
 السلام

المسئلة
 الثالثة

يكون في العوامل اختلاف اخر من حيث الامانة فكانه باب قائم
بذاته وبهذا الاعتبار قال عمر العوامل فيكون في العوامل اربعة
اقوال احدها لا زكاة فيها لكونها غير سايمة وثانيها لا زكاة فيها
لكونها عوامل وثالثها لا زكاة فيها ان بلغ في عملها الزكاة والافهم زكاة
ورابها فيها الزكاة على حال وتزجيج هذا القول صرح ابو سعيد
رحمه الله وقد سبق قوله في المسئلة التي قبل هذه فهو هاهنا كما هو
هناك بعينه كذلك في تصريحهم به واشار الحما جيم به في قوله الاول بقوله
كَلِمَاتٍ تَوَاتَرَتْ فِي كُسْعَةٍ وَقَتُوبَةٍ | وَلَوْ حَرَقْنَا فِيهِ مِنَ الصَّدَقَاتِ جَمْرًا

الحديث المروي في العوامل عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس
في الجارة صدقة وحديث اخر ليس في الكسعة صدقة وان عمر
بن عبد العزيز كتب الى عامله ليس في لابل العوامل ولا في لابل
القطار ولا في القتوبة صدقة وفي كتاب القواعد قال قد روى عن
علي ومعاذ لاصدقة في البقر العوامل وفي اثار القوم ينسب هذا
القول الى جابر بن عبد الله وسعيد بن جبير والغني ومجاهد
وسعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وسفيان الثوري والليث
بن سعيد وسعيد بن عبد العزيز والحسن بن صالح والشافعي
واحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية وابي عبيد وابي ثور واصحابنا
الراي قلت اصحاب الراي هم الشيخ ابو حنيفة واصحابه فيما يقال
وا لله اعلم واشار النظم الى لقول الثالث بالشطر الاخير من هذا
البيت ومقتضى لفظه ان الاختلاف في العوامل باق على حاله
ولو وجبت الزكاة في حرقها فذلك ما لا يخرجها من الاختلاف اكتفي به
عن ذكر نفس الخلاف اذ لا مقتضى له غير ذلك وكفى للغة الجمل الكثير
والكسعة بضم الكاف وسكون المهملة الاولى هي في قول بعض الفقهاء

٩٢
وبتزجيج

٩٣
احتج

٩٤
النظم

العوامل من الابل والبقر والحمار وقيل بل هي الدواب لانها تكسح اذا
سقيت والكسح الضرب ولهذا امر من الاول لانه يشتمل الخيل البغال
والفيلة والبراذين ونحوهن وفي القاموس هي البقر والحمار والعوامل
والريقق وهذا اخص من الثاني ولكنه امر من الاول بزيادة الرقيق
واخص منه باسقاط الابل وفي مبرى لكوم المنتخب من شمس
العلوم انها الحمار ولم يقيد بها بالعوامل ولا غيرها وهذا قصور ظاهر
والقوية بفتح القاف وتخريك المثناة من فوق اخره الباء الموحدة
هو الاكاف الكبير وقيل بل هو الصغير على قد وسمام البعير
واقبها بوزن افعل جعل القتب عليها وقد تكسر قاف القتب مع
تسكين تائيها لغة وعبارة الفقهاء واهل اللغة في هذه متفقة
والجارية بتشديد الراء المهملة هي الابل تجر ازان قتيها فاعلة بمعنى
مفعولة والقطار بكسر القاف ما جدها مفسرة الا في القاموس
جاءت الابل قطارا اي مقطورة وقطرها واقطرها قرب بعضها الى
بعض على نسق فكان المراد من القنوبة والجارية والقطار انها هي العوامل
وكذا قيل في التي تسقى الحارث من البقر ويقال لها النواضح
وقيل النواضح الابل والسواني البقر وقيل السواني الابل تسقى الحارث
او يستقى عليها ويخرج من هذه الاقوال ان النواضح والسواني يجوز
اطلاقهما للابل والبقر وضابط النواضح النون والضار المعجمة والحاء
المهملة واول السواني السين المهملة وفيها النون وهي جمع سانية
والاولى جمع ناضجة وما اعدت لتركب فيقال لها ركوب وركوبة
بفتح الراء منها وكل من هؤلاء عوامل

وما لم تحل من بعد ثم فصاها فاعفوا خلافا لابن عباس الخضم
تحل بضم تاء المضارعة وهو فعل مضارع مجزوم ويجذف عينه

العللة ماضيه احوالت الماشية اذا اتى عليها الحول والتم بتشديد الميم بعد التاء المثناة من فوق الثلاثة الحركات مصدر كالتمام بتثنية حركاتها ايضا والخفض بكسر اول المعجمتين وفتح ثانيتهما وتشديد الميم وهو البحر العظيم وكونه صفة لابن عباس رضي الله عنه طابقت لما وصفه من قبل ابو الشعثاء جابر بن زيد رحمه الله وبأني لفظ البيت ظاهر وكذا مغناه المسئلة المنظومة في هذه السابعة اذا تم نصابها واتى عليها الحول من تم النصاب ففيها الصدقة باجماع الامة ولهذا قدمي ثم ان تم النصاب ولم يحل حول عليهما فلا زكاة فيها فالحول من يوم تمام نصابها وهذا هو الاشهر والاحم والاكثر وبه يقول الشافعي واحمد بن حنبل واصحاب الراي واسحاق بن راهويه وابوثور وفي المسئلة قول ثان يوجد في آثار اصحابنا كما صرح به ابو جابر وغيره واصله مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما في آثارنا ان ابن عباس يقول اذا تم النصاب وجبت الزكاة ولا يعتبر الحول ولعل مالك يقول بذلك ايضا

وَأَنْ يَنْتَقِصَ عَمَّا نَزَلَتْ فِي نَصَابِهَا فَإِنْ تَمَّ قَبْلَ الْحَوْلِ فَالْفَرْضُ مُلْتَزِمٌ
نصابها اعرابه الرفع لانه فاعل ينتقص تركي بضم تاء المضارعة وفتح الكاف بناء لم يسم فاعله ويجوز كسر كافها وقبله ما الموصولة بمعوق التي وصلتها تركي وعائدها على الاول ما في الفعل المضارع من الضمير المرفوع المستتر جواز او على الثاني فعائدها ضمير المفعول منصوب واحد فله جواز ابل هو متابع كما قال ابن مالك في الالفية والشرط الثاني من البيت كله جواب عن الشرط الاول ولذلك يربط بالفاء كما رايت والمسئلة المنظومة في البيت ثبت فيها الزكاة حولا تركيت وفي الحول الثاني نقصت عن النصاب ثم استفاد ربحا

ما اتم به النصاب من قبل دخول الحول الثاني ولو بساعة ففي قولهم
 ان الزكاة واجبة ما بقي من النصاب شي ولو واحدة سواء الغنم
 والابل والبقرد في قول من صرح به من العلماء انه لا يعلم في ذلك
 اختلاف وهذا اصل عندهم مطرد فكذا قولهم في الذهب والفضة
 ايضا ما بقي من الاول شي ولو درهم او شعيرة وقال بعض في الرقة
 خاصة ما بقيت اربعين درهما كذا عن موسى لانه قل ما يؤخذ منه
 الزكاة في قوله من هذا النوع وعلى ثبوت تعليله فكان العلة مطردة
 في الذهب الى اربعة دنانير ولم نجد من صرح به ولا خلاف
 بينهم ان بقي ما فوق الاربعين من الدراهم ولا في الانعام ما بقيت
 واحدة والمسئلة بشرطها وبه فيستدل على انها لم يعتبرا
 بتمام النصاب في كل الحول الثاني مع اتفاقهم على الحول في التقدير
 كذا عند اصحابنا فيلحفظ وفي البيت اشارات ينبغي التنبيه عليها
 الامتارة الاولى قوله ان ينتقص نصابها فلا تتقاص بالصار المهيمة
 لا يكون الا رشي من اصل باق سواء قل النقص او كثر ولو لم يبق
 الا واحدة لعدم تقييده وبه فيستدل على انه لو تلف الجميع
 ثم استغاد قبل الحول سايتم النصاب فلا زكاة فيه وكانها لا تتقوى
 من الاختلاف اذا ملكها قبل حوله المعتاد فقد صرحوا بالاختلاف
 في مسئلة الدراهم والعلة واحدة والاولى واشهر ثم الامتارة
 الثانية قوله مما تركي فيه دلالة على انها لم تثبت الزكاة فيها من
 قبل ونقصت قبل الحول فلا زكاة لان تمام نصابها في الاول
 حولا تاما شرط معتبر كما سبق في البيت الاول على الاشهر
 ولكن قوله مما تركي ليس المراد به مما اخرجت زكاته في الحول
 السابق بل المراد به مما ثبتت فيه الزكاة فله ذلك الحكم لان

أخرجها أو منعها لا يبدل الأحكام الثابتة فيها فهي من كارة
بحكم الله عليها فافهم الإشارة الثالثة قوله فان تم قبل الحول
والدلالة على انه اذا تم بعد الحول فقد انقطع الحكم الاول
فيستأنف نصا باجد يد الى الحول ٢

وَلَوْ تَرَىٰ ذُنُوبَكَ مِنْ قَبْلِ حَوْلٍ يَمْثِلُهَا وَلَوْ هَرَبًا فَالْخَلْفُ لَيْسَ بِمُجْتَذَمٍ

المجتذم مفتعل بفهم العين اسم مفعول من اجتذمه بالجيم والذال
اللمعة اذا اقطعه ومعناه ان الخلاف ثابت في هذه المسئلة غير
مقطوع عنها وفيها عند علماء فائضة اقوال وهي هذه مسئلة
اقتان تبادلا بانعاما قبل دخول الحول مثلا لكل واحد منهما
اربعون شاة فاعطاها صاحبه واخذ بها منه اما هربا من الزكاة
وامالا الجواب اقوال احدها لا زكاة عليهما ما لم يحل الحول على
هذا المبدل من صار في ملك كل منهما لانه مال جديد والا ول
قد انقضى حكمه فلا عبرة به في هذا وكذا ك يروى عن الشافعي
واصحاب الراي وابي ثور وثانيها فيه الزكاة فان لم ينتقل لا الى
مثله فالبديل عوض المبدل منه لاستوائهما من كل جهة وقالها
تجب فيه الزكاة ان كان البدل هربا من الصدقة والا لا وهذا
للقول وفاق لما للوك والاوزاعي وعبد الملك واسحاق وابي عبيد
وقسوينه انه من الحيل المبطله للصدقة كالوراط المنهى عنه
وان كان في اقيسة الشيخ ابي محمد في مثل هذا ما دل انه كالممتنع
من الجماع حذر الفسل فلا ولم وفي البيت لطايف لا بأس بالتنبيه
عليها اللطيفة الاولى قوله لو بدلت بمثلها فيفيد تخصيص البديل
فلو بيعت واشترى عوضها لم يدخل الاختلاف لانه مال اخر
مستأنف اللطيفة الثانية قوله من قبل حول يفيد انها لو بدلت

بعد الحول ولو لمحة فالزكاة لازمة والبدال هنا لا ينفع لانه بعد وجوب
 الزكاة فيها فائدة لو باع شيئاً فشيئاً ومشتري كذلك كلما باع اشترى
 عوضه فاقى الحول وكلما عوض مبيع ولم يحل الحول على العوض فكذا
 اقرب الى انحطاط الزكاة من مسألة المبادلة لكن لشدة ما بها
 من التداخل فكأنها لا تخرج لها من الاختلاف لانها نوع تبدل
 ولا فرق بين الببدال والتبدل في المعنى وان اختلف اللفظ
 فالعلة واحدة قال في البيت بدلت بتشديد الدال وتخفيفها
 والفرق بين هذه وبين اللطيفة الاولى عدم التداخل هناك اذا
 بيعت الانعام كلها ثم استوفى الشراء وهذه بخلافها فهي بالتبدل
 اشبه تنبيه غير خاف ان البيت مسوق على القول الاشهر وهو
 ان الزكاة لا تجب في الانعام الا بعد الحول ولهذا لم يتجس الى التقييد
 في كل مرة وهاهنا مسألة لا باس بايرادها هل يجوز بيع الانعام
 بعد الحول لو باعها المالك فاختلف اهل العلم في ذلك فقليل ثبت
 البيع والزكاة على البايع في ذمته وقول اخر ان البيع نقض لان فيه
 ما يملك وما لا يملك لكون الزكاة شريكاً وفاقاً للشافعي في احد قوليه
 وقول ثالث يثبت البيع في سهم البايع وللزكاة شقصها من البيع وكذا
 عن الثوري ورابعها قول اصحاب الراي الساعى بالخيار ان شاء
 الصدقة من البايع او المشتري ولا يبعد هذا فانه جمع بين
 الاصلين الشركة والذمة وقد يحسن عندنا ان الخيار للساعى
 ان شاء اتم البيع للمشتري في سهم الزكاة وبه يتم البيع في سهم
 البايع وقيل بل لا يتم على البايع ولا المشتري اذا شاء احدهما
 نقضه لانه في الاصل غير ثابت على قول من لا يثمه في سهمه
 وان شاء المصدق اخذ سهمه من الانعام فيكون البيع في سهام

البائع على ما سبق من الاختلاف فيه وفي هذين الوجهين فلا يكون
للمصدق على البائع سبيل نماله الحق على المشتري ان اتم
البيع واخذ منه سهمه لانه شريك له والله اعلم

وهل يسأل الساعي الحول ان لم يخلف لذي من يشرط الحول من اتم

الامم محرمة القرب ومعناه في المسئلة اختلاف عند من ذكرنا قريب
انهم يشترطون الحول في السواهم كما سبق وهم اكثر فقهاء الامة كما عرف
وباقى لفظ البيت ظاهر وقد نظمت فيه هذه المسئلة اختلفا للناس
في السعاة اذ امر بالمجتمع الغنم عند الرعاة ف قيل عليهم ان يسئلوا
عن الحول هل مضى عليها مجمعة ما يتم النصاب ام لا فلا ياخذون
الصدقة الا عن يقين ودلالة وكذا قال بعض يسألون عنها هل هي
ملك او خلطة ام لا يثبت فيها شيء منهما في اجتماعها فقد يجتمع بما
لا يثبت الاجتماع وفي قول ثان فلا سوال عليهم اذا وجدوها مجمعة
تجب الزكاة في مثلها اخذ حق الله منها ولم يقم لهم الحج فينقطعون
حق الله بها ومن اجتج بشيء يوجب فيها حكما اخر سمعت حجة ما لم يصح
ما يدفعها وكلا القولين حسن بل الاول احوط والثاني اوسع
وكله من قول المسلمين فائدة اما قوله ان اتى ففيه ضمير مستتر
عايد الى الساعي فاحصل لفظ البيت اذا اتى الساعي لقبض الصدقة
هل عليه سوال عن الحول وفي هذا اللفظ نكتة لطيفة اوردها
في البيت لاننا عن التصريح كثير اما نكتفي بالامارة والتلويح وهي
ان في قوله اذا اتى الساعي لقبض الصدقة دلالة على ان الساعي
هو الذي ياتي للقبض وهكذا في الاثر ان ليس على صاحب الغنم
ان يذهب الى الساعي بغيره بخلاف صدقة الورق ومن هذه تنفرع
مسائل المسئلة الاولى فيمن له خمس من الابل حال عليها الحول

منها

فان

الاستماع

فانتظرها الساعي فماتت واحدة منهم قيل عليه زكاة الاربع
 الباقية لانه منتظر المصدق غير مقصر في شيء عليه بخلاف الدراهم
 فعليه الزكاة فيمن قامة والمسئلة بجالها لان عليه في هذه ان ياتي
 هو بها الى المصدق الا ان يكون له عذر فغسى ان تلحق بالاولى
 المسئلة الثانية لو حال الحول وعنده خمس من الابل وهو في
 انتظار المصدق وبعده بشرا ونحوه استفاد خمسا من الابل ففي
 قولهم انه لا زكاة عليه في المستفاد بعد الحول ولو لم يترك بعد
 بخلاف الدراهم فعليه في الفائدة الزكاة ولو بعد الحول ما
 لم يتركها للعلة التي اسلفناها هكذا قيل والله اعلم قوضيم
 وهذا المشار اليه من احكام السعاة انما هو في زمن العدل لا غيره
 من الازمنة فان في سواها تستوى الاحكام اذ خرجها كلها للفقراء
 ورب المال هو المتعبد باخراجها وعلى قيار هذا فيكون حكم الانعام
 في هاتين المسئلتين كحكم النقدين بلافق ولا يصح العكس فانهم
 وفي تبعة عامين ما ركبت لهم

قد سبق ان التبعة بكسر التاء اربعون من الشاة ونصب عامين
 في البيت على الطرفية وعاملها ركيت والضمير في لهم راجع الى اهل
 العلم والتشارك والذم يجوز فيهما وجهان جرها على البدل من اصلدين
 او رفعها على استيناف التفسير فيها خبر لبيت احمذوف وكونها في
 قافية البيت مفردين بعد مثني يفسر انه فذاك نوع من لبد يع
 يسمى في عرف اهل البيان بالتوشيع وباقي البيت ظاهر وقد نظمت
 فيه مسئلة رجل له اربعون شاة مضى عليها حولان ولم يرها فيها
 لاهل العلم قولان احدهما ان الصدقة فيها شاة واحدة لان
 الزكاة شريك ومتى اخرجت منها حق الشريك للحول الاول لم يبق

الاتسعة وثلاثون فلا زكاة فيها النقصانها عن النصاب وليست الزكاة
 شريكة تجب في ماله الصدقة فتكون خلطة وثانيهما تجب فيهما
 شتان للحولين وثلاث ان تكن لثلاثة اعوام وهكذا وهكذا
 القول على اصل من يرى ان الزكاة في الذمة فلا يعتبر بشركة فيها
 وهو هذا قال مالك وابوعبيد واحمد بن حنبل والشافعي وفي
 رواية اهل العراق عنه ان في خمس من الابل للحولين شتاين
 وفي عشر من الابل اربعا من الغنم وفي خمس وعشرين بنتي مخاض هكذا
 لعاميين وبالقول الاول قال الشافعي ايضا في احد قوليه اذ هو
 بمصر وكذا عن الكوفي فقد نقل عنهما في خمس وعشرين من الابل
 حال عليهما حولان فيودي عن السنة الاولى بنت مخاض وعن
 الثانية اربعا من الغنم وفي عشر من الابل شتاين عن السنة
 الاولى وشتاة عن السنة الثانية وعن خمس من الابل شتاة عن الحولين
 تنبيهان اولهما هذا الاختلاف واقع حيث اذا خرج زكاة الحول
 نقص النصاب سواء في الحول الثاني والثالث والرابع فما زاد
 مثاله رجل له اثنان واربعون شاة ولم يتركها خمسة اعوام
 فيهما على القولين جميعا ثلاث شياه للثلاثة الاحوال الاول
 لاختلاف فيها ثم يجري الاختلاف في الحولين الاخيرين فقليل لهما
 شتان ايضا فيكون فيهما خمس وهذا على قول من يراه في الذمة
 وليس فيها اخراج الشياه شيئا لنقصان هذا النصاب في الحولين
 الاخيرين عن وجوب الزكاة فيه وكذا ست وثلاثون من الابل
 لم تترك حولين فعلى قول الذمة فيها بنتا لبون وعلى قول الشركة
 بنت لبون وبنت مخاض وان تكن ست من الابل مضت عليهما
 احوال فلكل حول شتاة بغير اختلاف مالم تستفرغ قيمة السادسة

٩٢
 فيها

٩٢
 ان

ويلحق الخامسة النقص قيمة شاة فيدخل الاختلاف فيما بعد ذلك
من الاعوام فعلى قول اهل الذمة فلا تنفك عن الزكاة لكل حول شاة
ولو استفرغت قيمة الكل من الابل وفي قول من يرى الشراكة فتى
نقص من قيمة الخامسة شاة فليس عليها زكاة وقد تكرر لاجل
التوضيح ولا باس والتنبية الثانية الموعود به هنا هو ان حكم الحولين
والاحوال الكثيرة سواء في الحكم حيث اتحدت العلة وقد مزجنا
تفسير تفسير هذا مع التنبية الاول فيكفي به عن الاعادة

وَأِنْ سَأِمَّتْ تَقْتَنِي لِحِجَارَةٍ فَقَوْلَانِ فِي الْأَصْلَيْنِ أَيُّهَا النَّحْتَمُ

الاقتناء افتعال من القنية والقنوة بضم القاف وكسرهما فيهما وبعدهما
النون ساكنة ولام الكلمة ياء وواوهما وجهان وهي في البيت بوزن
المضارع من افتعل المبتل للام وبناءو هما لما لم يسم فاعله ادلى وضميرها
المستتر وجوبا راجع الى السائمات والنحتم بوزن افعل معناه وجب لزم
واى اسم مضاف الى الضمير وصلاحيته اضافته الى المعرفة لكون المضاف
اليه مشفى ومعناه اما الاستفهام وجوابه شرط البيت الاتي واما الموصو
ومحل اعرابه الجر بدل لان الاصلين كل من كل تقديره قولان في اي
الاصلين النحتم ويجب لاحد الزكاة منه وعلى هذا فيجوز فيهما وجهان
احدهما بناءها على الضم لكامل شروط البناء فيهما من اضافتهما وحذف صدر
صلتهما وجوبا وقائهما اعرالها بالحذف بالوجهين قرئ قوله تعالى ايهم اشد
على الرحمان عتيا الا ان الضم اشتهر وعلى هذا فالبيت الثاني مفسر
للاصلين ماها جواب لسؤال مقدر عنهما وعلى تقدير كونها استفهات
كما سبق فاعرالها الرفع بالابتداء وقد اغرب القاموس في جعلها
حرفا للاستفهام مع ما نشاهد من ملازمتها الاضافة وغير
الاسماء لاتضاف ولهذا البيت الموعود ذكره في تفسير الاصلين

المتلف فيها

٩٢
قَامًا وَاقَامًا

قَامًا بِأَصْلٍ قُلْ وَإِنَّمَا تِجَارَةٌ

إِنَّمَا بِكسر الهززة وتشديد الميم وهذه أفصح والاولى أغرب حكاها
القاموس وانشد

يَا لَيْتَمَا أَمَا نَشَأَلَتْ نَعَامَتَهَا

انتمى ويجوز في بيت هذه القصيدة اللقيط الطائف ان ينشد

بالوجهين وهو حرف معناه التخيير يكون مع الواو العاطفة وليس

بعاطف اذ لا يجتمع عاطفان فيما قيل واما اذا حذف الواو كما في البيت

الذي استشهد به القاموس فلا يبعد ان تكون اما الثانية للعطف

دون الاولى فليست من لعطف في شيء واعراب تجارة الجر عطف

على الاصل وما نظم في بيتين هذه المسئلة فيمن اشترى

انعاما نصبا او ما زاد قصده بها التجارة وحال عليها الحول فماذا

يجب من الزكاة فالجواب قد اعترض فيها اصلا فاختلف اهل

الفقه في لمحاتها بايها اولى واثبت ف قيل تركى زكاة اصلها الى زكاة

الانعام الثابتة فيها فرضا من كتاب الله تعالى اجمالا وسنة رسول الله

صلى الله عليه وسلم تفصيلا وبينا فانية التجارة لا تحوّلها عما ثبت لها

من حكم في الاصل مع كونها قائمة العين تامة النصاب متصفة

بكمال الشروط الموجبة لصدقة الاصل فيما ونحو هذا القول

يروى عن الشافعي يابى ثور وناقل من قال به من اصحابنا وفي قول

ثان ففي مقصود بها التجارة فيهما زكاة التجارة اذ لا معنى يوجب ان يكون

لها حكم غير ما لساير التجارات من الاموال المقصودة لذلك مع استواء

العلة وعدم قيام الدليل على افرادها بمخصص لحكم اخر وهذا القول

كانه الارجح في النظر ولعله الاشهر وكذلك في آثار القوم يوجد فيما

ينخرج عن سفیان الثوري واصحاب الراي وفيها قول ثالث انه ان كان
 لرب النعم من التجارات ما لا يبلغ النصاب فيه واذا حلت الانعام عليه
 تم النصاب بها ففي هذه الصورة يجب ان تحمل عليه في هذا القول
 لاجزاج الزكاة والا لا والى هذا القول الثالث اشير في هذا البيت
 الثاني بالشطر الاخير منه كما هو ظاهر فليعتبر وهذا كانه من باب
 التوفير للزكاة وعلى قياده فكذا لو كانت الانعام دون النصاب و
 اذا حلت على التجارة زكيت وجب حملها عليها ولا يبعد في هذا الباب
 لو تم النصاب من التجارة كاملا ومن الانعام كذلك ان يعتبر في الانعام
 الاوفر للزكاة وان كان الاوفر زكاة الاصل خذت والا فالتجارة
 والتخير في الاستواء فلينظر فيه

وَلَمْ تَسْتَحِلْ عَنْ سَوْجِهَا لِتِجَارَةٍ بِقَصْدٍ يَكُونُ الْقَصْدُ الْعَكْسَ ان شاء الله

٩٢
 فاعله

قافية البيت ان قسم ان حرف شرط والجزء مخذوف وجوبا يدل
 عليه ما قبل الشرط فاكتفى به وقسم بضم تاء المضارعة وفتح السين
 وجزم الميم المخففة بناء على ما يميم الفاعل من اسام الانعام اذ ارها
 والسوم مصدر سامت في اللازم اري رعت وقد سبق تفسير ذلك
 غير مرة وكفى وهذا البيت قد نظمت فيه مسالتان فاما المسئلة
 الاولى فيمن له انعام سائمة تصد بها التجارة قبل بلوغ الحول ففي
 قول اصحابنا انها لا تخرج عن حكم السائمة بنية التجارة فيها بل تبقى
 على حكم اصلها من السائمة واذا التى الحول ففيها زكاة السائمة ما لم تنتقل
 عن حالها بان الت الى نوع اخر من عروض او غيرها من الحيوان كذا
 فيما صرح به الشيخ ابو سعيد رحمه الله وهكذا قيل ان البدالة بها
 نوع من الازالة ان كان بمثلها من نوعها او بغير النوع من مطلق
 جنسها لكن من لانعام خاصة اذ لا كلام في غيرها وبمثل هذا

يقول

يقول الشافعي في السائمة اذا قصد بها التجارة ان زكاتها زكاة
سائمة وقال سفيان الثوري فيمن عنده غنم سائمة فبداله
ان يجعلها للتجارة فلا تكون للتجارة حتى يصدقها من زكاتها زكاة
السائمة ولا نعلم احدا من اصحابنا يقول بهذا والله اعلم المسئلة
الثانية المشار اليها بقوله وكيفي القصد في العكس ومعنى العكس
في القضية ان يوتي بها مقلوبة وصورتها في المسئلة هذه ان تكون
الانعام للتجارة فتجعل سائمة والاولى ان تجعل لسائمة للتجارة
فقد ظهر العكس وفي قول العلماء ان القصد وهو النية كان في
تحويل انعام التجارة الى السائمة فيكون لها حكم السائمة بتلك النية بلا فصل
وتظهر نتيجة هذه المسئلة في قول من يرى في انعام التجارة زكاة الدراهم
بحكم التجارة لا على قول اخر وعلى هذا المشار اليه في المسئلة فتترب
مسئلة اخرى فيمن له انعام اشتراها للتجارة وبعد عشرة اشهر ونحوها
منذ اشتراها حولها بالنية سائمة فما زكاتها الجواب ففي سائمة منذ
نواها ولا زكاة فيها الى الحول من يوم قصد سومها لان الاصل
الاول قد انقطع عنها بذنية التسوم لها ووجب فيها حينئذ اصل ثان
فلا يجب الا بشروطه الثامنة والحول اخذها الاعلى قول ابن عباس
ومن وافقه واما على راي من يوجب فيها زكاة السائمة على حال
فتى تم الحول منذ يوم اشتراها اخذت منها زكاة السوم على حال
ولكن هذا لا يفيد فيها حكما بالتجارة غير ما سلف لها ولهذا لا يحتاج
الى ترويده في النظم ولا في شرحه الا تذكرة وتكرار لتأكيد
البيان حيث وقع وكذا قال سفيان الثوري وابو ثور واصحاب
الراي في الماشية للتجارة ينوي صاحبها ان تكون سائمة فقالوا
ليس عليه زكاتها الا بعد الحول من يوم نوى ولو نوى بعد ستة

اشهر من جعلها للتجارة فليس عليه الا بعد الحول ويوم جعلها سائمة
وبهذا التمثيل صرح اصحاب الراي في المروى عنهم فاوردناه
كذلك وقال الشافعي وموافقه بالراي الاول ٦

وَلَا حَمْلَ بَيْنَ الْإِبِلِ وَالْعِزِّ إِنَّمَا | التَّحَامُلُ بَيْنَ الضَّانِ وَالْمِعْزِ وَمِثْلُهُ

العين هي البقر والمغنم مبنيا على المفعول من اغتنم الشيء اذا عده
غنيمة والغنيمة والغنم بالضم وبالفتح وبالخرىك والمغنم الفخ والفوز
بالشيء بلا مشقة وفي البيت مسالتان اولاهما في الابل والبقر انهما
لا يحمل بعضهما على بعض والثانية في لغنم الضان والمعز انهما يحملان
فالمعز يحمل على الضان والعكس كذلك لكن اذا ثبت الحمل فمن ايها
يؤخذ الصدقة فهذا البيت جوابه ٦

وَقَاخِذْ مِنْ كُلِّ يَاقِطٍ وَخَيْرُ مَا إِذَا اسْتَوَىٰ وَالْأَخْذُ بِالْقِطْطِ لَمْ يَذْ

لم يذم في القافية مبنيا للمريم فاعله مجزوما بلا و من دام الشيء
ذيا ما اذا دام اذامه وعابه وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو
الالف وامام من ذمه يذمه بتشديد الميم وتخفيفها في القافية
فيصح وباقي البيت ظاهر وفي البيت مسالتان ٦ المسئلة الاولى
اذا اختلف النوعان في الجودة والرداءة فقالوا ياخذ من كل نوع
بقسطه اي بقدره مثاله عشرون ضانا ومثلها معزا وكانت
المعز اربعين والضان ثلاثين فاربعة اسباع شاة من المعز وثلاثة
اسباعها من الضان وقس على هذا المسئلة الثانية اذا استوى
الغنمان في الجودة والرداءة فلم يفرق بينهما قولان احدهما التقاسط فكما
سبق في المسئلة الاولى ولا يعتبر سوء ولا غيره وكذلك يروى
عن الشافعي وثانيهما انه مخير في اخذ من ايها شاء وفي قول غيرنا
يروي عن عكرمة انه قال ياخذ من اكثر العدرين وبه قال مالك

فَقَدْ
المسئلة
الاولى
المسئلة
الثانية

بن انس واسحاق بن راهوية وقال اذا استوى العددان اخذ من
ايهما شاء هكذا في كتاب الاخراف والله اعلم

الباب الثالث في كيفية الاخذ وصفة الماخوذ واثنهما

ولا اخذ شطرين اصدعهما الواقية كذا وخير فيهما صاحب الغنم

قد سبق ان الابل متعينة فلكي يار فيها وانما هي على صاحب المال ان يجا
يعاوان لم يوجد فسيعاد ثقي من ذكرها ان شاء الله وهذا الترتيب
المذكور في هذا البيت خاص بنوع الغنم ولهذا قال خير فيهما صاحب
الغنم تخصيصا له عن ساير الانعام من الابل والبقر المسئلة المنظوة
في البيت اذ جاء المصدق لقبض الصدقة فعند اصحابنا المشاركة
فيما قولان حكاهما الشيخ ابو سعيد رحمه الله عليه احدهما ان تصدع
شطرين من دون قسمة معتبرة وصفة الصدع ان يقف وسط
الغنم فيصيح فيهما الى ان تفرق فرقتين او يفعل بها ما يصدعهما كذلك
اذ ليس الصياح بمعتبر قط سواء كان حد الصدعين اكثر والثاني
اقل ام لا قلت له وهو انه يمل على المصدق واقل عناء اللهم الا
ان يجتمع الخيار كله غالبيا في شطرين فيبين الاخلاص بالزكاة ففي
حكم النظر العدول عن هذا القول الى ما بعده وان كان قد
لا يتفق ذلك في العادة غالبيا فهو مبني على التسامح لا مكان غيره
وقاينهما ان الغنم تقسم قسمة معتبرة في الجودة والرداءة والعدد
واليه الامتارة او قسما كذا شطرين كما ان الصدع شطران والالف
في قوله اقسم انما هي رسم نون التوكيد الحقيقية كالتي في قوله تعا
لنفسعا بالناصية وليكونا من الصاغرين وانما كتبت الفاتنينم بالها
بتنوين المنصوب المذكور اذ كانت طرفا للوقف عليها بالالف وقرأ
بينها وبين النون المشددة في التاكيد ومتى توسطت كتبت

باب الثالث في كيفية الاخذ وصفة الماخوذ واثنهما
ولا اخذ شطرين اصدعهما الواقية كذا وخير فيهما صاحب الغنم
الغنم تخصيصا له عن ساير الانعام من الابل والبقر المسئلة المنظوة
في البيت اذ جاء المصدق لقبض الصدقة فعند اصحابنا المشاركة
فيما قولان حكاهما الشيخ ابو سعيد رحمه الله عليه احدهما ان تصدع
شطرين من دون قسمة معتبرة وصفة الصدع ان يقف وسط
الغنم فيصيح فيهما الى ان تفرق فرقتين او يفعل بها ما يصدعهما كذلك
اذ ليس الصياح بمعتبر قط سواء كان حد الصدعين اكثر والثاني
اقل ام لا قلت له وهو انه يمل على المصدق واقل عناء اللهم الا
ان يجتمع الخيار كله غالبيا في شطرين فيبين الاخلاص بالزكاة ففي
حكم النظر العدول عن هذا القول الى ما بعده وان كان قد
لا يتفق ذلك في العادة غالبيا فهو مبني على التسامح لا مكان غيره
وقاينهما ان الغنم تقسم قسمة معتبرة في الجودة والرداءة والعدد
واليه الامتارة او قسما كذا شطرين كما ان الصدع شطران والالف
في قوله اقسم انما هي رسم نون التوكيد الحقيقية كالتي في قوله تعا
لنفسعا بالناصية وليكونا من الصاغرين وانما كتبت الفاتنينم بالها
بتنوين المنصوب المذكور اذ كانت طرفا للوقف عليها بالالف وقرأ
بينها وبين النون المشددة في التاكيد ومتى توسطت كتبت

بالنون على اصلها كما هي البيت في قوله اصد عنها ويجوز ان تكون
الالف من ائتما ضمير تشية يرجع الى الساعي وصاحب الغنم وفاقا
لعبارة الشيخ ابي سعيد انها يقسمها لها وكذلك يخرج في يصد عاها
فيجوز ان يقال في البيت اصد عاها بالالف مكان النون بهذا التفسير
وليست هذه اقوالا فتعد اختلافا انما هي عبارات والمجمع الى الاصل
واحد وهو ثبوت القسمة والصدع على وجهها من كان واذا ثبت
وكفها شطرين باى سبب كان من الوجهين القسم والصدع فيخير
صاحب الغنم باخذ اى الشطرين شاء هكذا في الشطرين جميعا
ومن الشطرين الثاني فياخذ الساعي كما في هذا البيت الاتي ٦

وَمِنْ شَطْرِهَا الثَّانِي فَيَخْتَارُ فِذَةً	وَيَخْتَارُ أُخْرَى وَاجِرًا يَاهُكَذَا بَابًا
---	--

فذة بفتح الفاء وتشديد الذال المعجمة هو الواحدة وباقى لفظ البيت
المسئلة المنظومة قد سبق ان صاحب الغنم يختار اى الشطرين
اراد ثم ذكرها هنا ان النظر هو الذي توخذ منه الصدقة فيختار
الساعي منه شاة فذة اى واحدة ثم يختار رب المال شاة اخرى
ثم الساعي ثم رب المال هكذا يتناسقها شاة شاة الى ان يتم النصا
والى هذا التناسق اشار بقوله واجر يا هكذا بام بتشديد الميم بعد
الهمزة المفتوحة والام هو فى اللغة القصد ومعناه تجريان على
هذا الترتيب بمقصد ثابت صحيح لا ينقطع والمخاطب فى البيت هو الساعي
ولهذا فينبغي ضبط حرف المضارعة فى الشطر الاول انه الياء المشناة
من تحت وفى المسئلة اختلاف فيه عليه بقوله ٦

وَبَعْضُ يَرَى تَقْدِيمَ ذِي الْمَالِ وَلَا	يَذُ الشَّطْرَ أَيْضًا وَالتَّنَاسُقُ مَا نَحْنَمُ
---	--

الانحراف انفعال من الخرم بالحاء المعجمة والراء المهملة وهو الشق الثقب
والقطع ومعنى البيت ان التناسق المعهود فى البيت السابق باق

المسئلة
المنظومة

على حاله مع هذا الاختلاف لم ينجزم اى لم يتغير عن اصله كذلك قيل
في المسئلة ان الساعي متى اختار الشطر الاول من الغنم فله التقديم
في الخيار من الشطر الثاني فيختار شاة ثم يختار الساعي شاة ثم يرب المال
واحدة ثم الساعي فذقه وهكذا ابتناسقان اخذها مفردة الى ان يتم النصاب

وَقَوْلُكَ الثَّلَاثِ الْمَوْسَطِ اخَذَهَا وَأَنْ بَاتَ رَبُّ الْمَالِ بِالْفَرْضِ لَمْ يُكْمَرْ

هذا هو القول الثالث ان الغنم تقسم اثلاثا فيختار رب المال ثلثا ثم
يختار المصدق ثلثا فياخذ منه الصدقة كذا في كتاب القواعد عن عمر بن
الخطاب رحمه الله وعنه بعضهم الى عمر بن عبد العزيز وعليه معظم فقهاء القوم
ومنهم الرهري والقاسم وفي كتاب الاشرف عن عمر بن الخطاب انه لقي سعدا
فقال اذ صدقتم الماشية فاقسموها اثلاثا ثم يختار رب الغنم الثلث
ثم اختاروا من الثلثين الباقيين واذا ثبت قسمها اثلاثا كمالا في القواعد
عن الخليفة الثاني فلا يبعد ان يثبت هذا ولكن لم نجد في شيء من آثار
اصحابنا فترفعه كذلك وعلى هذه الاقوال المتبعة لقسمها اثلاثا وثبت
الاخذ من الثلث الوسط ففي قولهم باخذ المزمى منه حصّة الزكاة تماما
ولا يشترطون فيه مخايرة ولا غيرها بشرط ترك ما ينهي عن اخذه كالربي
والمحاضر والاكولة واللبنون والفحولة كذا في نسق الحديث المروي عن
امير المؤمنين رضوان الله عليه ولا يبعد ان يكون في هذا بالمخايرة
بعد القسمة في الثلث الوسط ويكون الخيار لرب المال في شاة واحدة
ثم المصدق او بالعكس ويتناسقان في الوجهين هكذا فثلاثة اوجه
في هذا وفيما قبله اثنان مع القسمة واخران في الصدق فتلك سبعة
وتأمنها قول الشافعي ان على رب المال ان ياتي بما عليه من الفريضة الواجبة
عليه فلا قسمة ولا مخايرة واستحسنه الشيخ الكبير ابو سعيد رحمه الله و
لذلك عدناه في الاراء الثانية فسقناه في الراي كما رايت وحكم عن

سفيان الثوري والحكم بن عيينة انهما قالوا نفرق الغنم فرقتين فهما بهذا
يوافقان من قال فيهما بالصدق من اصحابنا ولا ادرى بكيفية الإخذ منها
عندهما من بعد ذلك فلم يذكر غير ذلك عنهما حسبما اثبتته كتاب السنن
ويعجزني ثقی لسنا نأزاد والذي

يرى جَدَعَ الصَّانِ السَّيِّئِ فَلَمْ يَضْمَمْ
يجزى فعل مضارع وحرف المضارع منه مفتوح لان ماضيه جزي ككف
وزفا ومعنى ومنه لا يجزى نفس عن نفس شيئا ولا يقال اجزى بزيادة
الهمزة الا فيما قام شيء ولم يكف عنه ولم يضم بفتح الضاد المجمة من ضامه
اذا انتقصه كانه يقول ان هذا القول غير منتقص ولا معيب لكونه
سديدا ثابتا صحيحا وفي البيت مسئلتان المسئلة الاولى قوله ويجزى
ثقی المشاء فما زاد وقد سبق ان المشاء بالمد جمع شاة وتطلق على الضان
والغز والابتناب جمعها مقصورا في البيت فصيح ومعناه ان الفرض في صدق
الغنم كلها هو الثني فمافوقه من الاسنان كالرباعية والسدسية والسباعية
والثنائية في المعتمد عليه ما اتمت السنتين ودخلت في الثالثة وفي قول
الشيخ ابى اسحاق المغربي ان الثنية ما اتمت السنة ودخلت في السنة
الثانية فالثنائية في هذا القول هي الجذعة في القول الاول كما ان الثنية
في الاول هي الرباعية في هذا القول وكان ما ذكره صاحب القواعد في الغز
انما هو على نسق هذا القول فليعتبر وسنورده بلفظه في هذه المسئلة
ان شاء الله فالموجود في آثار اصحابنا المشاركة لا نعلم بينهم اختلافا
ان الفرض ثلاثي نصاعدا واتفقوا ان على ما فوقه من الاسنان يجزى عنه
ويؤخذ في الصدقة لكن قال في القواعد ان في آثار اصحابنا يعطى من الغز
وفي ابن العشرة الاشتهر من الضان انه في قوله ما يستدل به على
ان الاصل في المعز الرباعية عندهم والرخصة في الثني فهو يجزى على حال
وان لم تكن الاصل لان الرخصة لها حكم الاختلاف في الاصل ولا بد فيها

السئلة
الاولى

٩٢
الثنية

يزاد وعلا من استثناء ما أدى إلى الضعف والهمز أو قاربه ولكونه ما سبى
في محله فيما سياتي ان وفوق الله اكتفينا عن ذكره في هذا الموضع كما رأيت
المسئلة الثانية قد سبق ان التثنية من المعز والضان سواء في الإعراب
بهما للصدقة وهما سواء في الاختلاف في ان التثنية بنت السنة أو بنت
السنتين وهل من قائل في المعزان الجذع يجزى منها للفريضة بلى في
قول ليس بالتمهيد كما سياتي تحقيقه ان شاء الله وقد قيل به في
الضان فشاع في المصنفات كما اشار به الشيخ ابو سعيد رحمه الله وصرح
به غيره وشروط الشيخ ابو سعيد بان يكون سميना قارحا ولم يشترط فيه
غيره وفي نظر من قيل فيه انه اشعر العالم وأعلم الشعر أعنى باب الاضاحي
قال يجزى بالجذع القارح في بعض القول ولم يذكر السمين ولا غيره
مع ذلك وتغافل بن وصاف عن لفظة القارح فعساه من لغة عمانية فلا
يحيط بعلمها ولا يجد ان يكون زاده السمين الحسن النشأة وان لم يثبت
ذلك مع اهل اللغة فلعله يخرج هذا في مصطلح لغاتهم وفي اصل اللغة
المدونة في كتب الادب ان القارح من ذوات الحافر بمنزلة البارز
من الاجل وهذا ما لا يصح ان يفسر به كلام الفقهاء هاهنا لاني الحقيقة
ولا في المجاز اللهم الا ان يكون متصفا بما وقع من النسخ هكذا والاصل فيه
قارح بالراء المعجمة وباقي الحروف بعينها فيتم القارح هو المرتفع العالي
هكذا في القاموس منه قوس قزح لارتفاعه في بعض التواريخ الله أعلم
ورأيت ان السمين يجزى به في صفة الجذع لانه اشارة المودة وحسن
النشأة فسقناه في النظر مستغنى به كما رأيت ٤

وقول هو اسم لابن ستة أشهر وأطلق قوم أن يرمى لاصح الحكم

الضمير البارز المرفوع للغائب يرجع إلى جذع الضان المذكور في البيت
السابق والشرط الثاني من البيت قائم بنفسه ففي هذا البيت مسلمان

المسئلة الاولى

على

الاباس بايرادها مفصلتان المسئلة الاولى قد ثبت الاختلاف في جذع الضان
كما عرف في الاجتزاع فيه وهنا قد اشار الى ما فيه من الاختلاف في السن
الذي يسمى به جذع عوفيه اقوال احدها وهو الاشهر انه ابن السنة و دخل
في الثانية وثانيها انه ابن عشرة الاشهر وثالثها انه ابن السنة اشهر كذا
عن المغاربة في هذين القولين اربعة اوجه احدها ان الجذع ابن ستة
اشهر الى ان تم سنة وثانيها ابن ستة اشهر الى تمام السنتين وخامسها
ما حكى عن الاصمعي في بعض حواشوك كتب القوم ان الجذع من المعزان راه
صلاحا وهكذا لو راي الصلاح فيما دون الجذع من الضان او المعز
جميعا فان الامر مسلم اليه وفيها قول اخر انه ليس له ان يتجاوز عما شرع فيها
وجد وليس للنظر في هذا مجال اذ ليس هو بمال السعاة فيكون فيه النظر
ولا يخط عن رب المال فرضه الا ان يأتي به كما امر وهذا القول اشبه
بالاحكام والاول يصح في معاني النظر للاسلام فانه اصل كبير وباب اسع
تدور عليه قواعد مطردة والله اعلم فصل قد علم بما سبق ان في المعزو
الضان اقوالا واختلافات عند اهل الفقه قد ذكرناها بالاجمال فلا باس
ان نفيدها بالتفصيل فلا يخلو من فائدة مهمة كشف ذلك التاصيل فان
الماعز وفيه من الاقوال اربعة احدها ان الفرض منها اتمت السنتين
ودخلت في الثالثة وهي من حيث اللفظ ثنية على الاشهر رباعية في قول
ولعل ما ذكره صاحب القواعد من ان الرباعية هي الفرض يحل على هذا الاختلاف
لفظي لكونه من حيث التسمية فقط فليس هما الا قول واحد وثانيها تجري
منها بنت سنة ودخلت في الثانية لانها الثنية على قول وفي
القول الاول هي الجذع عتر فلا تجوز وفيما حكاها صاحب القواعد عن
عمر بن الخطاط رحمه الله اجازة الجذع ان ثبت ذلك فكانه القول الثالث
ولفظه عنه انه قال لعامله خذ العناق والجذعة والثنية وذلك عند

بين العدى وصغار الغنم وفسر العدى بالروى وفي القاموس العدى
 بالمجتمين السخال جمع عدى كغنى وفيه ايضا انه صغار الغنم بتاربعين يوما
 يقال له عدوى بالهملات والوزن كغرى وقيل بالعين المجمة ايضا وقد يشبه
 هذا في اجازة الجذع في الاضاحى اذا كان قارحاً ولم يشترط كونه من المصان
 ولا من المعز فظاهر اجازة الجذع منهما على سواء وكذا في تقرير ابن وصاف
 عليه نعم ان الجذع من المعز لا يجزى والا فلا يحتاج الى هذا حيث لامرية
 فصل واختلف غير اصحابنا في هذه المسئلة على اقوال ايضا فالاول
 انه يكلف الفريضة الثانية في الغنم ويروى ذلك عن مالك وابي ثور
 وابي عبيد والثاني انه ياخذ سخلاً منها كذا عن الشافعى والاوزاعى
 واسحاق ويعقوب قالوا تؤخذ صدقة من كل صنف والثالث لاصدقة
 فيها كذا عن النعمان ومحمد وحكاه بعضهم عن الثوري لفظ تنوير الابصار
 في المسئلة هذه وهو من كتب الحنفية ولازكاة في حمل وفصيل ومجول
 الاتبع للكبير انتهى والرابع انه ياخذ المسنة ويرد على رب المال فضلاً
 بين المسنة والصغير مما شئته ونسب هذا الى الثوري ايضا مسئلة
 في السخال منه ولو واحدة فوجوب الزكاة عند الجميع الحنفية وغيرهم
 ويؤخذ للصدقة مسنة كذا عن الشافعى واحمد بن حنبل ومحمد
 ويعقوب والثوري قلت وهكذا عند اصحابنا لانعام بينهم اختلافاً
 في السخال اذا كانت مع الكبار ان الاخذ على ما ثبت للفرس في السنة و
 كذا في المروى عن عمر بن الخطاب رحمه الله الصم الان يكون
 ليس فيها من الكبار ما يفي بالفرض كماية وعشرين سخلاً وشاة
 مسنة فتؤخذ المسنة ويجزى الخلف في الثانية ولا يبعد على قيامها
 قول الشيخ ابى سعيد رحمه الله من اجازته اخذ الافضل الاوسط وبالترتيب من السخال انما
 انه في هذه المسئلة ايضا ان كذا السخال الاكثر فالحكم للاغلب لا بد من زيادة

شروط واحد هو ان يكون السخال ملقَّب عدة في الصدقة كما سبق القول فيه
على الاختلاف من هذا النتاج الى ان تستغنى عن الام وقد سبق ما فيها من قول كفى
وتجزي اناك النعم والخلف في

السيم بكسر السين المهملة وفتح الواو جمع سومة بالضم في القاموس ليس
في منتخب الشمس لان السوم في البيع معروف وقد مضى ان سكوت
العين من النعم لغة وان لفظة النعم تطلق على لازواج الثمانية و هي
في الابل اعرف وقول من قال بانه خاص بالابل مدنوع بقوله تعالى
فخزاء مثل ما قتل من النعم و مراد فانه في هذا البيت شمول لاصناف
الاربعة وفي البيت مسلتان المسئلة الاولى ان شرط الانوثه
معتبر في الماخوذ للصدقة من لازواج الثمانية القهي من الانعام
جميعا مع هذا الضان والابل والبقر لا خلاف في الاجتزاء منها بالاناث
على سنها المشروط فيما سبق المسئلة الثانية اختلف في الاجتزاء
بالذكور من لثاء من لضان والمغز بالسواء فقول انه مالم يس للمصد
بتخفيف الصا ومع كسر الدال الا ان يشترط مال كذا في كتاب ابي جابر
وغیره وفي قول خرفانه ماله ان ياخذ لكن ليس عليه اخذ وفي
قول ثالث ان اخذ مالم يس له ولا عليه وفي قول رابع ليس عليه اخذ
الا ان يكون اكثر ثمن من الانثى كذا في القواعد والقول الخامس انه
ان كان كالانثى او افضل جاز والا لابل شرط الا ان يكون تيسر الغنم
وقد صرح الشيخ ابوسعيد رحمه الله بجواز اخذ التيسل ايضا ان رخص
رب المال وكان كالفریضة او افضل وتخرج فيه تلك الاقوال
كلها من زيادة اشتراط رضي مالكه

وَبَدَتْ مَخَاضُ خَلْفِ ابْنِ اللَّبُونِ | مِثْلُ مَا جَدَّ عَجَزِي لِتَبِيعَةِ لَعْنَةٍ
خلفه يخلفه كنصره ينصره اذا ناب عنه و اعراب بنت مخاض في البيت

السئلة
الاربعة
المسئلة
الثانية

فصبها على المغولية لانها مفعول يخلف وفاعله ابن اللبون المسئلة
المنظومة قد سبق في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان في
خمس عشر من من لا بل بنت مخاض الى خمس ثلاثين فان لم توجد
بنت مخاض فان لبون ذكر وهذا متفق عليه عند اصحابنا وغيرهم وقد
ثبت وتقر بان البقر حكمها كالابل مطلقا في الصدقة وهذا يعلم قطعا
انه لم توجد الثنية من البقر في خمس عشر من الى خمس ثلاثين فيجزي
عنها الجذع المذكور بالتبعية مثل بنت المخاض سنا وحكما والجذع كابن
اللبون فيهما ولذلك جاء في بيت لهما بلفظ المثل ليدل على اشتباههما
في الحكم وقيد في القافية بالعدم دلالة على منع جواز ذلك مع وجود
بنت المخاض والتبعية فلا تجزي غيرها وهم كذلك بالاختلاف فعله والله

ولا ذكر يجزي فيذكر فيهما
سوى لما ضيق القياس فيهما

الحسم بالمهلتين القطع والحسم انقطع والضمير المشي فيهما للابل والبقر
والماضيان اراد بهما السابقين في الذكر وهما ابن اللبون في الابل الجذع
في البقر باقى لفظ البيت ومعناه ظاهر فان قلت فما هذا القياس الذي
تذكر انه انقطع قلت كان مقتضى القياس متى ثبت ان ابن اللبون
يجزي عن بنت المخاض فهذا كل ذكر يجزي عن الانثى التي تحتها
بن فالحق عن بنت اللبون والجذع عن الحق والثني عن الجذعة و
في البقر كذلك فالثني عن جذعة والرابع عن ثنية والسديس عن
رباعية ولا تايل بذلك فيما انتهى اليها فترفعه لاعتن اصحابنا ولا غيرهم
من قومنا بل يجب عندنا بجميع ان تؤخذ الاناث من الابل والبقر
عن الاسنان المشروطة ومتى عدت لم تكن تعين لشيء محص
الا على ما فيها من قول كما سياتي ان شاء الله ٢

وان عزم مشروط فخذ غيره
بخلف واعط الفضل وخذ للقيم

عن الشيء اذ لم يوجد ولفظ البيت ظاهر واما معناه المنظور فهذه المسئلة اذ
 لم يوجد السن المشروطة للصدقة عند صاحب الانعام فاختلف اهل العلم
 من اصحابنا على اقول احدها انه يكلف احضار ما عليه من السن وليس للساعي
 ولا عليه غير ذلك ولا يخرج عن رب المال غيره ثانيها انه اذ لم يجد ذلك
 فان اتفقا على سن غيرها بالقيمة جاز فان اخذ السن الاعلى رد المصدق
 على صاحب المال فضل ما بين القيمتين وان اخذ سنا ادنى رد المصدق
 على المصدق فضل ما بين قيمتها وليس لاحدهما ان ياخذ ويعطي غير السن
 المشروطة الا باتفاق منهما على هذا القول ثالثهما ان المصدق له اخذ
 ادنى مع افضل القيمتين وليس له اخذ الاعلى الا برضى رب المال لو رد
 القيمة رابعها ان المصدق له ان يعطي الاعلى والادنى والتخير له لانه مال
 خامسها ان لم يوجد المشروط فالمرجع الى قيمته ياخذها بالثمن وهو صحيح
 وانما يكون الاعتراض في مال الغارم بالتراضى وعلى نظر العدول وان لم
 يتيسر له ثمن المضمون واذا ثبت الاعتراض فلا يختص سن اعلا او ادنى
 او حيوان من جنس المضمون او غيره فكل سواها وهذه الاقوال كلها
 ما عدا الاول كافى في الاصل لا بد ان تتفرع من القول المنسوب الى المعاذ
 بن جبل رضى الله عنه من اجازة الاعتراض في الصدقة ولكن على
 اصل قوله هذا لا يشترط وجود ولا عدمه فلي نظر فان قلت فيم
 تعرف قيمتها وما هي بالحيوان المحاضر وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم
 عن بيع ما ليس معك وعن بيع الحيوان غير المحاضر وكل هذا يدخل المسئلة
 قلت بل كل هذا خارج من معناها فانه ليس بيع بل رجوع بالضا من الى
 القيمة اذا تعذر والمضمون وهو اصل مطرد وان صح الاختلاف فيه مع
 وجود المطالب وعدم العارف به فالقول فيه قول من عليه بغير
 يمين لانه مما لله وفي قول عليه اليمين ومتى صح بالبينة

ان ثمن المضمون اكثر فلا يمين فيه والله اعلم بيان لافرق عند اصحابنا
بين ان يكون الماخوذ ادنى عن الفريضة بسن او سنين او اكثر او ارفع عنها
بسنين او اكثر فالقول فيها سواء والاختلاف واحد فصل واختلاف الامت
في هذه المسئلة فروى عن مالك بن انس ان على رب المال ان يتنازع المصدق
ما وجب له وعن حماد بن ابي سليمان انه ياخذ السن الموجود ويرد
الفضل على رب المال ان اخذ السن الاعلى ويسترد منه الفضل في الادنى
وكذا عن اصحاب الراى او بالقيمة وعن الاوزاعي ومكحول فالقيمة وقول
ابراهيم النخعي والشافعي وابي ثور يرد عشرين درهما او شاتين ان اخذ الا
دون بسن وفي قول خامس لسفيان الثوري وابي عبيدانه يرد عشرة
دراهم او شاتين على رب المال ان اخذ الادون بسن ونسبوه الى علي
بن ابي طالب وحكى عن اسحاق روايتان احدهما موافقة للشافعي و
الاخرى موافقة لسفيان الثوري واختلفوا ايضا اذا لم توجد السن
التي تليها الفريضة او هي تلي الفريضة ووجد ما قبلها من سن او بعدها
فقال الشافعي بحسابها فيعطى اربع شياه او اربعين درهما ان اخذ الادنى
بسنين وهكذا وبه قال اسحاق بن راهويه وقال الثوري لا تتجاوز
ما في الحديث وبه قال ابو بكر

وَمَا جَازَ مِنْهَا فِي الْأَعْيَانِ فَحَدُّهُ فِي	الْأَدَانِي يَخْلُفُ أَنْ يَشَارِبَهَا التَّعَمُّ
--	---

لفظ البيت ظاهر والمسئلة المنظومة في البيت هذه اختلف علماء المسلمين
فيمن وجبت عليه سن معينة فاعطاها سنا ارفع منها فاقبل بجوازه قيل
بالمنع وعلى الثاني فلا كلام وعلى الاول فيجوز في الجدة من الابل عن اربع شياه
او ثلاث او واحدة لان ما جاز في الاعلا فلا معنى لمنعه من الجواز في
الاقل كذا في توحيد من قال بهذا وان اللبون تجزى عن بنت المخاصم
دونها والحقة عن بنت اللبون فمادونها والجذعة عن الحقة فمادونها

لواحده من لفظه واحده ذات والمذكور واحد ذوالجمع اولوا بضم
 الهمزة في اولها من غير مد ومدها في البيت للاشباع وفي الشعر كثير الحمل
 بضم الحاء معروف وهو الجنين والفولة بالضم جمع فحل بالفتح كالفجور قد
 يجمع على فحال بالكسر وفحالة وهو يشتمل للتيسر وغيره من المذكور المعدة
 للضراب وفي القاموس الفحل الذكر لكل حيوان والتيسر خاص بالغنم
 او ما يشاكلها في النوع كالظباء والريم بكسر التاء المشاة وفتح المشاة من تحت
 جمع تيمة بالكسر وهي المشاة العلوفة للذبح ويقال لها الاكولة والعلوفة
 والطبيعة ايضا وهي تخفف هزقا بالياء لسكونها وقيل التيمة الشاة
 تذبح في الجماعة وقيل الشاة الزائدة على الاربعين حتى تبلغ الفريضة الاخرى
 وبالاول فسر الفقهاء قول النبي صلى الله عليه وسلم في التبعة شاة والتبعة
 لصاحبها كذا روى عن الخليفة الثاني رضوان الله عليه انه قال لسفين
 بن عبد الله الثقفي حين بعته على صدقة الغنم دع لهم الرمي والمخاض
 والاكولة والفحل واللبون وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تؤخذ
 في الصدقة هدية ولا ذات عوار ولا تيسر الغنم الا ان يشاء المصدق
 كذا في التبع عن ذات العوار وللاولى سَعَوْا عَلَيْهِمْ ذَاتُ عَمْبِيْ لَاهِرَةً
 العوار بفتح العين المهملة افصح وقد تضم كذا في شمس العلوم وتلتها التبعة
 ومعناه العيب كذا في لكتابين والاولى اسم موصول بمعنى اللذين المراد
 بالذين سَعَوْا الى السعاة جمع ساع وهو الذي يبعثه الامام او من في
 حكمه يسعى في القبايل لقبض صدقة الانعام وقد سبق في الحديث عن
 امام الموجود صلوات الله عليه انه في عن ذات العوار الا ان يشاء المصدق
 بفتح الصاد والمنقصة وكسر الدال وفيه ما يستدل به على انه اذا اراد المصدق
 اخذها بخياره بدلالة الاستثناء لمشيئته وكذا في قول الفقهاء ان
 اخذها ماله لا ماله عليه وكذلك استاقه الناضر في قوله وللاولى سَعَوْا

لا يعلمهم وقد يعرف بالقراين ان المصدق ليس له التحير لذاته فياخذ
 ويدع بمجرد ارادته وانما هو موكول اليه النظر في ذلك وعليه الاجتهاد لله
 والعباد فان رأى الصلاح في الاخذ منها اخذ والا ترك وعلى رب المال
 الالتئام بما فرض عليه وهكذا في كل موضع يقال فيه انه للسعاة وفي بعض
 الآثار يؤمى الى ترك ما نهى عنه ومنع التكليف من اخذ ما ليس هو بمالك له
 في الاصل فياخذ به رايه ولكنه في هذا الموضع ضعيف غدى للثابت فيه
 من الاستثناء في الحديث والعياب عرف من ان يفسر الوصية كذا في القاموس
 ومنه المهرم محركة وهو اقصى الكبر وعطفه عليه من باب عطفنا على
 العام وهو فصيح وشاع في الكتب السماوية فصل العيب لفظ مجمل هو في
 شموله جنس لما تحته من الانواع وكلها لا تعد وامن اصلين لان من مالا
 دواء واما من الطباع وكلها لا تخرج عن ثلاثة احوال اما مغتفر لقلته
 كالصحيح فلا يعتد به في العيوب واما عكسه فلا جواز له في حال اقامته
 النظر في الجهتين فالساعي فيه مخير وصابط ذلك ان الداء اما
 متلف كالقلب فلا وجه لجوازه او بالعكس كالعضاء الجائزة في الاضحية
 فلا وجه لمنعه وما قارب احد الوجهين جاز الحاقة في الحكم به وما
 توسط فالنظر للسعاة فيه فقد تختلف الاحكام في الداء الواحد قلة وكثرة
 فشمل الاحكام الثلاثة من حيث تبين حالاته ولهذا ورد في الحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضحايا انه هي عن اربع العوراء البيت عورها
 والعرجاء البيت عرجها والمرضة البيت مرضها والجفاء التي لا تبقى
 ففي توصف العور والعرج والمرض بكونه بيتا دليل على ان فيه شيئا
 مغتفرا ان كان غير بيت وقد تنقسم العيوب ايضا الى حالات لا تماها
 مضرة بنفس الدابة كالذبحة والجرب او تنقص من الثمن كالبترو والصلم
 او من المنفعة كالحذ في الشاة اى يياس الضرع او طبع مضربا

بالمالك كالعثار والعصا وطبع منها في كحص الحليب ذو اللبن وكذا قبل فيما
 تاكل الجبال طبع في مواضع الخاصة بالربط ولا تاكل النوى خاص بالبقر في موضع
 هو طعامها الى غير ذلك من الاحوال التي تشاكلها فكله مما ورد الاثارة من العيون
 فصل في تنويعها على ترتيب آخر هو ايسر من الاول فنقول العيب انواع فالنوع
 الاول من الادوي والامراض وهي كثيرة فمنها العور وهو ذهاب جسر احد
 العينين والعيم ان شملها والعرج والصلع والقرن سواء تلاحق من واحد او من
 وقيل القرن بالقفاف والزراع سوء العرج وقيل هو مع دقة الساقفة فلا يكون
 قولاً الا بها والعرج قد يكون خلقة او شئ يصيبه في الرجل فيجمع كالظلمع
 بالطاء المعجمة ومنها العجف بفتح العين المهملة والجيم وهو في القاموس ذهاب
 السمن وفي شمس العلوم هو الهزال الذي ليس بعده وهو انظر العباد وفي قول بعض
 الفقهاء ما يؤيد لقولهم انه الهزال الذي لا يبقى اي الهزال المتلف اكثر القو
 انه الهزال المفرط وهو اعجف وهو اجف بالمدة والجمع العجاف بالكسر جملا
 على ضده وهو سمان ولم يستمع غيره ومنها الهرم وقد ضرب ومنها الحلال محرمة
 والحاء المهملة وهو رخاوة في قوائم الدابة وقيل استرخاء في العصب
 مع رخاوة الكعب في قول ثالث انه خاص بالابل ومنها الققد بفتح القاف
 والفاء واخرها الدال المهملة وهو ان يميل خف البعير الى الجانب الايسر ومنها
 العضد بفتح الضاد المعجمة بين المهملتين والاولى فتحة وهو داء في اعضاء
 الابل ومنها حطمها ان لم يبارد بعلاج ومنه الضلاع بضم المعجمة داء في
 قوائم الابل لمن مسير ولا من تعب كذا في القاموس ومنها الجذاء بفتح
 الجيم وتشديد المصملة والمد للتانيث وهي يابسة الضرع وقيل
 صغيرة الثدي مقطوعة الاذن وتجدد الضرع ذهب لبنه ومنها
 الدبر بفتح الدال المهملة والموحدة وهو معروف ومنه في المثلها ان على الامس
 ما لا في الدبر ومنها الذبحة بضم المعجمة او كسرهما مع السكون الموحدة

في الوجهين وبعدها الحاء المهملة وهو داء في الحلق يخنق فيقتل
 ويسمى بالذباح بفتح الذال وكسرهما ومنها الذببة بكسر المهملة وسكون
 الحزرة قبل الموحدة هو داء يأخذ الدواب في حلقها وقرحة ما بين
 دفتي الرجل والسرير كذا في القاموس بلفظه والمشهور عند أهل
 عمان انه الذببة طاعون الابل الغدة بالضم فاسم لكل عقدة في الجسد
 وما قتلت ومنه في الحديث غدة كغدة البعير ومنه القلوب بالضم
 القاف وفي اخره الباء الموحدة داء يميت البعير من يؤمه قاله
 في القاموس وانا لا ادريه ومنها القرح بفتح القاف وسكون الالف
 من المهملتين وهو جدرى الابل وان يكن منها الهرم فقد ضحى
 وبالجمل فالامراض كثيرة موضعها لمن اراد الاستقصاء لها
 والمعرفة بها فالبيطرة وانما ذكرت منها ما عرفته من لسان العامة
 واشتبهت اسفار اللغة او عثرت عليه حين المطالعة في كتب اللغة
 مع تسويد هذه المبيضة فلينظر فيه النوع الثاني تفرق الاتصال
 وهو اما عام كالوبى والكسر والجراح والقطع مطلقا واما خاص باسم
 او اسمين في لغة او في اكثر فسنذكر منه ان شاء الله ما فسر
 اهل العقل والفضل فمن ذاك ان كسر احد قرني الدابة فعصب
 بفتح احد المهملتين قبل الباء الموحدة او القرب الداخل فعصب
 بالضاد المعجمة او القرنان فجم بفتح الجيم والميم او قطعت الاذن
 فصلم بفتح المهملة وقد يقال له جذع او الاذان معا فسك
 بتشديد الكاف بعد المهملة المفتوحة او الانف خاصا بالارنية
 فشرم بفتح المعجمة قبل المهملة والاشجوع بفتح الجيم قبل المهملتين
 وقد يقال صلم ايضا او شققت اذن المعزى فشرق بفتح المعجمة
 وقبل المهملة بعدها القاف وقد يقال له شرم والناقاة كذا فعصب

بالضاد المعجمة قبل ومنه العضباناقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 لقبها وليست كذلك او قطعت الشفة فجذع ايضا واليد فكذا
 ايضا او ثقت لاذن ثقتا كبير مستدير انخرق بفتح المعجمة والقاف
 بعد المهملة او قطع منها شيء فترك معلقا الى قدام فاقباله او الى
 وراء فادباره او كسر الضرس فثرم بفتح المعجمة والمهملة او قطع
 الذنب فبتر بفتح الموحدة وسكون المثناة من فوق وبهذا يفسر
 ملهواه علي عن النبي صلى الله عليه وسلم امرنا النبي صلى الله عليه وسلم
 ان نستشرف عن الاذن والعين وان لا نضحى بشرقا ولا خرقا
 ولا مدبرة ولا بتر او معنى الاستشراف في الرواية ان تتفقد ثناهما
 لئلا يكون فيما نقص وعور وجذع اى نطلم ما شريفتين بالتمام كذا
 نشره بحر اللغة وفي حديث اخر يوجد في كتب الفقه ثمى النبي صلى الله
 عليه وسلم ان يضحى بالشرا ما والخرقا والمدبرة والجذعا والعف كما تقدم
 النوع الثالث في الطباع والافعال كالذعار وهو الجفال والعثار و
 هو النعس الانكباب والعضاض وهو النمش بالفهم عن شره والربا
 وهو البروك في حال السير والخرط وهو جذب الرسن مزيدا للمسك
 ثم تمضى فتلك خمسة وضابطها في الوزن فعال بالكسر كالنفا و
 يختلف في كونه عيبا يرد البيع به كذا في الاثر ومنها الركاض
 بالكسر وهو الدفع بالرجل ونسا كالرجح او بالرجلين معا فالقبا
 بالضم والكسرا والشماس بالكسرا ان منعت ظهرها الركوب وهو
 خاص بالفرس واذلشتد جريها وقفت فالحران بالضم والكسرا و
 خاص بذات الحافر والنطح معروف ففذا وبابه النوع الرابع ما استقيم
 ينهما من اثر كوسم الدابة كذا جاء الاثر والنوع الخامس في الاطعمة
 كالبقرة تاكل لنوى حيث طعمهم ذلك لا غير وهو الاغلب كذا

قيل وليقس عليه فهذه الانواع الخمسة هي اصول العيوب ومنها يتفرع
 ما شاكلها من افرادها فانها تشتمل الكل مع اطرادها مسألة اعتبر
 الفقهاء في الضحية ان يبقى ثلث العضو الذاهب من مثل القرن و
 الاذن والذنب فاجازوها ما بقي الثلث والا لا وبعض لا يجيزها
 في الاضحية ما لم يبق الاكثر صرح به في القواعد وقيل باجازتها في
 القرن ما لم تبلغ المشاس جمع مشاشته بالضم وهي راس العظم الممكن
 المضغ وقال آخرون اذا ادعى القرن لم تجزواثبت النهي فيها عن
 الشرقاء والخرقاء والمقابلة والمدبرة فيشبه المنع من البتر اذا
 ظهر التغيير في خلق الله منها وكذا الاذن فانه ليس بادنى من
 الشرق والخرق مسألة وكما احاز في الاضحية فجوازه هنا
 بالاختلاف وما منع ثمر من صلأ وشرقاء وخرقاء وسكاء و
 عضباء وثرماء وجماء وجدعاء ومقابلة ومدبرة ونحوها ففيه
 النظر الى السعاة ها هنا وكل عيب رده البيع فكذا حكمه لثبوته
 عيبا وهذا الاجمال اغنى عن التفصيل وما اخذ الساعي ولم يعلم به
 بعيب ثم وجده فيه ولم يكن حذوقه معه او صح ان العيب اذ هو
 مع ربه فله رده به ان كان مما يراد البيع بمثله وقد اشبعنا القول
 في هذا البيت لارادة التوضيح لان هذه المسئلة لم نجد لها مفسرة
 كذلك في اثر والله الحمد والفضل

وَمُخْتَلَفٌ فِي اخْذِهَا يَحْتَرَى	بِهِ حَيْثُ عِلْمُ الْعَبْدِ فِيهِمْ وَاسْتَقَمَ
-------------------------------------	--

معنى البيت ظاهر كلفظه والمسئلة المنظومة هذه اذا كانت لانفا
 كلها لا تصلح للاخذ لعيب فيها من سقم او غيره واكثر ما يكون
 الشمول للاسقام الوبيّة المعدية كالقرح و
 نحوه فما يؤخذ منها فالجواب اختلف اهل العلم من الفقهاء

في هذه المسئلة كما خلاهم في مسئلة السخال وقد تقدمت ولا باس باعادة
 هذه فقيل يكلف صاحب الانعام ان ياتي للفرض بصحيحة كما
 وجبت عليه ونحو هذا يروى في كتب القوم عن مالك وفي قول اخر ان كانت
 كلها جرها او مهازيل ونحوها اخذ الساعي منها واحدة كذا في قول اصحابنا
 وبه قال الشافعي ويعقوب ومحمد الا ان محمدا قال ياخذ افضلها وقال الشافعي
 ان تكون فيها صحيحة اخذها للفريضة وقد مضى من قول الشيخ ابي سعيد
 رحمه الله ما يشاكل هذه المسئلة انه لا يبعد ان ياخذ افضلها والاسوط
 او بالتقاسط وهاهنا تندرج ايضا مسئلة ثانية فاذا اشترعت العيون في النعم
 الواحدة على انواع كثيرة فمنها عجاف وذات القرع وذات الجرب هكذا فكيف
 الاخذ منها فالجواب ينظر السعاة في اخذون من افضلها في قول من اجاز ذلك
 وكلا من اوسطها على القول الاخر وان اختلفت مادة كل نوع في نفسه الى مدى جيد
 فمن اوسط الوسط على قيا هذا القول ولا يختص بنوع من نوع فالكل كالجنس الواحد
 وعلى ما رأى من يقول بالتقاسط فان تكن بها تلك الانواع الثلاثة مثلا في اخذ
 ثلث عجاف وثلث ذات قرع وثلث جربا وهكذا اما زاد في تفاوت كل نوع في نفسه
 فلا بد من الرجوع فيه الى التوسط ولو بالقيمة فهو اعدل في التقاسط وانه لا يكاد
 يخفى الاعلى ذى بصر ومعدل ناقب فيحتمل التفاوت ان يكون في كل فرد من افراد
 النوع ولو بلغت المائتين والتقاسط لا يكون مع التفاوت الا بقسط من
 الكل ولو قل التفاوت ولو ثبت هذا لكان بالاولى ان يقال في الصحاح فيرجع
 اليه فيها ولا قيل به تمت فاحفظ بهذا البحث الغريب هذا قد تم لنا
 بحول الله ما اوهر فاذكره في هذا الباب ثم نلحق به مسئلة واردة في الاثر
 فيمن وجبت عليه شاة من الصدقة فاجرهما الى فقيرين او اكثر في زمان يجوز له
 دفعها للفقراء ففي كتاب الاشياخ لا تجزى عنه الا ان يعطيها واحدا بلا
 قسمة وقد نسب هذا الى سعيد بن قريش وفي قول اخر انها تجزى عنه

والضيق في قسمها وهو الصحيح وقد ينسب إلى سعيد بن قيس أيضاً والله أعلم

الباب الرابع في الخلطة واحكامها

وفيه فصول الفصل الاول في الخلطة التي تصح بها الزكوة في الانعام المختلطة

وبالخلطة المجموع حلباً ومريضاً أو الماء والمرعى مع الحلب التسم

الخلطة بكسر الخاء المعجمة والشركة والعشرة سواء في الوزن والمعنى ولم يضبطها

القاموس بذلك وانما هي في شتمش العلم كذا للشيخ الحلب فتح اللام وسكونها

اصله استخراج الحليب من النضج والادوية هي من نفس الحليب لعدم اللبس

اذ لا يجتمع الالهو والمريض بكسر الباء للوجه قبل المعجمة وبعد ملة مفصل

صبيغ لظرف المكان من وضعت الغنم والفعل كضرب وكذا المرعى بفتح العين

المهمل ظرف مكان للمرعى او مصدر ومنه والمعنى ظاهر واتسم بتشديد التاء

الثناء من فوق فعل ماض بورن افتعل من الوسم الذي هو العلامة ارثمت

الواو في التاء وهو باو معناه ان المجتمع بتلك الحالة المذكورة متسم بفس الخلطة

المشار اليها في كتب الشرعية وهذا تمام للمسئلة قوله

أو الماء والمرعى أو الفعل معهما كذا الحلب وبالحلب كواحدة

السلم بحركة الخالص بغير شركة فيه ومنه ورجل سلا الرجل وبالي البيت

ظاهر وعطف في البيتين بحرفنا والعاطفة للتفصيل بيان الاختلافات الواردة

في هذه المسئلة المنظومة في البيتين وهي هذه مسئلة اختلف العلماء

في تحديد الخلطة التي بثبوتها تجب الزكوة في الانعام المختلطة لاثنتين ناكفر

وسنورد اقرارهم فيها مستوفاة كما هي في البيتين ان شاء الله فالقول

الاول ثبوت الخلطة اذ اختلفت الانعام حوالا كما ملك في الحلب والمريض

وفي علم عبارة اخرى والمربوط وكلا العبارتين مما ينسب الى كتاب ابو جابر

رحمه الله والمعنى متقارب سواء قلنا لم نعد اختلفا الا ان المريض اعم

من المربط بالطاء المهمل ملة مع فتح الموحدة وكسر هاء في هذه والمربط كسرها لا الربط

هو الشد بالحبل يختص ما اختص به والمرىض للكل القول الثاني من البيت
 الاول اذا اجتمعت في ثلاث خصال قامة وهي المرعى والحلب والماء وبدونها
 فلا خلطة والقول الثالث ان الماء وحده يكفي مع الحليب اذا اختلط وفي قول
 رابع اذا اختلط المرعى والحلب ولا يعتبر الماء وفي قول خامس اذا اجتمعت
 الاربعة الماء والمرعى والفحل والحلب وبدون ذلك فلا وفي قول سادس اذا
 اجتمعت في الحلب ولو واحدة فهي مجتمعة ويخرج فيها قول سابع اذا اجتمعت
 الشروط كلها وهي خمسة الماء والمرعى والماء والفحل والحلب والرابع من اين
 يفهم من لفظ البيت قلت من تعلقهما بالاول الشطر الثاني منه وهو قوله
 لدى الحلب فان قوله او الماء والمرعى كلام غير تام الا ان يتعلق بما بعده ويجوز
 جعلهما معطوفين على البيت السابق فانه قال فيه هناك مع الحلب الماء
 والمرعى وحده مع الحلب السابق فهو قول اخر وكل هذا ظاهر وما اشترط
 الحول فقد وقع في الفصل الثاني من النظم

وَمَا وَدَّ عَدِيمُ الْحَلَبِ فَالْخَلَطُ حَكْمُهُ	كَمَا الْحَلَبُ فِيهَا سَابِغٌ مَرْسَلٌ دَجِيمٌ
--	---

الرسول بكسر الهمزة والميم هو اللبن كذا في الشمس وزاد في القاموس رانه
 اللبن ما كان فكانه يعنى الحليب وغيره والديم بكسر الهمزة وفتح الشا
 من تحت جمع ديمة وهي دفعة المطر واستعارها الحلب والمنظوم في البيت
 هذه المسئلة وهي الانعام اما من ذوات الحليب فقد مضى ما فيها من
 قول واما الاو لو عرضا كالجذء او ازالة كالتيوس فهما القول في حكمها وهو
 ان غير ذوات الحليب يعتبر فيها الاجتماع بالماوى كما يعتبر في غيرها
 اجتماع الحليب فيخرج فيها من الاقوال نحو ما مضى ان شئت بها بتفصيل
 ولو تكرر فاستمع لها فاؤها اذا اجتمعت في الماوى فهي خلطة وثانيها
 باجتماع الماوى والمرعى وثالثها اجتماع الماء والماوى والفحل ورابعها الماء
 والمرعى والماء والفحل

٩٢
 كيف ما

وَابْعَدَ فِي التَّوْبِيلِ مَنْ قَالَ إِنَّهُ بَدُونَ الْمَشَاعِ الْخَلْطُ قَدْ بَادَ وَانْضَمَّ

باد وانضمم ذهب وانقطع وهذا القول شائع عند أصحابنا وقائمه ابو بكر
الموصلى ورده اكثر الفقهاء لانه معارض للرواية الثانية عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وما كان من خليطين فافهما يراجعان بينهما بالسوية وقالوا ان الاخذ
من المشاع اخذ من مال الجميع فلا فائدة للتراجع بينهما قلت ويمكن ان يجاب
عن هذا الاعتراض بانه كان على قول ان الزكاة شريك في الغنم والابل
او البقر حيث يخرج زكاة كل من نوعه مع وجود الفرض فيه فيصح ولا يجب
ذلك ان قدرمت في المذمة وحيث لا تجب القسمة ولو على قول لو حيث
وجب الاخذ من غير نوعها مطلقا كالشاة في الابل والصبيحة من المزرعة
او الكبيرة في الصغار والسن المعينة يشتري اذا لوجد في المال ونحو هذا
القطر كما جاز فيما سبق من الاقوال فكانه يخرج فيه تاويل الرواية على الصواب
مع ثبوت الخلطة في المشاع وان لم تجده مفسرا كذلك فانه بحث غريب
ولكن القول الاول في الخلطة هو الاشهر والاصح والاطهر فليُنظر

الفصل الثاني في حكم الخلطة

وَبَيْنَ الْخَلِيطَيْنِ التَّرَاجُعُ بِالسَّوَاءِ إِذَا الْخَلْطُ حَوْلًا ثُمَّ تَفَرَّقَ زَيْمٌ

الخليطان هما الشريكان والسوافتح السين مع المد وقصرها في البيت لضرورة
الشعراين فصيح ومعناها العدل والزيم بكسر الزاء وقع المشاة من تحت
جمع زعيم بالكسر وهي الفرقة والقطعة واقلمها من الابل بعيران او ثلثه واكثرها
خمس عشرة فيما قيل المراد بها هذا الفرق ليعم الابل وغيرها كما قال كعب
بن زهير سمر العجايات يتركهن الحصى زيمًا وقد نظم في البيت مسئلتان
المسئلة الاولى قوله اذا الخلط حولًا لانه فيه دلالة على ان الخلطة اقل من جو
لا يعتبر في الزكاة حق يتم الحول الاعلى قول من لا يشترطه في زكاة الانعام
كا بن عباس المسئلة الثانية التصريح بالتراجع بالسواء بين الخليطين

الفصل الثاني في حكم الخلطة

اذا اخذت منهما الزكاة وفي هذا الشطر عقد الحديث المشهور بلفظه وهو
 قوله صلى الله عليه وسلم وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسنة
 الا ان لفظ الحديث ايسر ومعناه اصرح لانه والا فصح كما هو اللائق
 بمقام من اوتي جوامع الكلم صلوات الله عليه والتراجع من الخليطين ان
 يرجع بعضهما على بعض بالسواء اي بالقسط والعدل بمقدار ما عليه بلا
 زيادة ولا نقصان وقد تكرر ذلك غير مرة وان شئت التمثيل به هنا
 مرة اخرى فامثالها مائة وعشرون شاة بين ثلاثة لكل واحد ربعون
 فعلى كل واحد ثلث شاة او هي بين خليطين احدهما ثمانون فعليه ثلثا
 شاة وعلى الاصحاح الاربعين ثلث شاة او سبع جمال بين اثنين لاحدهما
 اربع وللثاني ثلاث فعلى صاحب الاربع اربعة اسباع الشاة وعلى الاخر ثلثة
 اسباعها وعلى ذلك فليقسر فحسب التقاروت في الانعام قلة وكثرة يكون التراجع
 بينهما في الماخوذ بحسابه ولو لا احدهما تسع عشرة شاة ومائة شاة و
 للاخر عنده بحكم الخلطة شاة واحدة فعلى صاحب تلك الشاة جزء من مائة
 وعشرين سهما من شاة وهكذا باطراد في سائر الانواع والله اعلم

وَلَوْ أَنَّهُ تَأَنَّى وَتَذَهَّبُ تَارَةً ۖ بَلَا قَصْدَ تَفَرُّقٍ فَمَا الْخَطُّ مُحْتَمِلٌ

لفظ لبيت ظاهر ومعلوم ان الحيوانات مخفكة بالاختيار فاجتماعها بالاجسام
 في موضع على الدوام كالمعتز وهذا الكلام فيه وقد سبق ان العبرة فيه
 بالماوى ونحوه ولكن ما قد تفرق ايضا لاسباب تعرض لها كالابل العوامل
 فاما قد تفرق في الاعمال ولو بالاسفار وربما تمر عليها كذلك ايام وقد
 يتكرر ذلك عليها وفي كتاب ابى جابر ما لفظه فان كانت منها تذهبا ليا
 في سفر يسفر عليها وتترك لبعض الاسباب ترجع الى ذلك المرض المعروف
 على هذا مجتمعة وليس ذلك مما يفرضها انتهى وقولنا بلا قصد تفرق
 لبيان ان اخذها ليس بمعنى ترك الخلطة والاعتزال فان ذلك

ما تنصرف من الخلطة به على حال والمجتملم بضم الليم وسكون الجيم وفتح اللشاة
من فوق فاللام معامفتل من اجتملمه اذا اقتطعه يعنى ان الخط بكذا
لا ينقطع بل هو باق على حاله **الفصل الثالث في الخلط** ١

وَلَا يَنْبَغُ الْخَلِيطُ مِنْ غَيْرِ مُسْلِمٍ ۖ وَجَزَّ عَلَيْهِ الْحَكْمُ بِحَرِيَّةٍ مِنْ حَكْمِ

لفظ البيت ظاهر وهم في ثبوت الخلطة التي تجب بها الزكاة على الخلط
شروطا وهما ان يكون الخلط مسلما فلا خلطة لنصراني او يهودي او صليبي
او مجوسي ومشرى وثانيها الحرية فلا خلطة لعبد مملوك نعم لو اذن السيد
جازت لانه هو الخلط حينئذ، ولان كان العبد في التسمية واملجى
الاحكام عليه فيشتمل لواعا ونحو نجرهما على النمط الاول فنقول ثالثها
البلوغ فلا خلطة من صبي لو يتيما ورابعها العقل فلا تثبت من مجنون
وخامسها النطق فلا تثبت من اعمى وهو الاخرس وسادسها الرضا والاختيار
فلا تثبت من مكره ولا مجبر وسابعها الحضور والتصرف فلا تثبت على مفقود
غائب اختلطت انعامها بانعام الغير ٢

وَبَعْضُ أَجَارِ الْخَلِيطِ مِنْ أَوْلِيَاءِ مَنْ تَوَلَّى عَلَيْهِ كَالصَّبِيِّ رَى الْبَكَمِ

لكم محرکه فقد ان العقل النطق خلقه وهما والبصرا ايضا وباقي
لفظ البيت ظاهر المسئلة المنظومة في البيت ان ولي اليتيم او الا
عمى او الابكم او الصبي او الغائب والمفقود الذين لا وليا لهم او من ناب
عنهم التصرف في مواهم كالوكيل والوصى المحتسب المجازي الزكاة او
الوصاية او الاحتساب فمن خالط هؤلاء بانعام المحتسب له بفتح السين
او المستوصى له او المتوكل له بفتح الصاد والكاف ايضا من صبي وغيره
نقد يختلف في ثبوت الخلطة من هؤلاء لوجوب الزكاة فيهما والشيخ ابو سعيد
رحمه الله يحجه جواز الخلطة واخذ الزكاة من الجميع والله اعلم ٣

فصل الرابع في الخلاط والوراط وحكمهما

المسئلة
المنظومة

الفصل
الرابع

وَكُلُّ خَلْقٍ آتٍ يَوْمَ الْقِيَامِ لِرَبِّهِمْ كَافٍ

الخلاط جمع المفترق من الانعام والوراط تفريق المجتمع منها والضمير في لا
 جملها عايد الى الصدقة اي المنهي عنه من الخلاط والوراط خاصة لاجل
 الصدقة اما لو فرض غير هاتين لادخل فيه للصدقة فلا كلام الحجر
 مثلثة المهمة الاولى والنجيم ساكن هو المنع وضبط الخلاط والوراط في الوزن
 كتاب وحرر فهامهمة الانحاء الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كتبت الى الاقيال والعباهلة من اهل حضرموت وفيه في التبعية
 شاة والتيممة لصاحبها لاخلط ولا وراط ولا شناق ومن جبي فقلنا
 وكل مسكر حرام وفي حديث اخر متواتر في الصحيح الثابت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تجمع بين متفرق ولا تفرق بين مجتمع خشية
 الصدقة والمعنى واحد واما التمثيل فلا باس ان نفسه في مسئلتين
 المسئلة الاولى الخلاط المنهي عنه اما الساعي اما صاحب النجم فهو
 يمتثل للمعينين وكلانها سائخ صحيح مثاله ثلاثة لكل واحد منهم
 اربعون شاة وليسوا بخلائط فان خلطوها لتكون الزكاة على الجميع شاة
 فهو الخلاط المنهي عنه نفي الاموال ومثاله ما ينهي عنه السعاة كالاثنتين
 لهما كل عشرون ولا حظة بينهما فالجمع بينهما الوجوب الصدقة هو
 الخط المنهي عنه المسئلة الثانية في الوراط وكذا هو من وجهين ايضا
 كالاولا احدهما من جهة الساعي كثلاثة لكل واحد منهم اربعون شاة فاذا
 جاء المصدق دس منها واحدة في موضع خشية الصدقة كذا في فوق
 منها عشري عند صاحب عشرين وما جرى هذا المجرى وجهنا قد تم لنا
 هذا الباب بحول الله مستوفى بتفصيله من اثر الاصحاب ولم نذكر ما فيه
 عن غيرهم كما اسلفناه في الكتاب فلا باس ان نذكره من بعد ذلك
 المطالعة فيه من اول الباب فنقول فصل اخر مؤخر فختام الباب وفيه

مسائل المسئلة الاولى فيما تثبت به الخلطة قال الشافعي اذا راحا وسرجا
وسقيا معا واختلطت فحولهما فمما خلطان وفي قول الاوزاعي ومالك بن ابي
ويحيى بن سعيد الانصار اذا جمعهما الرعي والفحل والمراح واختلفوا فيها اذا افرق
في شئ من هذه الحاصل فقال الشافعي اذا افرق في خصلة ما بطلت الخلطة
وقال مالك ان فرقها المبيت فمما خلطا وفي قول طائفة من ائمة المالكية فلا
خلطة وقال ابو بكر وهذه غفلة اذ غير جائز ان يتراجعوا بالسقوية والمال بينهما
لا يعرف مال احدهما من صاحبه المسئلة الثانية في حكمها قال في كتاب الاشراف
واختلفوا في الرجلين يكون بينهما الماشية وليس لكل واحد منهما من المال لو كان
منفردا غير خلط وجبت فيه الزكاة فقالت طائفة لا زكاة عليهما هذا قول
مالك بن انس وسفيان الثوري وابي ثور واهل العراق وكان الشافعي يقول
عليهما الزكاة وبه قال الليث بن سعيد احمد بن حنبل واسحاق بن راهوية
قال ابو بكر الاول اصح انتهى بلفظه المسئلة الثالثة ومن كتاب الاشراف ايضا
بلفظه اختلف مالك والشافعي في رجلين بخطان ماشيتين ما قبل المحو
او ثلاثة فقال مالك بن كيسان زكاة الخليط وكان الشافعي يقول لا يكونا خلطين
حتى يحول حول من يوم اختطا انتهى بلفظه ايضا وفي هذه المسئلة تعارض قضا
في النقل لان في المسئلة الاولى عن مالك والثوري انه لا تجب الزكاة بالخلطة
حتى تجب على كل واحد في ماله وبالعكس عن الشافعي وهذه عكس الاولى فيهما الا ان
ايهما الصحيح فان يكن من النسخ فسقط الع فيها ان شاء الله فان وجدنا اصح
منها اثبتناه ان شاء الله المسئلة الرابعة من الكتاب ايضا واختلفوا
في الرجلين احدهما مكاتب او معتوه او صبي الا خرجت بالباع عاقل فقال الشافعي
لا تكون صدقة الخلطاء الا ان يكونا مسلمين وان خالط انصانيا ومكاتبيا
صدق صدقة المفردة وفي قول ابني ثور اذا خالط المكاتب وجبت فيه
الزكاة وحكى عن الكوفي انه قال لا شيء انتهى بلفظه وقلت والمكاتب

هذا العلم المورع في الكتاب غير خافية على من ابرص من اولي الباب وامه الصليح
 الفقيه اليها فامر اظهر من ان ينكر وانتهى من ان بالتعريف يذكر لانه
 بالجملة من باب عظيم موضع لاربعة اصول غير الفروع وعسلان فاقى بطرف
 منها كالشهادة على ما ادعينا من توقف للغرض عليها في هذا الباب ولكن
 على طريقة التنبيه من دون استقصاء ولا اطباب الاصل الاول الزكاة
 وقد مصنت في هذا الكتاب مشروحة وكفى الاصل الثاني ايضا باجمع ضخمة
 كسجية ومجايا واما الاضحية بفتح الهزة وقشد يدليا فجمعها اضاحي ككراسي
 وفي قول هذا الفقه ان الثمن من المعز والضان يجوز ان في الاضحية ولم يختلفوا
 في الاجتزاهما فيما نعلم واختلفوا في الجذع من الضان فلجازه قوم اذا كان سمينا
 قارحاهو المشهور ولا يتعري من قول فيه كما في الملاق عبارة صاحب الدعايم
 وتصريح شارحها بذلك كما مر واما الابل فاختلفوا في البدنة التي تجزى
 عن سبعة فقيل هي الجذعة من الابل البقر قيل بل الثانية منها وكانه
 الاشهر وفي قول ثالث فالثنية من الابل والرابعة من البقر قيل ان الجذعة
 من الابل كالثنية من البقر عن خمسة والحقة من الابل كجذعة البقر عن
 ثلاثة وما دونها في النوعين مما اتم السنة فصاعدا فعن واحد كما اجزى
 منهم عن الأكثر فيجزى عما دونه من فرد كالبدنة من الابل والبقر تجزى
 عن سبعة اربعة او ثلاثة او واحد ولا تجزى عن زوج كاتنين اربعة
 وقس سائرهما والله اعلم الاصل الثالث الهدي وهو في التحكم كالضحايا سواء
 مسوا وان قسمت الى واجب في الحج كهدى المتعة والمحصن المجزأ وكذا الصيد
 والنجور والشعر او غافلة لمن تطوع لله فبر فليس هاهنا لتقسيمها موضع
 الاصل الرابع الدية الكبرى فمادونها من دية اوارث ونحوه فنحن نفصل
 ما تيسر من ذلك في مساليل المسئلة الاولى الدية الكاملة وهي دية
 القتل للذكر المحرم المسلم وان كان القاتل ليس به ذكر فانما هو اثني فله نصف

الاستدلال

الدية او ضئ في مشكل فتلاثة ارباعها وغير المحر هو العبد وديته قيمته لا غير
وغير المسلم هو الذي سواء الكتابي غيره فان كان القاتل في ذكر اقله ثلث الدية
ونصف هذا للذمية الا انى وهو سدس الدية وثلاثة ارباعه للخنثى
وهو ربع الدية الكاملة وفي قول اخر فدية الذي ثمانى مائة درهم للذكر
فالانثى والخنثى بحسابهما وهذا قد عرف ان الدية المشروعة ستة
انواع فالكاملة وثلاثة ارباعها ونصفها وثلثها وربعها وسدسها ولا سبع
لها الا الغرة في الجنين ولا ثامن الا القيمة في العبيد ولا تاسع لها في طلق
الازواج البشرية وان انقسمت الى ثلاثة انواع بين ذكر وانثى ومشكل
الى الستة الانواع ايضا يكون الجنين مسلما او ذميا فذلك من المتفاريع العترة
فلا يعتد به في الاصول هاهنا لانه شئ اخر قائم بذاته ليس هو من هذه
الدية شئ كما لم نعتد بالقول الاخر في اهل الذمة وان كان اصلا في باب
لكن على تقديره فكانه خارج ايضا عن معنى التعلق بالدية الاسلامية
الحكم اخر كالقيمة في العبيد وعلى قياده فتكون الدية في المسلمين خاصة
وما احق بالمشارك بالعرض عن المقايسة بينه وبين اهل الاسلام بجامع
بينهما لكن الاول اشهر ولم يتعرض للذكر ما يجب في القتل من قودا وغيره
افليس الغرض هاهنا الاكشف العجائب عايت علق بهذا الباب العجائب من
نوع علم الشريعة للمستطاب المسئلة الثانية ثبت عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم فله قال لدية مائة من الابل قديوجلا يضاني بعض اثار
المسلمين ان الخليفة الثاني رضوان الله عليه قد ضرب لدية على كل
نوع ما في يده ويقدر عليه من الاصناف الخمسة الابل والبقر والغنم والذهب
والفضة فقتيل هي مائة من الابل وضعفها من البقر والغان من الغنم
والف دينار وعشرة الاف درهم وقد رها بعض المسلمين باثنى عشر الف
درهم وفي قول ثالث ففى بالنظر الى قيمة الابل الى غلايتها ورضيها على

ان في قول من عدد ما بما في رايه من مبلغ الدنم والذهب لم نجد من صرح فيه
 بزيادة تضعيف العمد على خطأ كما لا نعلم لهم قولاً بالتساوي بينهما في الانسان
 اللهم الا ان يخرج في الاول على قياد راي من قال بالنظر الى قيمة الابل ولا بد
 ان يخرج بينهما اللبون في القيمة فليعتبر وعلى هذا القول باثني عشر ألف
 درهم في العمد وعشرة الاف في الخطأ لكان في القياس سديداً وقد خرجنا
 عن هذا المقصود فلنرجع الى ما نحن بصدده من بيان قسمها على الانسان
 المسئلة الثالثة في قتل حر مسلم غير جلال الدم مائة من الابل كما سبق
 من قسمتها في العمد على ثلاثة فحسمها ونصف الخمس من بنات اللبون
 ومثلها من الحقاف وخمسها من الجذع الى بازل عامها كلهن اناث لا ذكر
 فيهن ونزاد الشيخ ابو المؤثر شرطاً اخر وهو كونهن خلفات اى حوامل
 وبعضهم لم يذكره شرطاً فكا هما قولان وتفسير هذا التقسيم ثلثا ثوب
 من بنات اللبون وثلثا ثوب من الحقاف واربعون من خمسة اسنان تقسم
 ثمانية من كل الجذعة والثنية والرابعة والسديس والبازل واما
 شبه العمد ففيه ثلاثة اقوال احدهما انه كالعمد فله حكمه في الدية و
 غيرها حتى القود لان ما اشبه الشيء فهو مثله بالاجماع وثانيها يقسم
 بالارباع خمساً وعشرين من كل بنات المخاض وبنات اللبون والحقاف
 والجذاع وثالثها في التجربة كذا لكن تقسم الجذاع فيه احماساً الى خمسة
 الانسان من كل سن خمس من الجذاع والثنيا والرباع والسديس والبازل و
 اما الخطاء فيقسم فيه بالاحماس عشرين عشرين من كل بنت مخاض وبنت
 لبون وابن لبون ذكر وحقه وجذعة والله اعلم فصل في نجد في البقر والغنم
 تفصيلاً لما مضى من يحمل القول فيهما كما هو على اجماله في الدعايم وغيرها
 عندي ان في آثار الشيخ ابي سعيد رحمه الله ما يستدل به على الحاق حكم
 البقر بالابل للثابت من قوله في باب الزكاة ان البقر ولو لم يات في النسخ

ولا يصح فيها خبرها جاز عند أهل العلم بدين الله إلا أن تلحق بالآبل في
 حكمها الثبوت استوائهما في كتاب الله تعالى باستواء الضان والمغز فيه وإذا
 ثبت هذا مع أحكام التساوي بينهما في الهدايا والضحايا والزكاة ففيه ما ينادي بفتح
 المقال عن لسان الحال من كان من أول الباب باطلا للعللة في هذا الباب وتسوية
 يسة بينهما في هذه الأسباب فانها كلها بعضها من بعض فلا يخرج لكل منهما ما عانت في
 البعض إلى تخصيص بدليل لا تخصيصها هنا فوجبه العموم فيها كالأظهر للعيان لا يكاد
 ينكره الأمن لا فائدة في خطابه فليظفر فيه وإذا ثبت هذا في البقر وقد تقررت الأدلة
 التامة فمنها ما يتان فصفا قسمها على هذا في العمد ستون من الجذاع وستون من الشيا
 وثمانون من الرباعيات إلى بالغ أعوام ثلاثة أي تقسم الرباعيات وما بعدها بالآخافسة
 عشر من كل سن من الرباعيات والسديسات وبالغ عام وعامين وثلاثة ثم كوهن
 الكل أنا تاشط معتبر كما في الآبل هل يلزم كوهن من أولات الاحمال فيخرج فيها
 القولان وتقسم في شبه العمد الرباعيات الخمسين خمسين من كل تباع والجذاع
 الشيا والرباع وكوهن أنا تاشط في الكل كما في الآبل وهل يلزم قسمة الرباعيات بالآخافسة
 إلى بالغ أعوام ثلاثة قولان من تفسير القسمة في قول من أوجبها في عشرة عشر
 كل الرباع والسديس والمبالغ عاما وعامين وثلاثة وكوهن أنا تاشط معتبر كما
 مر في قول آخر فهو كالعمد وقد سبق وأما الخطا فلا خلاف في قسمة آخافسة إلى أربعين
 كل التباع والجذاع أنا أنا ومثلها ذكرنا من الجذاع ومن السديس أنا أنا وكذا من
 الرباع وقد تمت لما يتأصل آخر وأما الغنم فلا يحضر فيهما شيء من الآثر لا يصح
 ولا يتخرج معتبر فأنافها ناظر وعنها سايل ولها من الآثر مطالع إن شاء الله
 وأنها لا تعدو على حال عن وجهين لتعارض الشبه فيها من أصلين لكن الجزم فيها
 بتجرهما أو بافاد أحدهما فقد تعارض فيه النظر في كليهما لا يتبع من
 الضوا وإني عذمت على ترك المقال عليها في هذا الموضع لعسى أن يفتح الله
 ذلك في محله والله أعلم المسئلة الرابعة في كشف لقياس على الإنسان

فيها يصح ذلك من أوله إلى آخره في عمداً وشبهه أو خطأ كالبعير في الأرض المباحة من
 محرراً من المسلم الحر ومقتلاً من المسلم الحر أو وجه الذميمة المتخني بغيره
 في المصلحة من كل هؤلاء على الترتيب في غيرهم بالحساب مع اشتراط ما يتم الرتبة
 طولاً وعرضاً في كل ما ذكره لأن ما زاد أو نقص في كل بقسطه وضابط ذلك أن يعطى
 الوسط من الأسنان المملوكة في الدية الكبرى هكذا في قول هل الفقه والفضل
 ولا يستقيم غيره لخروجه عن دأبه العدل في الفضل البعير في الخطأ بحكم ابن
 لبون وذكر أنه الوسط بين بنت لبون وحقه وقبلها بنت مخاض وجذعة ^{البعير} ^{والبنت}
 في الخطأ بحكم فيها بنت لبون وحقه أو بنت مخاض وجذعة فالأولان هما ما يليان
 الوسط والاخريان هما الطرفان الأدنى والأعلى وكل ذلك وسط لا يجوز بنت مخاض
 وبنت لبون لأنهما انقصا أدنى ولا حقة ولا جذعة لأنهما اشرفا وأعلا وقس
 وهكذا ولو قيل من كل من بقسطهما كان وجهها يخرج في العدل لما ثبت في البعير
 من العمد ثلاثة أعشار ومن بنت مخاض مثلهما من بنت لبون خمس ومن المخاض
 من أربعة أعشاره من كل من الجذعة والثنية والرابعة والسديس والبازل
 فذلك هو البعير الكامل ما لها من شرط فهو هاهنا بعينه ومثله شبه العمد
 على قول من بالعمد للحقة وفي قول من يقسمها بالأربع فالبعير نصف بنت مخاض
 ونصف جذعة أو نصفه من بنت لبون وشرطه الآخر من الحقه فيها سواء
 كما تقدم وعلى قول من يوجب قسمة الجذاع بالخماس إلى أنزل عامها فيجب على
 قيادته أن يكون شرط البعير من بنت مخاض عشرة بضم العين من الجذعة وعشر
 من الثنية وعشرين من الرابعة وعشر السديس عشر البازل لعامها وقس هكذا فيما دون
 البعير أو ما زاد عليه المسئلة الخامسة اعلم أن ما ثبت له في الأرض بعير فكذلك
 يصح عنده أن يكون له بقرتان وهما من السور الترتيب في القياس أن صح ما يتوصل
 فيه ما من النظر مثل المال بل حذو النعل بالنعل لا يصح أن يجوز ذلك في الدية
 الكبرى فيمتنع فيما يخرج منها من اجزائها وتقاريفها التي هي بعضها أن كل فرع يرد

المسئلة
 الخامسة

الثلاث ودخلت الرابعة فهي رباعية بفتح المهمله وتخفيف الموحدة كذا الياء المشناة من تحت محفظة
والذكر رباع فاذا اتمت الرابعة ودخلت الخامسة فهي سديس للذكور والانثى واذا اتمت الخامسة
ودخلت السادسة فهي سابع بالسين المهمله والعين المحجمة وليس بعد سن يسمى وانما يحترق
العدد كما سيأتي ان شاء الله مسئله وقد جرىنا في هذا الباب على الاكثر من المعتمد عليه الاثر
فلا بأس ان نذكر مع كل فصل منه ما وجدناه من الاختلاف فيه فقد اختلف العلماء في الجمع
على اقول احدها ما مضى والثاني ابن ستة اشهر والثالث ابعشرة اشهر وهذا القول
ان الاخيران عن المغاربة وعلى قولهم فاذا اتم السنة ودخلت الثانية فهو ثني كذا عن ابي
اسحاق المغربي على قيا هذا القول فاذا اتم الثانية فرباع او الثالثة فسديس او الرابعة فسابع
وهكذا لانها ستاجري على نسق لا يختلف قد يقال المشاة اذا الت عليها السنة السادسة
سديس قد يقال لما دخلتها من بقرة او نجمة سابع وقد يقال صالغ بالصاد المهمله
عوض السين من الترتيب المذكور في البيت هو المشهور عند الفقهاء وهو الذي اثبتته
القاموس كذا عند لفظه سابع فمن شاء من ثمة فليطالع

وَبَعْدُ فَأَعْوَامٌ تَعُدُّ وَسَالِغًا	وَقُلْ حَمَلٌ فِي الضَّانِّ حَيْثُ الْجَدَاءُ ثُمَّ
---	---

الواو في سابع بمعنى مع وانتصاب سابعاً بالمفعول معه ومعنى البيت ان بعد سابع بعد سابع
مع سابع فيقال سابع عام سابع عامين سابع ثلاثة سابع اربعة وهكذا بالترتيب
السابق اذ ليس من معينة بعد الصالغ ففي السادسة صالغ عامها وفي السابعة صالغ عامين
وفي الثامن صالغ ثلاثة اعوام وليقصد صاعداً على هذا الترتيب السابق المشهور وعلى الترتيب
الثاني فهي سابع عام والخامسة وسابع عامين في السادسة وهكذا وقد سبق ان ذلك
الترتيب يشتمل النوعين من الغنم الضان والمعر وهذا استثناء القول في الجداء خاصة
فقال ان الجدي هو في الضان يقال حمل بالتحريك والجمع احمال وجملان بالضم فلهذا الجدي
خاص بالمعر والحمل هو الذي ذكر من اولاد الضان وقيل خروفا دارعى وقوى واشاه خروفا
كالعناق في المعز والجمع خرفان بالضم واخرقة وتعرف المشاة اشارة الى البعيد
وهنا اشار بها الى موضع ذكر الجدي في البيت السابق فافهم والله اعلم

الفصل الثاني في اسنان الابل

وَأَوَّلُ حَشَوِ الْإِبِلِ مَحْوَارُهَا إِلَى يَوْمِ نُصَلِّ الْفَصِيلَ ذَا الْفَطْرِ

سم امر من سم يسم والوسم العلامة ومنه اشتقاق الاسم في قول والحشو بفتح الممهلة وسكون المعجمة صغار الابل المحوار يضم الحاء الممهلة وقد تكسروا اخرها الراء الممهلة هو ولد الناقة من يوم وضعه الى يوم فصاله عن امه فاذا فصل اي فطم سمي فطيما وليس في شمس العلوم في الحوار الا انه ولدا لبقا وضبط وزنه فيه بالضم وما سبق فعن القاموس ٦

مَخَاضُ لَبُونٍ حَقَّةٌ جَذَعٌ ثَنِيَّةٌ رِبَاعٌ سَدِيسٌ بَازِلٌ مُخْلِفٌ يَرْمُ

حذف المضاف شايع وفعله الناضر هنا تحفيقا وامنا من اللبس الاصل بنت مخاض بنت لبون وهذا البيت جامع لاسنان الابل فقد سبق ان الحوار الى ان ينظم ثم فصيل هذا كله في السنة الاولى ولا لبس بدلالة تخصيصه بشرط الفطام او عدمه فيه يخرج عن قاعدة ترتيب الاسنان سنة سنة لدفع اللبس فاذا جاز السنة الاولى فهو ابن مخاض وهي بنت حتى الى ان تتم الثانية فان دخلت في الثالثة فهي بنت لبون والذكر ابن لبون وفي الرابعة فالذكر حَقٌّ والاثني حَقَّةٌ وفي الخامسة فهو جذع وفي جذعة او السادسة فهو ثني وهي ثنية او السابعة فهو رباع وهي رباعية والثامنة فهو سديس هي سديسة او التاسعة فهي بازل وهو بازل ايضا والعاشرة فهو مخلف وهي مخلف ومخلفة وما بعد ذلك سن يسمي فصل في ضوابط اسمائها واشتقاقها ونحوه بنت مخاض بفتح الميم قبل الحاء والضاد المعجمين وسميت بذلك في السنة الثانية لانهم يحملون فيها الفحول على النوق فتكون مخاضا اي حوامل غالبا ان لم تكن كذلك حقيقة في البعض بنت اللبون بفتح اللام وضم الموحدة سميت بذلك لان امها تكون حينئذ لبونا ولبونة اي ذات لبين غيرها

الفصل الثاني في اسنان الابل

ولوعالبا بالتقدير السابق الجمع في الأولى وفي هذه بنات مخاض وبنات لبون
والحق بكسر الحاء المهملة بعدها القاف المشدق قيل سميت بذلك لأنها
حق لها ان تركب استمقت الضراب ولهذا وصفت الفاطرة الفحل الجمع
حقوق حقائق بكسر الحاء منهما جمع الجمع حقق بضمين والجذع والجذعة
بفتح الياء والذال المعجمة فيهما والجمع جذع بالكسر وجذعان بالضم وقد
يقال للواحد جذع وفي القاموس ان الجذع اسم له في من ليس بسن
ثبتت ولا تسقط وكذا الشئ والثنية بفتح المثناة وكسر النون وتشديد
الياء والرباع بفتح المهملة وتخفيف الموحدة وفي اعراب عينه المهملة
وجهما ان اجراء الحركات عليهما كما الصحيح والمقصود في القاموس ان نظيرهما
في ذلك غير ثمان وسناح وحوار وانشاها رباعية والجمع ربع بالضم وبضمين
ورباع وربعان بكسرهما وكسر وارباع ورباعيات والسدس حركة كذلك
والسن سدس بالتحريك او سدس الصفه سدس هكذا وقع من لفظ
القاموس في س ل غ واسدس البعير التي السن بعد الارباعية وجمل
وناقة وبازل وبزول كصور والجمع بَزْلٌ وبَزْلٌ وبوازل ككتب وركب
فوارس كان اشتقاقه من بزل ناب البعير اى طلع والخلف من الاحتلا
بالحاء المعجمة والفاء وقد مضى وكفى واما قوله بزم ففى تكلمة البيت جملة
وصف الخلف بها من زمه بزمه لا قتاده بزمه ليركب ونحوه فصل
وكل هذا الفصل من ترتيب اسنان الابل لم نجد فيه اختلافا الا
ابن اللبون فقد قيل يسمى به في السنة الثانية وذلك يؤثر في
قاموس اللغة ولا نعلم قايلا به من اهل الفقه والله اعلم

وَبَعْدُ فَأَعْوَامٌ يُعَدُّ بَازِلًا	وَبِالْخَلْفِ يَجْرِي لَهَا وَبِالْخَلْفِ الضَّخْمُ
---------------------------------------	---

البازل والخلف ينصبان في البيت بالمفعول معه وفتح تالي المعجمتين
من الضخم لغة وهو العظيم الحرم الكثير اللحم ومعنى البيت ان بعد قلنا

الاسنان المذكورة يعد بالاعوام مركبة مع البازل فيقال في التاسعة بازل عام وفي العاشرة بازل سنتين وهكذا باطراد وهذا لا يختلف فيه احد فيما نعلم واختلفوا في تركيب العدد مع المخلف ففي قول الفقهاء انه يقال له في العاشرة مخلف عام وفي الحادية عشر مخلف عامين وفي الثانية عشر مخلف ثلاثة اعوام وهكذا فيما زاد وفي القاموس ليس بعد البازل سن يسمى على هذا فلا يعد بالمخلف سنا ولا يتركب العدد عليه وقد يوجد عن المنتفقي موافقة ما حكيناه عن فقهاء المسلمين فصل قال المنتفقي يقال للبعير بازل عام او عامين الى خمس سنين فاذا تجاوزها فهو عود والانتى عودة فاذا هم فهو فخر والانتى ناب شارف قلت وتحديد بنحس السنين لم نحفظه عن غيره وفي القاموس العود المسن وكذا الفخر وفيه بقية ولا يقال للانتى فخرة بل ناب ويقال في لغية والشارف والشارف الناقة السنة الهرمة وضبطها فالعود بفتح المهملة واخرها جمل والقمر بالقاف قبل مملتين وقد يقال الفخر كجر حرك تحارية بالضم مخفف الياء والناب هو شميرة كالنيوب كتثور والجمع انياب نيوب وينب والشارف بالجمجمة والراء المهملة والفاء والجمع شوارف وككتب وركع وعدل وجمع الفخر الفخور وتحور والله اعلم

عَجَائِلُ بَقَرٍ جِدَاعٌ قَتْبِيَّةٌ	وَبَاعٌ سَدِيدٌ سَالِجٌ لِبَقِيرَةٍ
--------------------------------------	-------------------------------------

التم في القافية بفتح المثناة من فوق مصدره كالتام اي هذا المذكور تمام لاسنان البقر او فعل ما ضمنه او بالنون من تم الخبر اذا شاع والمسك سطح والبقير اسم الجمع للبقر كالبقرة والباقر والبيقور والباقورة والواحدة بقرة للانتى والذكر ويخص هو باسم الثور وهذا ترتيب اسنان البقر فولد البقر هو الجبل بكسر العين المهملة والعجول كسنور وجمع الاول عجال بالكسر والثاني عججيل لم يذكر القاموس لمؤنثه صيغة اخرى

وفي المنتخب من شمس العلوم اننا ه عجلة ومجولة بزيادة هاء التانيث فاذن تمت
السنة الاولى ودخلت في الثانية فهو تنبيح وهي تبعية والجمع تنباع بالكسر وتنبيح
او في الثالثة فهو جذع وهي جذعة محركتين او الرابعة فهو ثني وهي ثنية
او الخامسة فهو رباع وهي باعجة والسادسة فكلها سدس والسابعة
فكلها سابع وقد مضى ضابط الجميع واختلف في هذا الترتيب فقليل التنبيح
في السنة الاولى او هو اذ اتبع امه والجذع في الثانية والثني في الثالثة و
هكذا في الرباع في الرابعة والسدس في الخامسة والسابع في السادسة
في هذا تشاكل المشهور من ترتيب الغنم وهو هذا يوجد في كتب اللغة و
في الدوا المختار وفي شعر الشيخ احمد بن الخطير رحمه الله ما يستدل به عليه
والخلاف لفظي فلا يترتب عليه شيء من مسايل الفقه الامن حيث اللفظ في
خمس عشر من من البقر تبعية بالترتيب الاول وجذعة بهذا الترتيب الغنم
واحد هكذا واختلف في المس من البقر فقليل هي مسنة في الثالثة وقيل
في الرابعة وقيل في الخامسة وظاهر القاموس منتخب لشمس ان المسنة
الكبير ولا قيد وكذا فيهما ان المشب بالشين المعجمة والباء الموحدة هو
المسن من البقر والمشبون بفتح الشين هو الفتي منهن وضبط المشب بكسر الميم
وفتح الشين او كسر الشين بعد ضم الميم والباء مدغمة والانثى مشبهة
بالوجهين وعن ابن وصاب في تفسير الدعايم ان المشبهة سن للبقر كالبال
للابل ترتبهما في قوله انها في السنة الثانية حولي ثم ثني ثم رباع
ثم سدس ثم مشبع عام او عامين او ثلاثة وهكذا قلت والحولي قد يطلق
في السنة الثانية على كل ذات حافر الانثى حولية كذا في كتب اللغة والله اعلم
وَيَجْرِي بِتَرْكِيبِ السِّدِّينِ وَصَالِغًا | يَغْدِي يَصَاهِي مَا نَقَدَّ مَنِي الْغَنَمِ

انصب بالغ كما سبق في الغنم وقد سبق ان صالغا بالصاد لغة في صالح لبيد
والمضاهاة المشابهة فالتركيب هنا كالترتيب هناك والتركيب مع البازل

في الاصل سواء سواء فنقول في السابعة صالغ سنة ثم صالغ سنتين وهكذا
وعلى القول الاخر في السادسة تقول صالغ حول وفي السابعة صالغ حولين
وليقس العام والحول سواء في المعنى التركيب ٤

وفي هذه والشاء خلف ولا بما نظمت لك المشهور فيهم كالعالم

الضمير في هذا راجع الى البقر في البقر والشيء اختلاف في لسان
شايح ولم ينظر منه سوا المشهورات لوضح عند اهل الفقه واللغة نعم قد
ذكرنا ما بينهما من اختلاف التي جذاها مستوفاة في النثر وكفى والحمد لله
على ما اوتي وسلام على عباده الذين اصطفى وخاصة المجتبي خاتمة النظم
قد ونكها من حجر الاسس متقن الباء عمادكم ترم شأوها ارم

دونكم الضمير فيه القصيدة ومعناه الاعزاء بها والحث على اخذها من حرف
جر معناه البيان وان فتحت الكاف مرجحها والقاف من متقن فيكونا اسمي
مفعول من احكم الشيء واتقنه اذا جاد صنعه غاية وان كسرت الكاف
والقاف منهما فما اسما فاعل من قبلها وهو حرف لابتداء الغاية والاس
بتثنية الهمزة وتشديد السين المهمل اصل كل شيء ومن البناء اصله
والعماد بكسر العين الابنية الرفيعة ومنه ارم ذات العماد ولم ترم بضم الراء
لم تطلب شأوها بفتح الواو على المفعولية وعاملها الفعل المجزوم الذي هو الرو
وقاعلمها ارم بكسر الهمزة وفتح المهمل والشا وبفتح المعجمة وسكون الهمزة وتقلب
الفتحة فيفا ومعناها السبق والغاية وارم مدينة عظيمة قصورها من ذهب
وفضة واساطيرها النياقوت والزبرجد وفيها اصناف الاشجار على مطرات
الافهار بناها شدا ربنا عاد في بعض صحارى عدن لما سمع بذكر الجنة فتمت
في ثلثماية سنة وكان عمره تسعمائة سنة فيما قيل كفى على غرابة شكلها وعد
مثلها برهانها واضحا وصف الله تعالى اياها بانها لم يخلق مثلهما في البلاد وفي
تشبيهه القصيدة بهذه المدينة مع ذكر البناء والاساس والعماد والمدينة

من انواع البديع مناسبة التظير وترشيح الاستعارة بما لا يخفى على اهل
الذوق والسليم وفي رما اختلافات ذكرها اهل اللغة والتعبير ليس في
ذكرها بهذا الموضوع خطر علاقة وفائدة فتركناها

تَضَوُّعُ بِالْأَسْرَارِ مِنْهَا وَشَايِعٌ تَضَوُّعٌ بِالْأَنْوَارِ أَيْمًا الدَّجَى دَلْهُمٌ

تضوع بفتح المشناة من نوق والضاد المجمة والواو المشددة ورفع العين للمهمة
اصلها متضوع بتاين احادها للوزن والمضارعة الاخرى فحذفت احد التاينين
تحقيقا وذلك شايع فصيح وكثير منه في كتاب الله تعالى كخوتنك للملائكة
والروح ومثل تضوع هذا في الشطر الثاني تضوع بالهمزة في موضع العين
من تلك وباقي الحروف والوزن سواء ويجوز تضوع وتضوع بضم التاء فيهما
بناء لغير المسمى فاعله ويجوز في الاول ايضا ان يكون بلفظ الماضي ففتح العين
واجتماع تضوع وتضوع في البيت مع اختلافهما في الحروف المتقاربة فخرج الكوفهما
من الحروف المحلقة هو من باب الجناس المسمى باللاحق في عرف اهل البديع
والتضوع في المسك ونحوه تفوح نشره وانتشار ريحه والاسرار جمع سر و
اراد به دقائق العلم التي هي من استنباط اهل لعقل ونظواهر النقل
والرشايح بالشين المجمة بعد الواو واخرها العين المهمة جمع وشيعة
وهي الطريقة في البرد والعلو في الثوب واراد بها مسالك النظر وطريقه
اي فنونه المتكثرة وافنانه المتبدلة بثمره العلم التافع والتضوع بالانوار
اكتساب الاشعة منها تفعل بضم العين من الضياء وهو النور والنور المضيئ
لغيره خاصة والنور اعم ولهذا يستدل بقوله تعالى جعل الشمس ضياء
والقمر نورا واما بكسر الهمزة اصلها ان الشرطية ارغمت فحما المزينة والزينة
والدجى جمع دجية بالضمه وهي الظلمة وادلهم بتشديد الميم في اخرها اي
كتف واسود ويقال سود مديهم للمبالغة ومعنى البيت ظاهر

مقالة قوم اقتبوا الفخر القلم

بأمتلها الأقلام تاهت فصدة

تاه يتيه يتهما بالكسر شخ بانفه كبر اوزهي بنفسه مجباوتاه القصر ناف
 علوا صدقت بتشديد الدال شهدت بالصدق لمن اثبت الفخر
 للقلم على غيره من سيف ونحوه وقال بامثالها جمع مثل بالكسر والتحريك
 كالشبه والشبه في المفرد وفي الجمع كالاشباه وزنا ومعنى لم يقل بها
 تاهت الا قلام تاد باومتى تاهت بامثالها فقد تاهت وما امثالها
 الا كتب الملة الخفية والاثار الشرعية المحمدية وما هي لانتجة النور
 السماوي الذي هو شرف الانبياء ووراثة العلماء حياة العالم جميعا وكله
 في هذه الدار الارضية مثبت عند الاسلام في اللوح المحفوظ ببقا
 الاقلام فلام مقايسة لمفاخر بغيره البتة ٤

وَلِلّٰهِ حَمْدٌ حَمْدِي الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ هَكَذَا يَا كَوْنُ الشَّرِيعَةِ فِي الظُّلَمِ

حمد الله شكره والثناء عليه وفي القاموس هو الرضى الشكر وفي الشمس
 خلاف لدم قلت وخلاف الدم هو المدح والثناء باللسان على الجميل
 الاختيارى سواء كان في مقابلة نعمة ام لا هكذا لغة وعرفا هو فعل
 ينبئ عن تعظيم النعم بسبب كونه منعا والمفسرين في بيان الحمد المدح
 كلام لم نتعرض له في هذا والصلاة لله على عباده فيهما ركوع وسجود
 من الملائكة المخلوق استغفار وولاية لاهلها ومن الخلق المكلفين لبعضهم
 بعض كذا ومن الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم هي حمته له
 وتعظيم منزلته وحسن الشناء عليه وابلاغه المقام المجود المختص به
 صلوات الله عليه ومن الله تعالى لعباده رحمة لهم وحسن الرعاية منه
 بموجب الرحمة الابدية هو الذي يصلى عليكم وملائكته الالية واهلها
 الى صراط الحق بنور الشريعة المطهرة هو الفاتح والظلم جمع ظلمة بالضم و
 هو ويجوز الجملة لحداد لاضلال اللهم بلغ مناروح نبيك للشفقة افضل
 صلواتك وسلامك الكاملين الذين ترضاهم له منا وترضى بهم له عنا

وزده شرفاً وأكراماً وجلالة وأعظماً وبلغه المقام المحمود وأبرقنا
شفاعته في اليوم المشهود وتجاوز عن سيئاتنا وإن جلت وتقبل
توبتنا وإن اعتلت وتب علينا أنك أنت التواب الرحيم وأمن
علينا بالخلاص من سجن الطبع أنك ذو الفضل العظيم وصلى الله على
سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين سبحان ربك رب العزة
عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
قد تمت هذه المنظومة بشرحها وكان تمامها آخر يوم من
شهر شوال سنة ١٣٠٩ هـ على يد الفقير الله راجي رحمة ربه القدير
منشئ محمد إبراهيم بن فقير صاحب جيوكر مرحوم بإتمام الكامل الصغ
والخل الوفي سالم بن محمد بن سالم الرواحي الأباضي رزق الله حفظها
والعمل بما فيها أنه كريمة نمان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم آمين
وقد انطبع في بندر بومباي بمطبعة دت پرساد

بتصحيح الأقل محمد بن إبراهيم بن جفيمان

الأحسائي عفا الله عنه والديه و

المسلمين بفضل سبحان ربك رب العزة عما

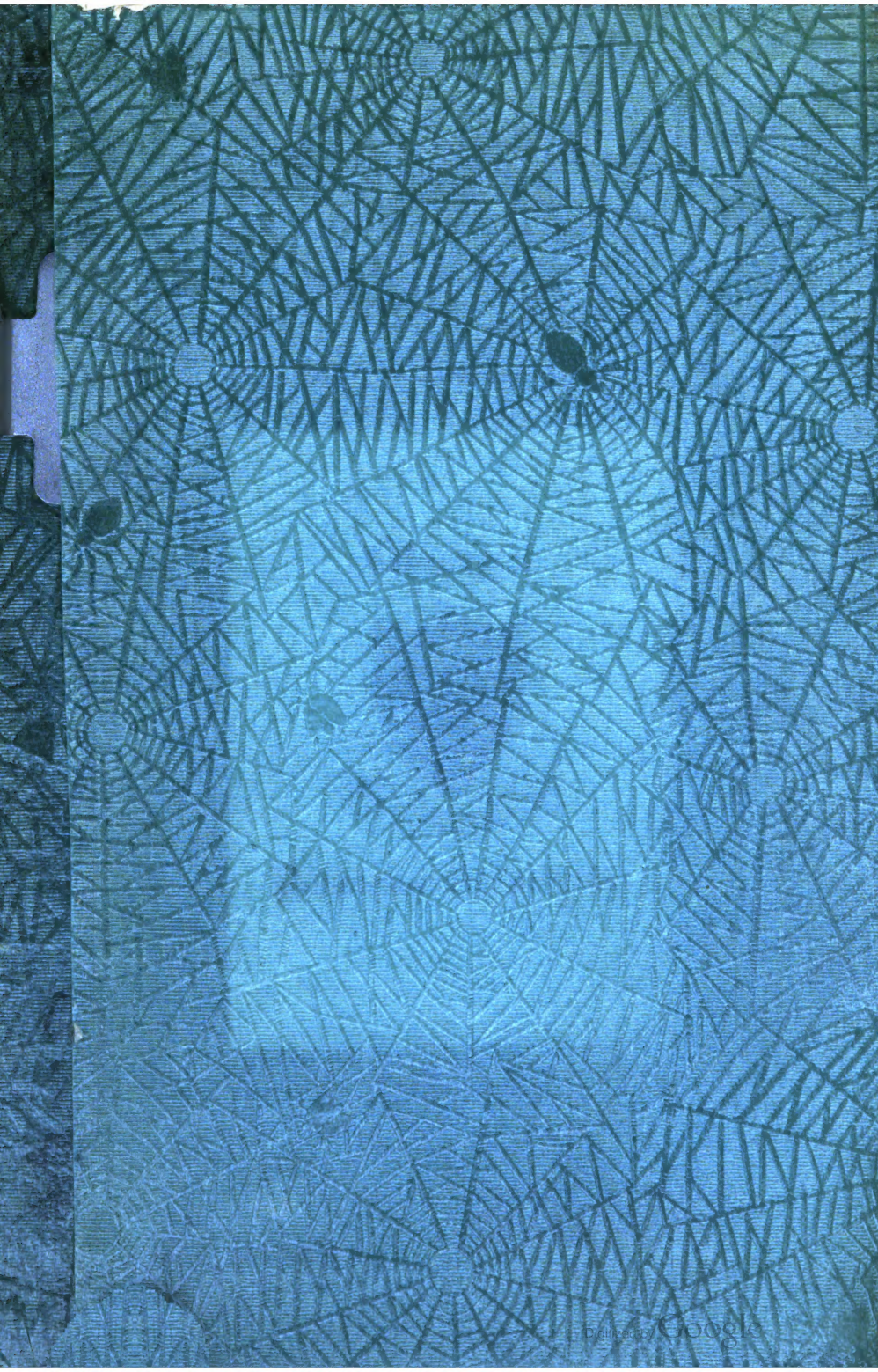
يصفون وسلام على المرسلين

والحمد لله رب

العالمين

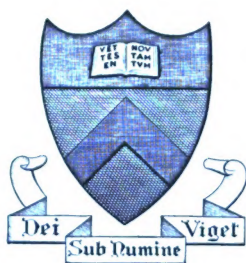
م م

م





Library of



Princeton University.



32101 077793147